Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة آكلي محند أولحاج "البويرة"

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

التخصص: اتصال

الموضوع:

حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر

دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الأجانب المعتمدين لسنة 2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

إعداد الطالب:

محمد أمين حمداوي

إشراف الأستاذة:

د. سميرة بلعربي

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة

وجزيل الشكر بعده ل كل أساتذة تخصص علوم الإعلام والاتصال بجامعة أكلي محند أولحاج ، أخص بالذكر الأستاذة المشرفة على هذا العمل "سميرة بلعربي" التي أمدتني بخلاصة علمها وخبرتها، كما أتوجه بعظيم الامتنان لكل من أمد لي يد العون لإنجاز هذا العمل، كل في موقعه .

محمد أمين حمداوي

إهداء

أهدي عملي هذا إلى والدي

الكريمين

محمد أمين حمداوي

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي :

1 -الإشكالية
2 -التساؤلات
3 -أسباب اختيار الموضوع
4 -أهمية الدراسة
5 -أهداف الدراسة
6 -المقاربة النظرية للدراسة
7 -نوع الدراسة
8 -منهج الدراسة وأدواته
9 -مجتمع البحث وعينة الدراسة
10- حدود الدراسة
11- الدراسات السابقة
12- تحديد المفاهيم والمصطلحات

الإطار النظري :

الفصل الأول : إشكالية دراسة حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم حرية الإعلام وعناصرها بالنسبة للصحفي

المبحث الثاني: البيئة التشريعية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر

المبحث الثالث: مشكلات حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر

الفصل الثاني : وضعية الصحفي الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني المنضم لنشاط الصحفي الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: المتغيرات المتعلقة بالصحفي الأجنبي في الجزائر وعلاقتها بحرية الممارسة الإعلامية

الإطار التطبيقي :

المبحث الأول: تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.

المبحث الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.

نتائج الدراسة

خاتمة

التوصيات والمقترحات

مقدمة

مقدمة:

زاد النقاش حدة في السنوات الأخيرة بين السلطة الحكومية في الجزائر و المنظمات الحقوقية الدولية حول مسألة حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب، وخاصة بعد الانتقادات الموجهة لوضع وحرية الصحفيين الأجانب التي تضمنتها التقارير التي أصدرتها هذه الأخيرة، من جهتها وصفت السلطة الجزائرية في أكثر من مرة ممارسات الصحفيين الأجانب بالممارسات التي تتجاوز معايير الحرية الإعلامية والمهنية، والمتتبع لهذا الجدل يلاحظ أن كل طرف تناول الحرية الإعلامية من منظوره وإيديولوجيته الخاصة.

ورغم أن موضوع الحرية الإعلامية بحد ذاته نال اهتماما كبيرا في مجال علوم الإعلام والاتصال إلا أنه قد تبين من خلال المعاينة الوثائقية ومطالعة كتب الدراسات الإعلامية المختلفة وجود نقص كبير في الدراسات التي تناولت حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.

وأمام هذا الوضع ظهرت الحاجة لدراسات أكادمية تتناول هذا الموضوع من منظور الصحفيين الأجانب بكل أبعاده ، وضمن هذا الإطار جاءت دراستنا هذه لتعالج إشكالية حرية الممارسة الإعلامية وتدرسها من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر للكشف عن تصوراتهم لحرية الممارسة الإعلامية وحدودها والعوامل المؤثرة عليها ، وقد استخدمن ا نظرية– حارس البوابة – كمقاربة لتحديد وعزل العوامل المؤثرة على حرية الصحفي ، وقمنا بتحديد كإطار زمني للدراسة سنة 2017 لدراسة المشكلة البحثية في وضعها الراهن.

ولدراسة هذه الإشكالية تم تقسيم محتوى البحث على الشكل التالي :

الإطار المنهجي للدراسة : ويحوي على إشكالية البحث، وتساؤلات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع ، وأهميته وأهدافه ، والمقاربة النظرية المستخدمة وكيفية توظيفها ، ونوع الدراسة – دراسة استطلاعية–

،حدودها ومنهجها ، مجتمع البحث وعينة الدراسة ، أدوات جمع البيانات في الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات ، وتحديد الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها بإبراز نقاط التشابه والاختلاف مع تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة .

الاطار النظري للدراسة : والذي ضم فصلين والذي جاءت عناوينه كالتالي :

- الفصل الأول : إشكالية دراسة حرية الاعلام الأجنبي في الجزائر وضم مفهوم حرية الاعلام وعناصرها بالنسبة للصحفي ، كما تطرقنا فيه إلى الحرية الاعلامية كما وضعها المشرّع الجزائري، كما تناول الفصل مشكلات والضغوط التي تؤثر على حرية الصحفيين الأجانب.
- الفصل الثاني : وضعية الصحفي الأجنبي في الجزائر تم التطرق في الفصل الى الاطار القانوني المنظم لنشاط الصحفيين الأجنبي في الجزائر و أيضا للعوامل المتعلقة بالصحفي المؤثرة على حرية ممارسته الاعلامية، ويستهل كل فصل من الفصول السابقة بتمهيد وخلاصة.

الاطار التطبيقي للدراسة :

قمنا في هذا الفصل بقراءة نتائج المتوصل اليها بعد تفريغ استمارة البحث واستخلاص النتائج الميدانية وقراءتها في ضوء نظرية حارس البوابة وفي ضوء الدراسات السابقة .

وقد انتهت الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل اليها متبوعة بتوصيات متعلقة بحرية الممارسة الاعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر ، وقد ارتأينا في الأخير طرح مقترحات و أسئلة بحثية ذات علاقة بالموضوع والتي تثري دراستنا هذه وتكملها على شكل توصيات.

الإطار

المنهجي

1 الإشكالية

2 التساؤلات الفرعية

3 أسباب اختيار الموضوع

4 أهمية الدراسة

5 أهداف الدراسة

6 المقاربة النظرية للدراسة

7 نوع الدراسة

8 أدوات الدراسة

9 مجتمع البحث وعينة الدراسة

10 – حدود الدراسة

11 – الدراسات السابقة

12 – تحديد المفاهيم والمصطلحات

1-الإشكالية :

تعد حرية الإعلام من أبرز الحقوق الإنسانية التي تكفلها الدساتير في بلدان العالم بصفة عامة ، حيث تختلف القوانين المنضمة لها من دولة لأخرى ، والتي تتفق في مجملها على مبدأ تحرير الإعلام من شتى أشكال السيطرة والضغوط والتسلط والإكراه من أي جهة كانت.

إلا أن التجربة الإنسانية أثبتت أن ممارسة هذه الحرية بالنسبة للصحفي تخضع لضغوط حارس البوابة من حيث واقع المجتمع الذي يقوم فيه بنشاطه ونوعية العلاقة فيما بينه وبين النظم السائدة فيه.

و من المسائل المهمة المرتبطة بحرية ممارسة الصحفيين لنشاطهم في دول العالم هي مسألة حرية نشاط الصحفيين الأجانب، فعلى الرغم من جهود المنظمات الدولية في تطوير مفهوم مشترك ينضّم حرية الإعلام، و يضع في الاعتبار الاختلافات الفكرية و القيمية والمصالح السياسية والاقتصادية المتباينة للدول لضمان تدفق موضوعي للمعلومات، إلا أن صحفيي وسائل الإعلام الأجنبية كثيرا ما يواجهون العقبات في تغطية الأحداث، إذ يمنعون أحيانا من النشاط ، كما توضع العديد من الصعوبات تحول دون وصولهم إلى مصادر الأنباء وفي بعض الأحيان تفرض الدول عليهم أشكالا من الرقابة .

ولقد أشارت في هذا السياق العديد من تقارير المنظمات الدولية التي تعنى بحرية الإعلام إلى تراجعها في العديد من بلدان العالم حتى الغربية منها لتصل سنة 2017 مستوى " لم تكن قط فيه مهددة على النحو الذي هي عليه اليوم " [1] .

---

[1] فرانس 24 : مراسلون بلا حدود تنشر التقرير السنوي لحرية الإعلام في العالم ، http://www.france24.com/ar/20170426-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF ، اطلع عليه يوم 26-12-2017

وتعد الجزائر من بين الدول التي يطرح فيها هذا الاشكال، فبحسب منظمة مراسلون بلا حدود *فان الصحفيين العاملين لمؤسسات إعلامية أجنبية في الجزائر يتعرضون لضغوط متنوعة تعيقهم عن أداء مهامهم الصحفية تصل حد وقف نشاطهم. و هذا الوضع ليس وليد اللحظة الراهنة إنما له أبعاد وعوامل تاريخية وسياسية واجتماعية. والملاحظ لهذه التقارير يجد بأنها تعالج موضوع الحرية من منظور ومعايير غربية دون الأخذ بالاعتبار الاختلافات القيمية والخصوصيات المجتمعية كما يذهب إليه الكثير من الباحثين كما أنها انحصرت في معالجة موضوع الحرية في إطار علاقته مع السلطة السياسية دون دراسة المؤثرات الأخرى وخاصة ضغوط سياسة المؤسسة الإعلامية .

تأسيسا على ما سبق يبدو من المهم من الناحية المعرفية دراسة حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر انطلاقا من فهم تصوره م لحرية الممارسة الإعلامية وأرائهم في الحدود الذي وضعها المشرع الجزائري باعتبار أنه من خلال القوانين فقط يمكن قياس مدى إطلاق أو تقييد حرية الممارسة الإعلامية دون إغفال العوامل المؤثرة على حرية الصحفي الأجنبي من خلال دراسة ميدانية تهدف للتعرف على مختلف الضغوطات التي يواجهها في ممارسته المهنية ،وعليه يتمحور التساؤل الرئيسي لدراستنا حول ما يلي :

كيف ينظر الصحفيون الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية ؟

*هي منظمة غير حكومية عالمية أنشأت في فرنسا عام 1985 للدفاع عن حرية الصحافة ومصادر الصحفيين في العالم .

2-التساؤلات:

2-1- ما هي تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لمفهوم حرية الممارسة الإعلامية ؟

2-2 - ما هي العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب ؟

2-3 كيف هي الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر؟

3- أسباب اختيار الموضوع :

3-1الأسباب الذاتية :

تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر كون الطالب عمل كمساعد تصوير معتمد لمكتب العربية سنة 2016-2017 في الجزائر حيث لاحظنا شكوى بعض الصحفيين الأجانب من مختلف القيود التي تؤثر على ممارستهم المهنية ومن هنا تولدت رغبتنا في أن ندرس الموضوع دراسة علمية .

3-2 الأسباب الموضوعية :

- محاولة تقديم مساهمة بسيطة للكشف عن واقع حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر.
- قلة البحوث المتعلقة بشؤون الصحفيين الأجانب حيث لم نقف على حد علمنا على أي دراسة مشابهة عن حرية ممارسة الصحفيين الأجانب في الجزائر خلال فترة الدراسة و وهذا ما شجعنا على إجرائها

4- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع بحد ذاته والذي يمس صورة الجزائر على مستوى الحريات، وعلى مستوى تنظيم ممارسات الصحفيين أنفسهم وتكتسب هذه الدراسة أهميتها أيضا من كونها تحاول الوصول إلى الكشف عن واقع حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين في الجزائر و تحديد العوائق والضغوط التي يتعرضون لها والتي تحول دون قيامهم بأدوارهم الإعلامية.

كما تحاول هذه الدراسة استكمال جهود بحثية سابقة تناولت الوضعية السوسيومهنية للصحفيين الأجانب بالجزائر للوصول لمعلومات حديثة تفود لاكتشاف مدى التغير والثبات في الظروف المحيطة بهم ، كما تكمن أهميتها في سد فجوة معرفية في هذا الإطار بحيث تضيف بعدا معرفيا جديدا يتعلق بمنظور الصحفيين الأجانب لحرية ممارساتهم الإعلامية في الجزائر.

كما تساعد هذه الدراسة في فهم طبيعة العمل الصحفي لوسائل إعلامية تمثل أنظمة صحفية وثقافية مختلفة باستخلاص مؤشرات تفتح بابا لدراسات معمقة مستقبلا.

5-أهداف الدراسة

- استطلاع تصورات الصحفيين الأجانب لمفهوم لحرية الممارسة الإعلامية.
- الكشف عن قراءات الصحفيين الأجانب للعوامل المؤثرة على حرية ممارستهم المهنية.
- الكشف عن الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.

6- المقاربة النظرية للدراسة :

المقاربة في البحث العلمي هي حالة فكرية يتقلدها الباحث طوال عملية التحليل وبهذا المعنى تكون المقاربة هي طبيعة النظرة التي تكون لدى الباحث في اختيار ما ينبغي تفسيره وتحليله من مكونات الظاهرة، [1] كما أنه من المفيد استخدام مدخل نظري في البحوث الإعلامية، فهذه المداخل تعتبر بمثابة القاعدة التي يقوم عليها البحث العلمي بغية الوصول إلى ضبط فروض وتساؤلات الدراسة كما أن هذه المقاربات تساعد الباحث على دراسة متغيرات الدراسة وعزلها عن بعضها البعض أثناء دراسة حركيتها في معالجة ظاهرة معينة [2]

و لمحاولة الوصول لنتائج لا تهمل أي بعد من أبعاد المشكلة البحثية تم اختيار نظرية حارس البوابة كمدخل نظري للدراسة،و سنعرف أولا بالنظرية وأهم فروضها ومجالات استخدمها:

6-1-نظرية حارس البوابة:

يرجع الفضل في تطوير نظرية حارس البوابة إلى كيرت لينون عام 1977وترى هذه النظرية أن المادة الإعلامية تمر بعدو نقاط في رحلتها تسمى بوابات يتم فيها اتخاذ ما يدخل وما يخرج ، ويقصد بحراس حارس البوابة القائمون والمسؤولون على الوسيلة الإعلامية ، الذين يتحكمون بمضمون الرسالة المنشورة فتمر الرسالة الإعلامية بعدة مراحل وهي تنتقل من المصدر إلى المتلقي ليتم التقرير ما إذا كانت الرسالة التي تلقوها أو سوف ينقلونها أو لن ينقلوها أو ستطرأ عليها بعض التغييرات أو والتعديلات ، فينشرون ما يريدون ، ويمنعون ما لا يريدون نشره ونظرية حارس البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال ، بحيث يصبح لحارس البوابة أي القائم بالاتصال له مهمة

[1] يوسف تمار : **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الاعلامية – الاتصالية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ط7 - 2017، ص 18

[2] علي عبد الفتاح علي : **نظريات الاتصال والاعلام الحديثة** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص 29

فلترة المضمون الإعلامي لتتوافق مع قيمه وثقافته وهي وظيفة تتسم بالخطورة إذا استغل القائم بالاتصال وظيفته لتمرير الأفكار العدائية للمجتمع [1]

و تستند نظرية حارس البوابة إلى مجموعة من الافتراضات تتمثل في :

- إن حركة تدفق المعلومات والأخبار تمر في سلسلة متصلة من الحلقات، التي يقف في كل منها أشخاص يتمتعون بالقدرة والسلطة على السماح لها أو حجبها أو تعديلها زيادة أو نقصا.
- إن هؤلاء الأشخاص هم حراس لنظم سياسية و إجتماعية، ثقافية، اقتصادية، وهم جزء من تلك المنظومات بحكم إنتمائهم اليها آيدولوجيا أو بنائيا أو بحكم الضغوط التي تمارس عليهم من قبل أذرع السلطة السائدة أو المؤسسة الإعلامية التي يعملون فيها، وأحيانا بسبب العوامل التكنولوجية التي لا يمكن لها أن تظهر جوانب الظاهرة كافة في كل الأحوال .
- إن حراس البوابات بحكم مناصبهم ، يسيطرون على خطوط تدفق المعلومات المتاحة لهم، وبالتالي يتحكمون بما يتاح لنا قراءته و سماعه و مشاهدته من معلومات و أخبار وآراء، مما سيكون له تأثير على درجة فهمنا و إطلاعنا على ما يجري حولنا، ومن ثم سيكون له تأثير قوي على تكوين الاتجاهات و ووجهة نظرنا عن هذا العالم.[2]:

و قسم الباحثون دراسات حراس البوابة الى أربعة أقسام رئيسية :

– دراسات تتناول الظروف المحيطة على القائمين بالاتصال.

– دراسات تهتم بتأثير الجوانب الفنية والمادية عليهم.

---

[1] فواز منصور الحكيم : **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري** ، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن 2001 ط1 ص 171 ، عن :
الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر ، تأليف : وليم ريفر وتيودو باترسون وجاي جينسون ، ترجمة الدكتور أحمد طلعت البشيبشي ، ط 1 ، 2005 دار المعرفة الجامعية

[2] شاهيناز طلعت، **وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003 ص 63

– دراسات تأثير التكوين النفسي والاجتماعي لدى القائمين بالاتصال.[1]

ومكنت قراء نتائج هذه الدراسات الباحثة جيهان أحمد رشتي تحديد العوامل التي تؤثر في عملية دراسة البوابة وقسمتها على ما يلي :

– العوامل الشخصية : وهي التكوين النفسي للشخص ، المستوى التعليمي والمهني ، الاتجاه السياسي والفكري . مستوى التمسك بالعادات والتقاليد .

– عوامل البيئة الخارجية : الظروف السياسية السائدة ، شكل الحكم والنظام الصحفي السائد ونوع القوانين السائدة ودرجة الحرية المتاحة ، حالة الاتصال الصحفي ومصادر اللأخبار .

– العوامل المؤسسة الصحفية : نوع المؤسسة الصحفية ، تأثير الزملاء الزملاء في مجال العمل ، الواقع الاقتصادي للمؤسسة الإعلامية ، القوانين والنظم والسياسة التحريرية التي تحكم همل المؤسسة ، تأثير الصحف الكبرى على الصف الصغرى ، تأثير الوكالات الإخبارية على وسائل الإعلام .[2]

ويشير الباحث محمد عبد الحميد في هذا السياق أنه من الضروري التمييز بين الأدوار الداخلية لحراس البوابة وأدوار الضبط الخارجي للمشرعين والمنظمين ، فحراس البوابة جزء من التنظيم المؤسسي ويعملون في إطار سياسته لاستكمال وظائف الأدوار المختلفة ومسؤولياتها داخل التنظيم ، بينما أن المشرع أو المنظم الخارجي – مثل الرقيب في زمن الحرب أو إعلان الأحكام العرفية – من خارج وسائل الإعلام ويعمل في إطار نظام قيمي مختلف ، وهذا وكيل خارجي للجمهور أو الحكومة و كلاهما يمكن أن يمنع الرسالة من أن تصل لجمهور المتلقين كما أشار في حديثه [3]

[1] عبد النبي عبد الله الطيب **: فلسفات ونظريات الإعلام** ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2014 ، ص 123
[2] نفس المرجع ص 124
[3] محمد عبد الحميد : **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** ، عالم الكتب ، مصر ، ط 2 ، 2000 ، ص120

ويشير بعض الباحثين إلى لزوم إعادة النظر لمقولات نظرية حارس البوابة ذلك أن ثورة الاتصال والإعلام المعلومات قلصت من احتكار حراس البوابات لوظيفة التحكم في التدفق الاتصالي والإعلامي [1].

2-6-توظيف نظرية حارس البوابة في دراستنا :

تهتم دراستنا في جزء منها بمعرفة العوامل المؤثرة على حرية ممارسة الصحفي الأجنبي لمهنته بالجزائر وتمثل نظرية حارس البوابة كنظام يتأثر بأنظمة أخرى عديدة إطارا مرجعيا يصور غالبية القوى التي تؤثر على الصحفيين و ساعدنا هذا في بناء أسئلة الدراسة التي تمثل للعوامل المؤثرة والضغوط التي يتعرض لها الصحفي الأجنبي وعزلها وضبطها كمتغيرات في الدراسة ، وقد قمنا بمناقشة نتائج الدراسة الميدانية حسب فروض هذه النظرية ، و الذي نريد أن نشير إليه هو أن الضغوط والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في إطار النظرية، قد تختلف عن الضغوط التي يتعرض لها الصحفي في أي مجتمع أخر .

7-نوع الدراسة :

تندرج دراستنا هذه ضمن البحوث الإعلامية الاستكشافية التي تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة ، والتعرف على مختلف جوانبها في تركيزها على اكتشاف الأفكار الجديدة والاستبصارات المتباينة التي تساعد على فهم المشكلة المدروسة كما يعني البحث عما يحدث بطرح أسئلة وتقييم الظواهر من منظور جديد .[2]

[1] يسري صايشي ، بن زروق جمال : نظرية حارس البوابة بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي ، **مجلة الرواق العدد 5** ، مخبر الدراسات الاجتماعية والتفسية والأنتروبولوجية ، المركز الجامعي غليزان ص 266

[2] منال هلال المزاهرة : **مناهج البحث الاعلامي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع** ، عمان ط1، 2014 ، ص 295 عن : A ,Robinson .Curriculum and the development of talents ,givted chiled qauarterly ,vol 42 ,1998 ,pp .192-193

وما يميز البحوث الإعلامية الاستكشافية هي سرعة الحصول على معلومات أولية حول طبيعة المشكلة وأسبابها بشكل مبدئي وتكمن أهمية هذه الدراسات في أنها تسهم في تعريف الباحثين بالمجال الذي تهتم به الدراسة.وتحاول دراستنا هذه كشف بعد جديد يتعلق بمؤثرات حرية ممارسة الصحفيين من بيئات اجتماعية وثقافية معينة العاملين لوسائل إعلام أجنبية يمثلون ثقافات أخرى وهو موضوع لم يتم تناوله في الجزائر – على حد علمنا – .

8- منهج وأدوات الدراسة:

8-1- منهج الدراسة :

يعرف المنهج بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إما للكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون[1].

واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج المسحي – بشقيه الوصفي والتحليلي– و يعتبر من بين المناهج الأساسية في الدراسات الاستكشافية بصفة عامة لتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث في وضعها الطبيعي ونسعى من خلال توظيفه إلى توفير المعلومات ورصد أراء ومواقف الصحفيين الأجانب من موضوع حرية ممارستهم الإعلامية في الجزائر ، و يعرفه هوينتي بأنه محاولة منضمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لنسق من السلوكيات وهذا التعريف يركز على البعد الكلي للمنهج المسحي، أما موريس فقد عرفه بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة ما وهذا التعريف يركز على الجانب الجزئي من المنهج المسحي ، وينقسم إلى مسح شامل ومسح جزئي [2]

[1] عادل محمد العدل : **مناهج البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، 2014 ص59

[2] يوسف تمار: مرجع سابق ،ص 65

ولقد استخدمنا المسح بالعينة باختيار الأسلوب القصدي في اختيار عينة الدراسة لاعتبارات فرضها مجتمع البحث علينا تم تحديدها في الجزء الخاص بمجتمع وعينة البحث.

2-8- أدوات البحث:

الاستبيان :

يقصد بالاستمارة الاستبيانية تلك " الصحيفة الورقية الورقية ' والتي قد تكون الكترونية ' التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبة وفق معيار محدد تبعا لاشكالية البحث ونوع البيانات المطلوبة وموجهة الى مجموعة من الأفراد قصد مسائلتهم في قضية من قضايا مجتمعهم أو سلوكهم ازاءها "[1] والهدف من اعتمدنا على استمارة الاستبيان هو ضمان الوصول لمعلومات لها خصوصيتها لم نجدها في مصادر المعلومات التقليدية ومن أجل تحكم أفضل في الحصول على إجابات منضمة ومعلومات وأرقام لوصف الظاهرة محل الدراسة و قد تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة لتحكيمها كخطوة منهجية لاختبار صدقها الظاهري*

وحرصنا أن نضمن كل محور الأسئلة التي توفر إجابات عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية وقسمنا محاور الاستمارة كما يلي:

المحور الأول: وهو محور خاص بالبيانات الشخصية للمستجوبين وتضمن المتغيرات التي نراها مؤثرة في دراسة واقع حرية الممارسة الإعلامية وتتمثل في:

الجنس ، السن ، الجنسية ، الخبرة المهنية ، بلد منشأ الوسيلة الإعلامية ، ملكية الوسيلة الإعلامية ، طبيعة الوسيلة الإعلامية ،لغة الوسيلة الإعلامية

المحور الثاني: تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية.

[1] يوسف تمار : مرجع سابق ، ص 110 ، 111

* الأستاذة اخلف كنزة ـ الأستاذة أوشن جميلة ، الأستاذة نواري عائشة ، الأستاذة عفان صونيا

وتضمن هذا المحور 3 أسئلة بحيث تضمن السؤال الأول 10 عبارات لقياس

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب.

تضمن هذا المحور 35 سؤالا

المحور الرابع : حدود الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب .

تضمن المحور 8 أسئلة .

وقد تمت المعالجة البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستمارة باستخدام النسب المئوية في الجداول البسيطة والمركبة .

9- مجتمع البحث وعينة الدراسة:

9-1 مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث بأنه– مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات.فهو مجموعة من العناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي – .[1]

ويتمثل مجتمع البحث الخاص بدارستنا في الصحفيين الأجانب المعتمدين الدائمين بالجزائر سنة 2017 ويقدر عددهم ب 66 صحفيا يشملون تقنيين ومساعدين يعملون لصالح 35 مؤسسة أجنبية [2]و حسب المعلومات المقدمة لنا من طرف مدير وسائل الإعلام بوزارة الاتصال ، الذي امتنع عن تقديم أي معلومات عن الصحفيين أنفسه،م ويجدر بنا أن نشير إلى أنه تحدث تغييرات سنوية في

[1] موريس أنجرس : **منهجية البحث في العلوم الانسانية : تدريبات علمية** ، ترجمة : بوزيد صحراوي واخرون ، ط2 ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2006 ص 29

[2] وزارة الاتصال الجزائرية : قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة لسنة 2017 ، أنظر الملحق رقم 1

قائمة وسائل الإعلام الأجنبية وقد جاء اختيارنا لسنة 2017 ذلك أنها تمثل الوضع الراهن خاصة وأن اعتماد الصحفيين لسنة 2018 كان في أفريل 2018 . ومنه فان فترة ممارسة الصحفي الأجنبي قصيرة وهذا قد ينعكس من وجهة نظرنا على المعلومات المقدمة من طرفه ، وهذه هي قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في الجزائر لسنة 2017 :

الجدول رقم 1 يمثل قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في الجزائر لسنة 2017[1]

الوسيلة الإعلامية	طبيعة الوسيلة	ملكية الوسيلة الإعلامية	ربلد منشأ الوسيلة الإعلامية
AFPوكالة الأنباء الفرنسية	وكالة أنباء	ملكية مشتركية عمومية وخاصة	فرنسا
BLOOMBERGوكالة بلومبرغ	وكالة أنباء	خاصة	الولايات المتحدة الأمريكية
Reuters وكالة رويترز	وكالة أنباء	خاصة	المملكة المتحدة
DPAوكالة الأنباء الألمانية	وكالة أنباء	عمومية	ألمانيا
EPA الوكالة الأروبية للصور الصحفية	وكالة أنباء	عمومية	ألمانيا
EFEوكالة الأنباء الاسبانية	وكالة أنباء	عمومية	اسبانيا
APTN	وكالة أنباء	عمومية	الولايات المتحدة الأمريكية
AVI	وكالة أنباء	خاصة	ايطاليا
Xinhuaوكالة الأنباء الصينية	وكالة أنباء	عمومية	الصين
Agence nation groupe kenya	وكالة أنباء	عمومية	كينيا
SANAوكالة الأنباء السورية	وكالة أنباء	عمومية	سوريا
MENA وكالة أنباء الشرق الأوسط	وكالة أنباء	عمومية	مصر
NEW TR France	قناة إذاعية	عمومية	فرنسا
GNS press	وكالة أنباء	عمومية	ألمانيا
IRNAوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية	وكالة أنباء	عمومية	ايران
CCTVالتلفزيون الصيني	قناة تلفزيونية	عمومية	الصين
Al Hurraالحرة	قناة تلفزيونية	عمومية	الولايات المتحدة الأمريكية
ARD TV	قناة تلفزيونية	عمومية	ألمانيا

[1] من تصميم الباحث بالاعتماد على القائمة الممنوحة من طرف وزارة الاتصال والمواقع الرسمية للوسائل الإعلامية المعتمدة .

TV MBCأم بي سي	قناة تلفزيونية	خاصة	الامارات المتحدة العربية
AL ARABIAالعربية	قناة تلفزيونية	خاصة	الامارات المتحدة العربية
TV koweitienneقناة الكويت	قناة تلفزيونية	عمومية	الكويت
France 2 ، فرانس 2	قناة تلفزيونية	عمومية	فرنسا
AL alam	قناة تلفزيونية	عمومية	ايران
Cultural channal	قناة تلفزيونية	عمومية	السعودية
TV AL GHAD	قناة تلفزيونية	خاصة	المملكة المتحدة
Bbc	قناة تلفزيونية	عمومية	المملكة المتحدة
Télévision tunisienne التلفزيون التونسي	قناة تلفزيونية	عمومية	تونس
AL IKHBARIA TVالإخبارية	قناة تلفزيونية	عمومية	السعودية
AL MAYADEEN CHANEL قناة الميادين	قناة تلفزيونية	عمومية	ايران
Radio et Site bbc afrique	صحافة الكترونية	عمومية	المملكة المتحدة
TSA	صحافة الكترونية	خاصة	فرنسا
Le quotidien du peuple	صحافة مكتوبة	عمومية	الصين
Journal al djazirah	صحافة مكتوبة	خاصة	السعودية
Journal oman news	صحافة الكترونية	خاصة	عمان
Quotidien neues Deutschland	صحافة مكتوبة	خاصة	ألمانيا

و تبين قراءة الجدول السابق أن أغلب وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في الجزائر وسائل إعلام عمومية بحيث تشير القائمة لأن 10 وسائل إعلامية خاصة مقابل 25 وسيلة إعلامية عمومية .

2-9 عينة الدراسة :

تعرف العينة بأنها شريحة من مجتمع الدراسة يحمل خصائص وصفات هذا المجتمع، وتمثله تمثيلا دقيقا في ما يخص الظاهرة موضوع الدراسة.[1] ويلجأ الباحث إليها عند عجزه عن دراسة المجتمع الكلي ويستند اختيار أسلوبها وعددها على اعتبارات علمية يحصرها الباحث أحمد بن مرسلي في طبيعة

[1]- د منال هلال المزاهرة : مرجع سابق ص 111،114

المعالجة ودرجة التمثيل. [1]و في دراستنا هذه اعتمدنا على أسلوب العينة العارضة وهي العينة المتاحة وهي التي يجري فيها الباحث عينته على المفردات التي تتاح له مقابلتهم كأن يذهب إلى التجمعات والمؤسسات التي يوجد فيها الأشخاص الذين يمكن أن يحصل عل منهم على المعلومات المطلوبة وتفيد نتائج العينة العارضة في حدود معينة وان كان من الصعب تعميم نتائجها على المجتمع [2] ، وتم الاعتماد على هذا الأسلوب لعجزنا عن التحكم في بعض المعطيات التي فرضها مجتمع الدراسة علينا، و لنا مجموعة من المبررات العلمية و الهوضوعية لاتخاذ هذا الأسلوب وتتمثل في :

- إن مستوى المعالجة يؤثر في حجم العينة المدروسة وباعتبار الدراسة دراسة ا ستكشافية فان هدفها هو استخراج مؤشرات ومعلومات عن الظاهرة محل الدراسة . فالدراسات الاستكشافية لا تحتاج إلى عينة كبيرة من مفردات المجتمع المدروس [3]
- تجانس وحدات العينة من حيث الجوانب المستهدفة بالدراسة وهي حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر للصحفي الأجنبي ومنه فإنها تمثله تمثيلا صحيحا.
- وجود حساسية واضحة تجاه الدراسة بحيث تحفظ الصحفيين الأجانب أنفسهم التعاطي مع هذه المواضيع بحيث صرح البعض منهم بتخوفهم من الإجابة خوفا من رد فعل السلطة تجاههم في ما تحفظ البعض الأخر عن إبداء سبب لذلك .
- ارتباط البحث بآجال زمنية محددة .

وعليه تم توزيع 44 استمارة على 25 وسيلة إعلام أجنبية بحيث لم نستطع الوصول ل 10 وسائل إعلامية لعدم توفرنا على معلومات عنهم وقد وزعنا الاستمارة بثلاث لغات : عربية ، فرنسية ، انجليزية ، في حين استخدمنا أسلوب التوزيع المباشر وأسلوب الاستمارة الالكترونية للوصول لأكبر عدد من الإجابات ، ونظرا

[1]-أحمد بن مرسلي : ، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 175،176

[2]منال هلال المزاهرة : مرجع سابق ، ص 130

[3] نفس المرجع ، ص 134

لرفض بعض الصحفيين الإجابة عن الاستمارة وعدم استجابة آخرين بحيث لم يسترجع عدد من الاستمارات فلقد كان العدد النهائي للاستمارات 22 استمارة ممثلة ل 17 وسيلة إعلامية أجنبية ،لكننا لاحظنا أنه ورغم اعتمادنا على العينة العارضة إلا أنها حملت نفس خصائص مجتمع البحث :

الجدول 2 يبين خصائص المبحوثين حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	تصنيفات العينة
النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	81,8%
أنثى	4	18،2%
المجموع	22	%100
السن	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	50	33.33%
من 30 إلى 40 سنة	82	54.66%
40 سنة فما فوق	18	12%
المجموع	22	%100
الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
جنسية جزائرية	20	91%
جنسية غير جزائرية	1	4،5%
متعدد الجنسية	1	4،5%
المجموع	22	100%
الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مراسل صحفي	19	86،36 %
مراسل أول مدير مكتب	3	13،64%
المجموع	22	100 %
الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	18،2%
من 5 إلى عشر سنوات	4	18،2%
أكثر من عشر سنوات	14	63،6%
المجموع	22	100 %
بلد منشأ الوسيلة الإعلامية	التكرار	النسبة
المملكة المتحدة	3	13،6%

الإمارات العربية المتحدة	3	13،6%
الولايات المتحدة الأمريكية	3	13،6%
المملكة العربية المتحدة	2	9،1%
فرنسا	6	29،3%
سوريا	1	4،5%
تونس	1	4،5%
إيران	2	9،1%
لبنان	1	4،5%
المجموع	22	100%
ملكية الوسيلة الإعلامية	التكرار	النسبة
عمومية	11	50%
خاصة	11	50%
المجموع	22	100%
طبيعة الوسيلة الإعلامية	التكرار	النسبة
صحافة الكترونية	5	22،7%
قناة إذاعية	1	4،5%
قناة تلفزيونية	11	50%
وكالة أنباء	6	3،27%
المجموع	22	100%

و ما نريد أن نشير إليه استنادا من معطيات الجدول السابق أن نسبة الصحفيين الأجانب من جنسيات غير جزائرية يبلغ 9 % من عينة البحث وهذا راجع لخصائص مجتمع البحث حسب الملاحظات المقدمة لنا من طرف المبحوثين من صحفيين أجانب ، ونذكر هنا أن مدير وسائل الإعلام بوزارة الاتصال الجزائرية امتنع عن تقديم أي معلومات شخصية عن الصحفيين الأجانب .

10-حدود الدراسة :

إن أي دراسة ترسم هدفا محددا من أجل تحقيقه ضمن حدود معينة تكون في متناول إمكانيات الباحث، وهذه الدراسة لا تخرج عن نطاق هذا التقليد وبالتالي يمكن رسم حدود هذه الأخيرة من خلال التقسيم التالي:

الحدود المكانية: ويسمى أيضا بالمجال الجغرافي للدراسة وهو الصحفيين الأجانب العاملين بالجزائر

الحدود الزمنية: وفي بحثنا فقد امتدت الدراسة سنة 2017 /2018 .

11- الدراسات السابقة:

11-1 : دراسة بلقاسم أحسن جاب الله:[1]

تناولت الدراسة موضوع الإعلام الأجنبي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1976 وهي دراسة نظرية و هدفت لدراسة بنية الإعلام الأجنبي في الجزائر جاء في ثلاث فصول واهتم الفصل الأول بدراسة جماهرية وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر كما جاء الفصل الثاني بإنهاء الاستعمار الإعلامي في السوق الإعلامية الوطنية من خلال التطرق للأدوار الإعلامية لوكالة الأنباء والتلفزيون والسينما الجزائرية ، في حين جاء الفصل الثالث لدراسة الموقف الرسمي للدولة الجزائرية تجاه الإعلام الأجنبي ، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج المتمثلة في :

- أغلب الوسائل الإعلامية الأجنبية في الجزائر وسائل إعلامية فرنسية.
- السلطة السياسة تحظر على الصحفيين الأجانب تناول المواضيع التي لا تتفق مع سياستها الخارجية.
- السلطة الحكومية لا تتيح للصحفيين الأجانب حرية نقدها .
- سحب الاعتماد كان وسيلة رقابة من وضغط في نفس الوقت على الصحفيين الأجانب في الجزائر .
- العلاقة بين الصحافة الأجنبية والجزائر كانت علاقة صراع وتوتر.

نقاط التشابه والاختلاف وحدود الاستفادة:

[1] Belkacem ahcen djabellah , l' information etrangére en algerie . thesse pour le doctorat de specialite 3éme sycle de l'information . paris 2 . le juin 1977

تناولت هذه الدراسة نفس موضوع بحثنا وهو الإعلام الأجنبي في الجزائر لكنها دراسة نظرية تناولت في جانب منها موقف السلطة من الممارسات الإعلامية للصحفيين الأجانب في تلك الفترة وهي معلومات قيمة دعمنا بها الجانب النظري في دراستنا خاصة مع ندرة المراجع التي تتناول الصحفيين الأجانب

2-11 دراسة سعيود محمد عبد الغاني :[1]

تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع حرية الصحافة في الجزائر و أثرها على الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال واهتمت برصد وتحليل و تفسير أوضاع حرية الصحافة في الجزائر ، و واقع الممارسة المهنية في ظل ما تشهده هذه الممارسة من قيود و عوائق سياسية واقتصادية و اجتماعية و مهنية وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية .

وانطلقت من التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية للصحفيين ؟

واستخدم الباحث في هذه الدراسة منهجين أساسيين هما : منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، واستخدم الاستبيان كأداة جمع البيانات من عينة عمدية متاحة من الصحفيين قوامها 175مفردة موزعين على عدد من الصحف الحكومية والخاصة, لتمثل مجتمع الدراسة حدده على أنه جميع القائمين بالاتصال في الصحافة الجزائرية من مختلف الصحف الجزائرية الحكومية والخاصة

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

[1] سعيود محمد عبد الغاني **: تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012

_ وجود صعوبات في الحصول على المعلومات من طرف غالبية الصحفيين ,على الرغم من أن القوانين تؤكد حق الصحفي في الحصول على المعلومات، لكن نفس هذه القوانين وضعت العديد من القيود أمام الصحفي للوصول إلى بعض المعلومات، كما أن طبيعة البيروقراطية الموجودة في المؤسسات خاصةمنها الحكومية لا تسمح للصحفي بالوصول إلى مصادر المعلومات، فهي غالبا ما تتكتم عن تقديم هذه المعلومات للصحفيين وتنظر للصحفي كأنه جاسوس يتجسس على هذه المؤسسات من أجل إبراز العيوب وفضح المستور.

– اضطرار الغالبية العظمى من أفراد العينة إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم, حيث تعتبر الرقابة الذاتية أحد أخطر أنواع الرقابة لأنها بين الصحفي ونفسه لأنه يضع لنفسه قيودا داخلية لا يتخطاها تخوفا من الوقوع في العقاب .

– عبرت غالبية عينة الدراسة أنه يسمح للصحافة في الجزائر بحرية انتقاد السلطة الحاكمة وغالبيتهم من الصحف الحكومية.

نقاط التشابه والاختلاف مع وحدود الاستفادة :

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تدرس تأثير حرية الإعلام على الممارسة المهنية للصحفي وهو نفس موضوع دراستنا إلا أنها تختلف في العينة المدروسة بحيث أنه درس الصحفيين العاملين لقنوات خاصة في حين ندرس الصحفيين الأجانب كما استفدنا كثيرا من الاطلاع على استمارة بحثه في بناء استمارتنا.

3-11: دراسة فتحية بورويبة :

جاءت تحت عنوان " مراسلو وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر –دراسة سوسيو مهنية– " جاءت أيضا في كتاب بعنوان مراسلون أجانب أم مشاريع جواسيس وتمحورت إشكاليتها حول الوضعية

السوسيولوجية والمهنية للمراسلين الجزائريين العاملين لمؤسسات إعلامية أجنبية ، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد السمات الاجتماعية للمراسل الأجنبي والوقوف عند الظروف التي تحيط بمهنته

و انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية :

ما هي الوضعية السوسيومهنية للصحفيين الأجانب بالجزائر؟

واعتمدت الباحثة في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بهدف تحديد الملامح الاجتماعية للمراسلين الأجانب بالجزائر واختارت الباحثة أداة استمارة الاستبانة لجمع البيانات حيث مس البحث 57 مراسلا يعملون لصالح مؤسسات أجنبية من جنسيات جزائرية واحتوت استمارة البحث على 44 سؤال خصت الجوانب التالية :

- هوية المراسل والبروفايل الاجتماعي له
- العلاقة الإدارية مع مالك الوسيلة الإعلامية
- مصادر الأخبار
- التوفيق بين الحدث والخط الافتتاحي للوسيلة الإعلامية
- العلاقة بين الوصاية والوسيلة الإعلامية

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في :

أولا : فيما يتعلق ببروفيل المراسلين :

- أغلب الصحفيين الأجانب من جنسيات جزائرية .
- البعض منهم يعمل كمراسلين دائمين ومجوعة أخرى تعمل بصفة مؤقتة وأخرى يتم تكليفهم حسب الأحداث

ثانيا : فيما يتعلق بمصدر الخبر :

- صعوبة الوصول الوصول إلى مصادر الخبر بالنسبة لأغلب المراسلين
- سهولة الوصول إلى المصادر لمراسلي وسائل الإعلام الفرنسية أو تلك القريبة من فرنسا
- توجد علاقة سيئة بين المراسلين وهيئات الصحافة على مستوى الحكومة
- 80 بالمائة من المراسلين يرون أن هناك تمييز في المعاملة بين وسائل الإعلام الأجنبية حيث يتم تفضيل وسائل إعلام على وسائل أخرى، ويعود ذلك حسب هؤلاء إلى مشكلة اللغة والثقافة والى عقدة المستعمر حيث تحضى وكالة الأنباء الفرنسية ووسائل إعلام فرنسية أخرى بمعاملة خاصة وحسنة مقارنو بوسائل إعلام أجنبية أخرى
- معظم المراسلين يشعرون بأنه ينظر إليهم كجواسيس أو كمواطنين سيئين

ثالثا : بالنسبة للحدث والخط الافتتاحي للوسيلة الإعلامية :

- تقدم وسائل الإعلام الأجنبية في الغالب الحرية للمراسلين في اختيار الموضوع والحدث
- يفرض أغلب المراسلين الرقابة الذاتية على كتاباتهم خاصة على تلك المتعلقة بالحالة الأمنية في البلاد والعلاقات الجزائرية المغربية وقضية الصحراء الغربية وقادة الجبهة الإسلامية المحل [1].

نقاط التشابه والاختلاف وحدود الاستفادة :

يعد هذا البحث أول الدراسات الميدانية في الجزائر التي درست الوضعية السوسيو مهنية للمراسل الأجنبي في الجزائر ولذلك استفدنا كثيرا من الدراسة في جزئها النظري والتطبيقي وخاصة الإحصائيات

[1] فتيحة بورونة : **مراسلو وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر – دراسة سوسيو مهنية –**، مذكرة ماستر 2، المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، الجزائر العاصمة 2013

التي أوردها الباحث فيه والتي تبين عدد و انتماء المراسلين الأجانب كأرقام أولية ، أما إذا قارناه بدراستنا فان فتيحة بوروينة ركزت على الأوضاع السوسيو مهنية فان دراستنا انحصرت على رؤيتهم لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر كما أنها جاءت في فترة زمنية مختلفة بعد خمس سنوات ما يعني احتمال الوصول لنتائج مغايرة في النقاط المشاركة لدراستنا خاصة مع التحولات الحاصلة في اعتماد الصحفيين الأجانب الذي يجدد اعتمادهم كل سنة .

12- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

12-1 مفهوم الصحفي الأجنبي :

لغة :

يتركب لفظ الصحفي الأجنبي من كلمتين و في ما يلي شرحهما

صحفي :ويطلق على من يزاول حرفة الصحافة[1]

أجنبي : هو الغريب عن الأمة و أجنبي من هذا الأمر أي لا تعلق له به ولا معرفة والأجنبي هو من لا يتمتع بجنسية الدولة [2]

اصطلاحا:

يقصد بالصحفي الأجنبي حسب قانون الإعلام 1982 بالجزائر في مادته 53 الصحفي الأجنبي بأنه المراسل الذي يوظفه جهاز من أجهزة الصحف الأجنبية المكتوبة أو الناطقة أو المصورة ويخصص نشاطه في تراب الجمهورية لجمع الأخبار الصحفية أو استغلالها قصد نشرها .[3]

[1] خدمة فورية على شبكة الأنترنت موجهة الى المترجمين المحترفين والطلبة والباحثين اللغويين https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A/
نفس المرجع

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A/

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد43، المؤرخة في 18 أكتوبر 1983 ص 2624

بالرجوع إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين ثم إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي أكد على تطوير القانون الدولي الانساني في الفترة الممتدة كم 1974-1977 عرف الصحافي في المادة 2 والتي نصت على أن مصطلح الصحفي يشير إلى كل مراسل أو مخبر أو محقق أو مصور ومساعديهم الفنيين في الصحف وفي الراديو وفي التلفزيون والذين يمارسون طبيعيا هذا النشاط كعمل أصلي [1]

وبالتالي وبالنظر إلى هذا التعريف يشمل مفهوم الصحفي مراسلي الصحف ومراسلي وكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون وكل العاملين بهذا القطاع الإعلامي .

ويرى بعض الباحثين في المراسل الأجنبي ذلك الصحفي المتمرس والمتمكن والمدرك لخلفيات الملفات وخبايا الأحداث التي تدور حوله فهو الذي يستطيع أن يقدم تغطية أكثر عمقا للأحداث، يكشف خلفياتها ويقوم بتفسيرها [2].

وحسب الباحث مرعي مذكور فان الصفي الأجنبي إما يكون مراسلا مقيما أو متجولا أو مكلفا بمهمة محددة – مبعوث خاص – وقد تقوم وسيلة إعلامية أجنبية باعتماد أحد صحفيي الدولة التي ترغب في تغطية أحداثها ليمدها بالمادة الإعلامية. [3]

إجرائيا:

وفي هذه الدراسة نعني بالصحفي الأجنبي ، الصحفي المعتمد قانونيا من طرف وزارة الاتصال العامل لوسائل إعلام أجنبية سواء كان جزائري أو من جنسية أخرى والذين يمارس نشاطه الصحفي

---

[1] – مصاب إبراهيم ، **وضعية الصحفيين في ظل القانون الدولي** ، مذكرة ماجستير فرع القانون الدولي ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ص6 عن :

Michel fridmen libertes et responsabilites des journalistes mame imprimeur paris 1994 p 91

[2] نصر الدين لعياضي **: مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي ،** المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1994 ص 25

[3] مرعي مذكور **: الصحافة الاخبارية** ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002 ص 66

في جمع ومعالجة الأخبار بالجزائر بصفة دائمة بحيث نستثني المبعوث الخاص الذي يُعتمد ليقوم بمهمة محددة ومؤقتة .

2-12 حرية الإعلام:

اصطلاحا:

حرية الإعلام بالنسبة للصحفي تعني حقه في الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها بتفويض من المجتمع [1]

ويشير الدكتور المصمودي إلى أنها: حرية التفكير والتعبير والإعلام وحرية الانتفاع بالإعلام وحتى حرية رفض الاتصال [2]ويعرف الأمين المساعد لاتحاد الصحفيين العرب الحرية الإعلامية بقوله: هي حرية البحث عن المعلومات وعن الأفكار وحرية التعبير ونشر المعلومات بمختلف الوسائل وحرية الوصول إليها ويرى بأنها تقترن بحرية الرأي والتعبير عن الذات معناه نشر ما يرى أنه لزاما عليه أن يقوله .

وعرفت منظمة اليونسكو حرية الإعلام في مؤتمرها العام عام 1983 بأنه حرية المراسلين في إرسال التقارير وتقديم أكبر قدر من التسهيلات للوصول إلى المعلومات والمساعدة على حرية تدفقها والتوزيع المتوازن لها بمساعدة العاملين في وسائل الاتصال في المساهمة في تعزيز التفاهم الدولي وتنطوي حرية الإعلام على الحق في البث والاستقبال والبحث عن المعلومات دونما اعتبار للحدود الإقليمية ودونما تدخل حكومي [3] .

---

[1]– سعيد بن علي ثابت : **الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام ،** دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، الرياض ، د ت ن ص34

[2]– د مصطفى المصمودي : **النظام الإعلامي العالمي الجديد ،** عالم المعرفة ، العدد 94 ، 1985ص 125

[3]–وسيلة شابو : النظام القانوني الدولي لاستعمال وسائل الإعلام ، مجلة حوليات جامعة الجزائر ،العدد 19 ، ص 136

ويتجه بعض الباحثين في تعريف حرية الإعلام بأنها لم يعد ينظر إليها على أنها تحرر من _ Freedom from وهو ما كان يعني التحرر من شتى أشكال السيطرة والضغوط ، سواء أكانت صادرة من قبل الدولة أو أي مصدر أخر . وإنما أضحى ينظر إليها على أنها تحرر من القهر والتسلط وليس من كل أنواع الضغوط. أي يسمح الفكر الجديد بممارسة بعض الضغوط الاجتماعية على ممارسة هذه الحرية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعني أنها التحرر لأجل – Freedom for وهو ما يعني الغاية من التحرر، هي منح هذه الحرية من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع سواء أدركت وسائل الإعلام هذه الأهداف بصورة تلقائية . أم من خلال استقرائها لاحتياجات المجتمع وليست الغاية من هذا التحرر تحقيق المصالح الذاتية . ومن هنا ينظر لحرية الإعلام على أنها حق أخلاقي moral right لأنه يحمل في طياته واجبا أخلاقيا.[1]

اجرائيا:

وبناء على ما سبق فان حرية الإعلام بالنسبة للصحفي في دراستنا تعني:

- حرية البحث عن المعلومات والوصول إلى مصادرها ونشرها دون اعتبار للحدود الإقليمية ودون تدخل حكومي.
- حرية الصحفي تشمل حقه في عملية اتخاذ قرار معالجة المواضيع التي يمضي عليها
- حقه في رفض عمل ما لا يتفق مع ضميره كتقديم رواية مضخمة أو غير صحيحة أو محرفة سواء كانت الضغوطات داخلية أو خارجية.
- تنطوي على جانب أخلاقي إذ أنها محدودة.

[1]– محمود يوسف السماسري :**فلسفات الاعلام المعاصر في ضوء المنظور الاسلامي** ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية 2008: ص 430

3-12 الممارسة الإعلامية:

الممارسة لغة: مارس الشخص الشيء، عالجه وزاوله أي قام بعمله وهي طريقة للعمل أو طريقة يجب أن يتم بها العمل والممارسات يمكن أن تشمل الأنشطة والعمليات والوظائف القياسية.[1]

التعريف الإجرائي: هي القيام بالوظائف والنشاطات الإعلامية للصحفي.

[1]- معجم المعاني: www.almaany.com، اطلع عليه يوم 12 فيفري 2018 الساعة 18:42

الإطار النظري

الفصل الأول : إشكالية دراسة حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم حرية الإعلام وعناصرها بالنسبة للصحفي

المبحث الثاني: البيئة التشريعية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر

المبحث الثالث: مشكلات حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر

خلاصة

تمهيد :

إن حرية الإعلام الأجنبي كموضوع بحثي تم تناولها في الغالب في إطار مناقشة التدفق الإعلامي الحر بين الدول بحيث لم توضح الدراسات السابقة الحدود الفاصلة بين مفهومي " التدفق الإعلامي الحر وحرية الإعلام " ولذلك سنتناولهما في هذا الفصل انطلاقا من كونهما متماثلان، وبغرض دراسة حرية الإعلام الأجنبي فإننا سنحاول استقرائها من خلال القوانين المنظمة لها ، للوصول لمدى جواز إطلاقها أو تقييدها في الدساتير والتشريعات القانونية والمواثيق المتعلقة بالصحفيين في الجزائر .

المبحث الأول: مفهوم حرية الإعلام وعناصرها بالنسبة للصحفي

اختلفت التصورات النظرية في تحديد مفهوم حرية الممارسة الإعلامية وعناصرها بالنسبة للصحفيين باختلاف المجتمعات ونظرتها للإنسان والمجتمع وفي ما يلي سنوضح هذه الاختلافات:

1-الاتجاهات النظرية في تعريف حرية الإعلام

تتحدّد فلسفات الإعلام (الليبرالية، المسؤولية الاجتماعية ،الاشتراكيّة ، التّنمويّة) وأيضا الفكر العربي كأهمّ المداخل النظرية الإعلاميّة الّتي يجدر بنا البحث عن رؤيتها ومقاربتها لمفهوم حرّية الممارسة الإعلامية لفهم طبعتها الجدلية وهي كالتالي :

1 -1مفهوم الممارسة الإعلامية في فلسفة الإعلام الليبرالية :

تمحور ملامح الفهم الّذي تتبنّاه الفلسفة اللّيبيراليّة لحرّية الممارسة الإعلاميّة في أمرين اثنين ، الأوّل هو "أن ينظر الفكر الإعلاميّ اللّيبيراليّ إلى حرّية الفرد الإعلاميّة على أنّها حقّ طبيعيّ لا مجال لحرمان الفرد من التّمتّع به، أو وضع قيود تحدّ من حقّه في ذلك إلّا في حالات الضّرورة، وأن ينظر إليها على أنّها أداة من أدوات تحقيق صالحه الذّاتيّ، ولا مجال لمنفعة من استخدام وتملّك ما يشاء من وسائل إعلاميّة تمكّنه من تحقيق أغراضه الخاصّة و الثّاني هو اهتمامه بالدّور الّذي تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق الصّالح العامّ، و تُستمدّ هذه النّظرة من نظرة الإنسان اللّيبيرالي إلى نفسه ، على أنّه "كائن سابق في وجوده على المجتمع وأنّ الأولويّة لذاته غير أنّ استخدامه وسائل الإعلام لتحقيق ذاته ما هي إلا خدمة لصالح المجتمع ومنه كان الحق لكل فرد بالعمل كصحفي ليمارس حقه في الإعلام .

و يميل الفكر الليبرالي في ما يخص الإعلام الأجنبي إلى حماية المجتمع من الاضطراب الداخلي أو التعرض للغزو الخارجي وتضع في ذلك معيار الخطر الواحد المباشر.[1] لكن المشكلة تبقى في تحديد هذا الخطر المباشر .

2-1 حرّية الممارسة الإعلاميّة في فلسفة الإعلام الاشتراكي :

وهي نظرية تنكر على الصحافة حريتها وتجعلها مؤولة عن كل ما تنشره ،شأنها في ذلك شأن الأفراد وتتفق هذه النظرية مع الأنظمة الشمولية .[2] فعلى ضوء نضرة الماركسية للإنسان على أنه كائن يكتسب سماته من سمات المجتمع الذي ينشأ في ظلاله وأنه لا يمتلك حقوقا لصيقة بذاته سابقة لوجوده الاجتماعي وإذا كانت له حقوق فإنها لا تعد حقوقا بالمعنى المتعارف عليه وإنما امتيازات مؤقتة تقررها الجماعة وتسحبها عندما ترى لذلك ضرورة . وفي ضوء نضرتها للإعلام على أنه جزء من البناء القومي وأداة تعبير عن هذا البناء وقاعدته بالكلمة أو الصورة وفي ضوء ذلك نظر الفكر الإعلامي الاشتراكي إلى الحرية الإعلامية على أنها حق جماعي وليست فرديا وبالتالي تمارس بالصورة التي تخدم غايات المجتمع الاشتراكي ولا تعرقلها [3].

3-1 حرّية الممارسة الإعلاميّة في فلسفة المسؤوليّة الاجتماعيّة:

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم هذه النظرية على الممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على أداء المهنة ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت ومن هنا وجب وضع مستويات ومعايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن

[1] محمود يوسف السّماسيريّ ، مرجع سابق ، ص 414، 421

[2] - خالد مصطفى فهمي : **حرية الرأي والتعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير**، الإسكندرية ،2009، ص 58

[3] - محمد يوسف السماسري : مرجع سابق ، ص 441،442

والدقة[1] ، وتقر هذه النظرية للصحافة بالحرية التي تستحقها مع تأكيدها على المسؤولية المدنية والجنائية إذا تجاوزت حدود هذه النظرية المعمول بها في أغلب الدول [2].

4-1 حرية الممارسة الإعلامية في فلسفة الإعلام التنموي :

لم ينظر الفكر الإعلامي التنموي للحرية الإعلامية كحق فردي كما ذهب إلى ذلك في الفكر الإعلامي اللبرالي وإنما نظر إليها كحق جماعي وفوض الدولة في تحديد ملامح ممارسة هذه الحرية، بالصورة التي ترى أنها تخدم الغايات التنموية للمجتمع، واستند الفكر الإعلامي في تفويضه للحرية الإعلامية إلى الدولة إلى الظروف التاريخية والمجتمعية التي تعيشها أغلب مجتمعات العالم الثالث، وما تعانيه في ظل هذه الظروف من تخلف ضارب بجذوره في شتى مناحي الحياة الاجتماعية ، كذلك ما تعانيه من انقسامات قبلية وعرقية وما تفتقر إليه من مؤسسات للمجتمع المدني وما يعنيه ذلك من أن ممارسة الحرية الإعلامية بمفهومها الليبرالي قد يمثل خطرا على كيان هذه المجتمعات ويعرقل مسيرته التنموية ،غير أن الفكر الإعلامي التنموي لا يفوض الدولة التحكم في الحريات الإعلامية بشكل مطلق إذ لا يمانع من وجود بعض المشاريع الإعلامية الخاصة وان كان يطلب منها الإلزام الأدبي في العملية التنموية .[3]

5-1 حرية الممارسة الإعلامية في الفكر العربي :

لم يسهم الفكر العربي ولم يتميز في معالجة حرية الإعلام في جوانبها المتعددة وضمنها حرية الممارسة الإعلامية وكل ما حواه هو تكرار للأفكار والمعالجات الشائعة في الأدبيات الغربية أو الوثائق الدولية ، التي تناولت الموضوع ، ويتبع الفكر العربي الأدبيات الغربية في توسيع مفهوم حق الإعلام وجعله متضمنا ومرتبطا بحقوق الإنسان ، وقد أقر بعض الباحثين العرب بصعوبة الصياغة

[1] خلدون عبد الله : **الاعلام وعلم النفس** ، دار أسامة للنشر والتوزيع – الأردن – عمان ، 2010 ، ط 1 ص 101
[2]- خالد مصطفي فهمي مرجع سابق ، ص59
[3]- محمد يوسف السماسري: مرجع سابق ، ص 448،449

الدقيقة والشاملة فحرية الممارسة الإعلامية من الناحية الفلسفية ليست على مستوى واحد ، ورأى بعض الباحثين الآخرين أنها ترجع إلى ارتباط الحريات التي يتناولها بالجوانب الاقتصادية والقانونية والثقافية للحضارة التي يطبق فيها، وعلى هذا اتجه الفكر العربي إلى الاعتراف صراحة أو ضمنا بأن ممارسة حرية الإعلام تحددها السلطة ذاتها بغض النظر عن طبيعتها وحدودها وأساليب ممارستها ، بحيث أن هذه الحرية مرتبطة بالسلطة التي تحدد طبيعته وحدوده والمسؤوليات المترتبة عليه ولذا ترتبط حرية الإعلام دائما بعبارة في حدود القانون [1].

ويختزل "فارس جميل أبو خليل " مفهوم حريّة الإعلام في خمسة أمور هي:

"أوّلا: عدم خضوع وسائل الإعلام لرقابة سابقة من جانب السّلطة ولا تقبل هذه الرّقابة في جميع الأحوال حتّى في الظّروف الاستثنائية كحالات الحرب والطّوارئ إلاّ على مضض وفي أضيق الحدود.

ثانيا: تقييد –قدر الإمكان– المجال الّذي يكون في وسع المشرع فيه إيراد تشريعات تجرّم ما لا يستلزم صالح المجتمع تجريمه، وهذا يعني أنّ الحريّة المعترف بها للفرد ليست مطلقة وإنّما تحدّدها القوانين القائمة والّتي يعد الفرد إذا انتهكها مسئولا مدنيا وجنائيا.

ثالثا: حقّ الأفراد والجماعات في إصدار الصّحف دون اعتراض السّلطة.

رابعا:حرّية وسائل الإعلام في استقاء الأنباء ونقلها وحرّيّة الرّجوع إلى مصادر المعلومات .

خامسا: حرّيّة التّعبير عن الآراء[2] ".

---

[1] حسن عماد مكاوي :**أخلاقيات العمل الإعلامي دراسة مقارنة** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط2 ،2002 ، ص87 ، 88

[2] --فارس جميل أبو خليل، **وسائط الإعلام بين الكبت وحرّيّة التّعبير**، دار أسامة الأردن – عمان -2011 ، ط1 ، ص141.

ويشير الأستاذ مصطفى محمد رجب إلى تعريف شائع لحرية الإعلام يحدد بأنها حرية تدفق المعلومات للمتلقي ، لكنه حاول مناقشته خاصة بالنسبة للصحافة في دول العالم الثالث بحيث يرى بأنه يفتح أبوابا كثيرة لحرية نشر الأكاذيب والفضائح والتدليس بقصد تضليل الجماهير أو لكسر ثقة الناس في الآخرين بتشويههم سياسيا أو خلقيا استدل في هذا على أن حرية تدفق المعلومات إلى الجماهير هو تعريف غير جامع ولا مانع .[1]

وقد تبدو الأفكار المعادية للتحرر مستبدة إلا أنها أكثر تحررا مما يسمى التحرر الغربي فكل دولة تختلف في تعريفها للحرية وأن الدولة والأنظمة الإعلامية تخضع لسلطة ما قد يكون النظام السياسي أو الشعب مصدرهم [2] .

وقد أكد باحث باكستاني على أهمية الحرية الإعلامية لكنه شدد على ضرورة معرفة الصحفي بالقيم الأصلية للمجتمعات المختلفة .وبناءا على هذه الرؤية يمكن أن تكون حرية الإعلام مفيدة لبعض المجتمعات ومضرة للبعض الآخر فليس من العدل أن نطلق أحكامنا على حرية الإعلام في مجتمع ما دون الأخذ بالعوامل المختلفة كتطور الدولة واستقرارها وحالة التعليم الإعلامي والعادات والتقاليد ووعي الفرد فمن الخطأ المطالبة بحرية إعلامية في كل الدول وأن توجه بعض الدول نحو إعلام حر قد يكون مجانبا للمنطق [3]

وفي جميع الأحوال نجد أن مفهوم الحرية الإعلامية في النظم الإعلامية المختلفة ذو طابع جدلي نتيجة التفسيرات المختلفة له واختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعمل في إطارها , بل إن هذا المفهوم قد يأخذ تفسيرات مختلفة لتطبيقاته فحتى في النظم الإعلامية التي

[1]- مصطفي محمد رجب : **الإعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة** ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ص105، 106.

[2]- عبد الرزاق الدليمي ، محمد صاحب سلطان : **حرية الاعلام و اشكالياتها –رؤية معاصرة** : https://platform.almanhal.com/Reader/2/63526 ، اطلع عليه يوم 12-04 -2018

[3]عبد الرزاق الدليمي : نفس المرجع :

تنصص دساتيرها صراحة على الحرية الإعلامية مثل النظم الليبرالية أصبحت الأوضاع الإعلامية فيها تثير تساؤلات حول هيمنة أصحاب المصالح والنفوذ والقوى المسيطرة على هذه الأوضاع لتدعم موقفها وسياساتها في المجتمع بتأثير العوامل الاقتصادية التي تتحكم في موارد ودعم المؤسسات الإعلامية . [1]

2-عناصر حرية الإعلام بالنسبة للصحفي :

تتحكم في تنظيم الممارسة الإعلامية مجموعة المواثيق والدساتير والتشريعات التي تحدد يمكن لأي مواطن في النظم السياسية الليبرالية أن يعمل في مهنة الصحافة ويتسع حق حرية التعبير الى حق حرية النشر والعمل في وسائل الاتصال دون قيود أو عقبات أو اعتبارات سابقة تحكم ذلك ،ويمكن أن نقترب حقوق الصحفي المتعلقة بحرية الممارسة الإعلامية في ما يلي :

توفير الإمكانيات للصحفي للوصول إلى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء دون اختلاق الأعذار لمنعهم من ذلك بأمور غامضة مثل أسرار رسمية – معلومات سرية _ الأمن – قائمة المحظورات كحظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات أو أي موضوع يتصل بأمن الدولة .

- حق الإعلاميين في التعبير عن أرائهم بحرية
- ضمان حرية الحركة للصحفيين وحرية نقل المعلومات دون عقبات أو عراقيل.
- حماية المراسلين العاملين في بلاد أجنبية من الإجراءات الانتقامية التي قد تتخذ ضدهم ، كسوء المعاملة أو الاعتقال أو الطرد إذا ما أرسلوا تقارير لا ترضي البلد الذي يعملون بها وترى أنها تتضمن ما يسيئا ليها أو يؤثر على مصلحتها وعلاقاتها بغيرها من الدول.

[1] محمد عبد الحميد : **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** ، مرجع سايق ، ص361

– ضمان حق الصحفي في الاحتفاظ بسر المهنة[1]

وتنظم حرية الممارسة الإعلامية مجموعة من المبادئ وضعتها منظمة اليونسكو باعتبارها عالمية لها محاولتها في رعاية وتوجيه الإعلام الدولي فقد عقد الاجتماع الرابع للصحفيين العالميين والإقليميين في باريس عام 1983 اجتماعا تحت رعاية منظمة اليونسكو وحدد المبادئ الدولية للأخلاقيات المهنية على النحو التالي :

– مبدأ احترام القيم العالمية وتنوع الثقافات: يجب أن تعمل الصحافة على دعم القيم الإنسانية مثل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام القرارات الدولية، ونزع السلاح وإحلال الأمن والاستقرار

– مبدأ القضاء على الحروب والشرور التي تواجه الإنسانية:

عن طريق الحث على منع الحرب وسباق التسلح ورفض التمييز العرقي والعنصري والقومي والديني.

مبدأ تطوير نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال: على أساس احترام العلاقات الدولية وتنميتها والتعايش باحترام بين الأمم، والتعاون الدولي في مجال الإعلام الدولي

مبدأ حق الشعب في المعلومات الصادقة : وذلك من خلال إعلام دقيق وحرية التعبير من خلال وسائل الإعلام

– مبدأ التزام الصحفيين بالموضوعية: حيث أن مهمة الصحافة خدمة الشعب في تقديم معلومات صادقة وموثقة

– مبدأ مسؤولية الصحفي الاجتماعية : حيث يتحمل الصحفي مسؤولية الأنباء التي ينقلها أمام وسائل الإعلام وأمام الجمهور

[1] فارس جميل أبو خليل : مرجع سابق ، ص 142

- مبدأ نزاهة الصحفي المهنية : فلا يقبل الصحفي تغليب مصالحه الشخصية على مبدأ النزاهة في تقديم أخبار صحيحة وموثوقة. مع حقه بعدم العمل ضد معتقداته وعدم الكشف عن مصادر المعلومات .
- مبدأ حق الشعب في المعلومات والمشاركة: حيث يجب احترام مشاركة الشعب في وسائل الإعلام واحترام الرأي والرأي الأخر
- مبدأ احترام الخصوصية والكرامة الإنسانية: حيث يتوجب على الصحفي أن يحترم حق الفرد في الخصوصية تمشيا مع شروط القانون الدولي والوطني بخصوص حماية الحقوق وسمعة الآخرين
- مبدأ احترام مصلحة الشعب: إذ يجب على العاملين في الصحافة احترام مصالح المجتمع ومؤسساته وأخلاقياته.[1]

[1]- د فاروق خالد :**الإعلام الدولي والعولمة الجديدة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011،ص 105،106

المبحث الثاني :البيئة التشريعية لحرية الإعلام بالجزائر:

تعني التشريعات الإعلامية مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لعمل وسائل الإعلام حيث تضع الضوابط العامة التي تحدد سلوك الأفراد بصدد ما يمكن أن يقوم بينهم من علاقات في مجالات الإعلام وهذه الضوابط تسعى إلى الحد من حريات الأفراد وتقييدها في حدود الحفاظ على حريات الآخرين وعلى المصلحة العامة [1] ، ويرى الباحث الجزائري علي قسايسية أن التجربة الجزائرية في التشريع الإعلامي في الجزائر تتميز بمحاولتها جمع كل القواعد المتعلقة بالإعلام كحق إنساني وكنشاط اجتماعي –ثقافي وتجاري – في هيكل يسمى قانون الإعلام، سواء تعلق الأمر بعهد الأحادية قانون 1982 أو بمرحلة التجربة التعددية قانون1990 [2] ،أو قانون الإعلام لسنة 2012

1- حرية الإعلام في ظل الأحادية الحزبية في الجزائر :

1-1 الأساس القانوني المنظم لحرية الإعلام قبل قانون الإعلام 01-82 لسنة 1982 :

ظلت الجزائر تحت قوانين الاستعمار الفرنسي وتنظيماته حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية سنة 1962 ، حيث صدر قانون في 31 ديسمبر 19962 ينص على بقاء سريان القوانين الفرنسية إذا لم تمس بالسيادة الوطنية إلى أن يصدر ما يعوض ذلك، وظل هذا القانون ساري المفعول إلى سنة 1975 ، بقيت الصحافة في الجزائر منظمة في ظل تشريعات غير وطنية، وخاضعة لقانون الإعلام الفرنسي 29 يوليو 1881 [3]. والمعلوم أن هذا القانون يؤسس لنظام ليبرالي للإعلام يمتاز بحرية الصحافة كما ينص على ذلك القانون الفرنسي وأقل ما يقال عن هذا القانون أنه كان يتناقض مع النظام السياسي في الجزائر بحيث أن الممارسة الصحفية وقتها لم تخضع لذلك، بل

[1] فتحي حسين عامر : **حرية الإعلام والقانون** ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2012 ، ص27

[2] علي قسايسية : التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة ، **المجلة الجزائرية للاتصال** ، العدد 14 ، ديسمبر 1996 ،معهد علوم الإعلام والاتصال –جامعة الجزائر ، دار الحكمة ، ص61

[3] أحمد حمدي : **نظرات في قوانين الإعلام الجزائرية** ، http://www.ahmedhamdi.net/?p=156 اطلع عليه يوم 3مارس 2018

وتختلف عنه تماما، إذ أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني قد تكفل بمهمة الإعلام وأصدر عددا من التعليمات التي قيدت هذه الحرية بأوامر فوقية [1] وقتها ، ذلك أن السلطات الجزائرية كانت تسعى لوضع نظام اشتراكي في الميدان الإعلامي تمارس فيه الوسائل الإعلامية نشاطها داخله وتحديد دور هذه الوسائل في البناء الاشتراكي واستعملت في هذا طرقا مختلفة كانت انعكاسا للظروف الراهنة في تلك الفترة ، وقد جاء قانون الصحفي المحترف في هذه الفترة في مرحلة بناء المؤسسات : – المجلس البلدي ، المجلس ألولائي ، وفيما بعد الميثاق الوطني ، المجلس الشعبي الوطني – اشتمل قانون الصحفي على سبعة فصول : تعريف الصحفي المحترف ، واجباته ، إجراءات التوظيف ، الراتب والمكافأة الترقية والترخيص وأخلاقيات المهنة والبطاقة المهنية . جاء هذا القانون ناقصا في عدة جوانب وركز على الواجبات والعقوبات وحتى دوره في الفضاء الإعلامي الجزائري كان محدودا جدا لان السلطة من خلال جبهة الحزب الواحد ، جبهة التحرير الوطني ومن خلال وزارة الإعلام كانت تتحكم في مدخلات ومخرجات المؤسسات الإعلامية كما تشاء وكانت تتدخل في تعيين كبار المسؤولين ومديري الأجهزة الإعلامية المختلفة سواء كانت تابعة للحزب أو لوزارة الإعلام والثقافة [2]،و يعتبر هذا القانون من وجهة نظر الصحافيين وكذلك الأكاديميين ناقصا في عدة جوانب، فقد أولى الواجبات و العقوبات أهمية قصوى، بينما تغاضى عن الحقوق وحرية الصحافة، كما ظل محدودا في حركته عبر ثلاث هيئات رسمية، هي : الحزب والحكومة والنقابة .[3]

[1] زهير احدادن : **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر، طبعة 2002 ، ص 74
[2] محمد قيراط : حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ، **مجلة جامعة دمشق- المجلد 19 العدد 3و4** ، 2003 ،ص 129
[3] - أحمد حمدي ، مرجع سابق .

2-1- قانون الإعلام 01-82 لسنة 1982 :

صدر هذا القانون في 06 فيفري1982 ، بعدما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الشعبي في ديسمبر1981 ، وهو أول قانون يخص قطاع الإعلام منذ الاستقلال .وقد تضمن هذا القانون جملة من المبادئ العامة إضافة إلى خمسة أبواب أما المبادئ العامة فقد جاءت مؤكدة لمبدأ احتكار الدولة لقطاع الإعلام سواء تعلق الأمر بالإصدار والملكية ، التوجيه والتوزيع ، كما تم من خلالها إقرار مبدأ الحق في الإعلام، حيث نصت المادة الأولى من القانون على أن" الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ، أما المادة الثانية فتقر بأن" الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين" وتضيف" تعمل الدولة على توفير إعلام كامل وموضوعي " في حين نصت المادة 3 منه على أن يمارس حق الإعلام بكل حرية ضمن توجهات القيادة السياسية. [1] و ما يمكن أن يفهم منه أن هذا القانون لم يكن ليوفر مناخا لحرية الإعلام بقدر ما كان يجسد لإرادة السلطة في التحكم في هذا القطاع وتوجيهه وفق ما يخدم أهداف سياساتها ، وأن الإعلام لا يختلف عن القطاعات الأخرى التي تتجسد فيها أوامر النهي والطاعة ، وهذا جعل البعض ينفي عملية البحث عن حرية الصحافة والإعلام في هذا القانون ، الذي جعل الإعلام جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وأداة من أدواتها في أداء التوجيه والرقابة والتنشيط والتوعية والتجنيد والتعبئة ، وغيرها من المصطلحات التي ظلت تغذي الفكر الاشتراكي بصفة عامة .[2]

[1] جدوي سيدس محمد أمين : حرية الصحافة بين الضمانات القانونية والمسؤولية الجزائية في الجزائر ، **مجلة الدراسات القانونية والمسؤولية الجزائية في الجزائر – العدد 05- المجلد 02**- جانفي 2017 ، ص 448

[2] حميد بوشوشة : **حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية** ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 10

2-حرية الإعلام في ظل التعددية الحزبية :

2-1-القانون العضوي للإعلام 07-90 المؤرخ في 1990 :

جاء قانون 3 أفريل 1990 بعد أحداث أكتوبر 1988 التي أسقطت النظام السياسي أحادى الحزب أكد هذا القانون في المادة 3 منه على حرية الإعلام وذلك باحترام الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني ، كما أكدت المادة 14 منه على حرية إصدار المطبوعات ،فقد كفل هذا القانون للصحفي حقه في الحصول على المعلومات وكذا الحق في السر المهني وشرط الضمير المهني وحق الحصول على البطاقة المهنية ، ويتولى المجلس الأعلى للإعلام – وهو الهيئة التي عوضت وزارة الإعلام بعد إلغائها – مهمة تحديد شروط التسليم وكل الإجراءات الخاصة بالبطاقة– المهنية و حق الصحفي في الحماية إذا ما تعرض أثناء أدائه مهامه للعنف، الاعتداء الضغط أو الترهيب، وعلى الهيئة المستخدمة إبلاغ الجهة القضائية المختصة وهي من العناصر الأساسية لحرية الصحافة .[1]وأسس هذا النص التشريعي مجلسا أعلى للإعلام وهو سلطة إدارية مستقلة لتنظيم هذا المجال ، لكن المرسوم التشريعي المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 هذا المجلس وترتب عن هذا الإلغاء صدور المرسوم الرئاسي المؤرخ في 3 نوفمبر 1990 الذي ألغى مجموع التنظيم المرتبط به ، وحددت ممارسة الحق في الإعلام بواسطة التشريع المتعلق بحالة الاستثناء بعد إيقاف المسار الانتخابي بحيث أدخل المرسوم الرئاسي المؤرخ في 11 أوت 1992 تحديدات على ممارسة الحق في الإعلام بحيث تنص المادة 3 على أنه يمكن إصدار إجراءات لتعليق النشاط أو للغلق ضد أي شركة أو جهاز أو منشأة مهما كانت طبيعتها أو مهمتها عندما تعرض هذه الأنشطة للخطر العمومي ، والأمن العمومي ، والسير العادي للمؤسسات أو المصالح العليا للبلاد . ومن جهة أخرى فقد أقرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري نصا تنظيميا يتعلق بمعالجة الأخبار ذات

[1]جدوي سيدس محمد أمين ، مرجع سابق ، ص 448

الطابع الأمني ومن أجل تأطير الخبر الأمني ، أسس هذا النص التنظيمي المنشور خلية للإعلام مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام [1] و ينص القرار على الرقابة القبلية لوسائل الإعلام، بحيث يلزمها بعدم نشر أي أنباء أو معلومات عن العنف السياسي وعن النشاط الأمني والعمليات العسكرية وإذاعتها إلا من خلال البيانات الرسمية لوزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المأذون له، ويضيف القرار المشار إليه ضرورة التزام الصحفيين جميعا بالتوصيات المحددة التالية : خدمة مصالح البلاد العليا والتقليل من حجم التأثير النفسي للعمليات الإرهابية المسلحة حفاظا على الروح المعنوية للشعب الجزائري، ووصف الجماعات المسلحة بأنها جماعات بربرية خائنة للوطن ومعادية للمجتمع تمارس جرائم ضد الدين الإسلامي [2] .

2-2 القانون العضوي للإعلام 2012 :

والتي نصت المادة الأولى منه: يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة وأضافت المادة 2 من نفس القانون : يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون والتشريع و التنظيم المعمول به ،و من بين الحقوق التي أوردها قانون الإعلام في صالح الصحفيين الحق في الوصول إلى المعلومة، حيث يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام المادة 83، و يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر، ما عدا في الحالات الآتية:

–عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به، –عندما يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مساسا واضحا، عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي،

[1] بن عبد الله الأزرقي: **حرية الصحافة والحدود الواردة عليها – دراسة مقارنة**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة وهران بالجزائر ، كلية الحقوق ،ص 462، 463

[2] محمد قيراط : مرجع سابق ، ص 137

عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي، عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد ويعد السر المهني – بموجب هذا القانون – حقا بالنسبة للصحفي، ويحق لكل صحفي أجير لدى أية وسيلة إعلام، أن يرفض نشر أو بث أي خبر للجمهور يحمل توقيعه، إذا أدخلت على هذا الخبر تغييرات جوهرية دون موافقته .ويستفيد الصحفي من حق الملكية الأدبية والفنية على أعماله طبق التشريع المعمول به.

ويبن الفصل الثاني كل الجوانب المتعلقة بآداب وأخلاقيات المهنة، فالصحفي – وفق المادة92 مطالب بالسهر على الاحترام الكامل لآداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي.

الذي يتوجب عليه على الخصوص:

احترام شعارات الدولة ورموزها، التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل وموضوعي،نقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية ، تصحيح كل خبر غير صحيح،الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر، الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني، الامتناع عن تمجيد الاستعمار،الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنصرية وعدم التسامح والعنف،الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف،الامتناع عن استعمال الحظوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية،الامتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالأخلاق العامة أو تستفز مشاعر المواطن. كما تمنع المادة 93 انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم، وانتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. [1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : القانون العضوي للأعلام رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 ، ص29 ،30

المبحث الثالث: مشكلات حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر:

لا يمكن لوسائل الإعلام الأجنبية أن تقوم بأداء أدوارها خارج العوامل المؤثرة عليها سواء كان ذلك سلطة حكومية أساسا في دول العالم الثالث أو سلطة تجارية كما هو الحال في الغرب ويطرح الباحثون إشكالية تدخل هذه العلاقة في التبادل الإخباري بين الثقافات والدول ، حيث لا يجدون مبررا علميا منطقيا لعدم تدخلها .[1]

وتؤثر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر مجموعة من الضغوط التي سنحاول في هذا المبحث تحديدها على مستوياتها المختلفة :

1- مشكلة الضغوط الخارجية:

تمارس ضغوط متنوعة على المؤسسات الإعلامية من قبل دول أخرى، سواء كانت الدول عربية أو أجنبية ، وفي الغالب لا يكون هذا الضغط مباشرا إذ يكون في الغالب عبر وزارات الخارجية ، إلا أنه يضل قائما. [2] لتمتد لتشمل ضغوطات السياسة الخارجية التي تعمل بها المؤسسة الإعلامية من خلال علاقة دولة البث بدول أخرى والظروف الناجمة عن مواقف وعلاقات دولة البث بدول وحكومات أخرى أو رضى دول ما عن الطريقة التي تعرض بها أخبارها أو بالأحرى التغطية الإعلامية أو الإخبارية لقضايا دول أخرى وشئون وحكومات أخرى والتي ربما تصل الى اتخاذ مواقف سياسية تجاه الوسيلة أو حتى دولة البث .[3]

2- مشكلات الضغوط السياسية المهنية:

تبرر الأنظمة التي تسيطر عل الإعلام بأن عليها حماية خصوصيتها وأمنها القومي وأن على الإعلام أن يكون مسئولا ويتمتع بالمصداقية الأخلاقية، لذلك يجب الترخيص للصحفيين ووضع قيود على

[1]-عبد الرحمن عزي ، سعيد بومعيزة: **الإعلام والمجتمع رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والاسلامية** ،الورسم للنشر والتوزيع الجزائر، 2010، ص 461

[2]هالة اسماعيل بغدادي ، **الصحافيون التلفزيونيون الاخباريون – القواعد والقيود – دراسة ميدانية مقارنية** – المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2011 ، ص 39

[3] نفس المرجع ، ص 89

الخطاب المعادي وحق الرد واحترام الشخصيات العامة [1]، بحجة أن الدول المتقدمة تستخدمها لزيادة وبسط نفوذها على الدول النامية ، فالملاحظ حسب الباحثين هو أن الدول المتقدمة تستخدمها لزيادة وبسط نفوذها على الدول النامية ، بحيث أنه من العسير على القادة في الدول النامية تجاهل التأثيرات الدعائية و السياسية التي تأتيهم من الدول المتقدمة .

هذا ويعتبر قادة الدول النامية أن الاستقرار السياسي أكثر أهمية لديهم من الفلسفة السياسية –وما تحتويه من حريات– وأن الدولة لا تستطيع أن تتحمل رفاهية صدام الأفكار والمصالح بينما كل همها يرتكز على تحقيق استقلالها السياسي وبناء قوتها الاقتصادية.[2]

كما أثبتت العديد من الدراسات الانحياز في التغطية الإخبارية التي اعتمدت على ممارسات خالفت النظرية الليبرالية في الإعلام التي اعتمدت على تماثل الحدث وليس على الحقيقة فرغم تبلور النظرية الليبرالية في الإعلام على مبدأ السوق الحرة FREE MARKET إلا أن ذلك مقرون بإتاحة الفرصة لجميع الأفراد في قول ما يعتقدونه صحيحا وعلى نحو متكافئ للجميع ، كما أن المجرم بريء حتى تثبت إدانته و ما يحصل للعرب والمسلمين يتجاوز هذا المفهوم وهذا راجع إلى تلمس وسائل الإعلام طريق إعلام الموقف بل إعلام الموقف المسبق مما أبعدها عن الحقيقة وبما لم يترك فرصة لجميع أطراف القضية [3]، كما يؤثر الملاك والمدراء على حرية الصحفيين عن طريق السياسة التحريرية للمؤسسة سواء السياسة المعلنة بالتوجيهات أو المستترة بالتعديل بالزيادة أو الإنقاص أو حتى يتسق مع الأهداف والسياسات ، بما يشير في النهاية إلى التحيز[4].

[1] عبد الرزاق الدليمي ، محمد صاحب سلطان ، مرجع سابق ، ص 7

[2]- أحمد بدر **: الاعلام الدولي ، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية** ، دار قباء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998، ط 4 ، ص 220،221

[3] د أحمد عبد **المالك : قضايا إعلامية** ،دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط1 ، 1999، ص 87 ، 88

[4] محمد عبد الحميد ،نظريات الاعلام واتجاهات التأثير ، ص 115

من جهة أخرى يذهب بعض الباحثين الغربيين في دراسة مشكلات حرية الإعلام الأجنبي التي يحصرونها في جانب واحد يتمثل في القيود والمراقبة التي تمارس من طرف دول العالم الثالث عند التعامل مع المراسلين الغربيين [1]

3-مشكلة الضغوط الاجتماعية :

إن النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على خيارات القائم بالاتصال في انتقاء الموضوعات الإعلامية ومعالجتها، فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على تقبل الجمهور لها عن طريق التنشئة الاجتماعية أو التطبيع، وتعكس وسائل الإعلام هذا الاتجاه بمحاولاتها الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة لذا نجد القائم بالاتصال في اختياره للمادة أو الرسالة التي سيتم تقديمها للجمهور يسعى إلى أن تكون هادفة لتعزيز وتدعيم القيم والمبادئ والتقاليد السائدة فيه ما يتقاطع فيها مع قيم المجتمع ويعطي الأولوية لما قد يحظى بتأييد الناس وإعجابهم. وبذلك فإن التفكير في موقف الآخر تجاه الفكرة أو الرسالة الإعلامية يشكل ضغطا على القائم بالاتصال في تأدية عمله الإعلامي، فتؤثر على نوعية الحقائق والوقائع التي من حق الجمهور الإحاطة بها، وهذا ما يجعل القائم بالاتصال يواجه محددات مهنية وأخرى مجتمعية، إذ تتعلق الأولى بحجب أخبار ومعلومات معينة، في حين تتعلق الأخرى بعدم إمكانية تقديم تغطية إعلامية كاملة للأحداث التي تقع حوله إحساسا منه بالمسؤولية للحفاظ على القيم الاجتماعية، ولذلك كثيرا ما يلجأ القائم بالاتصال إلى إستراتيجية التضحية بالسبق الصحفي خوفا من الآثار الاجتماعية التي قد تترتب على بثها والتي ربما تشكل عامل تهديد للقيم الاجتماعية.

وفي بعض الأحيان يواجه القائم بالاتصال إشكالية التحول من حالة الخوف من القيم الاجتماعية في معالجة المعلومة إلى حالة التذمر، إذ يتذمر أحيانا القائم بالاتصال من الضغوط التي تفرضها عليه

[1] عبد الرحمن عزي ، سعيد بومعيزة: مرجع سابق ، ص461

القيم والعادات الاجتماعية، وتتحول إلى عامل ضغط يقيد حريته في اختيار الموضوعات الإعلامية المختلفة، لاسيما إذا شعر انه بتجاهله لبعض الأخبار والمعلومات لا يحمي فقط القيم الاجتماعية ويعتمد القائم بالاتصال على قابلية التخيل في فهم ومعالجة الأحداث المرتبطة بقيم الجيدة بل يحمي أيضا بعض الأعراف الاجتماعية السيئة التي لابد من مقاومتها. وعادات المجتمع والتي يستطيع من خلالها أن يسد الثغرات الموجودة في بنيته[1]

4-مشكلات الضغوط القانونية:

تتلخص المشكلات القانونية للإعلام الأجنبي في :

– مشكلة مسؤولية الإعلام الأجنبي إشكالية المسؤولية عن حرية الإعلام في مجال الإعلام الدولي والتي ما زالت تثير جدلا حادا ومشاكل بين الدول وأخر أزمة في العلاقات بين الدول كانت بسبب نشر رسوم كاريكاتورية مسيئة للإسلام والمسلمين ، من طرف جريدة دانمركية في سبتمبر 2005 ، تحت غطاء حرية الإعلام ، فقد انتفضت العديد من وسائل الإعلام الغربية وبعض الرسميين لنصرة الصحيفة الناشرة لهذه الرسوم بذريعة الدفاع عن حرية الرأي والتعبير رافضين مواقف لشعوب أخرى اهتزت بدورها في مظاهرات واحتجاجات صاخبة وعنيفة لرفض ما أوردته الصحيفة وما أرادت تكريسه من صور نمطية سلبية عن حضارة وسلوك المسلمين . وازداد النقاش عمقا ليشمل مسألة ضرورة تحديد المسؤولية – مسؤولية الصحيفة أم مسؤولية الحكومة الدانمركية – [2] للاعتذار عن هذه الممارسات .

[1]- د حسين دبي الزويني **: حرية الإعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال دراسة ميدانية للعاملين في قناة المسار والرشيد** ،مجلة كلية الآداب ، العدد 99 ، جامعة بغداد :
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=75139

[2]- خليفة بوراس **: إشكالية حرية الاعلام في العلاقات الدولية** ، رسالة دكتواره منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2006 ص 2

– طبيعة القوانين الإعلامية الجزائرية التي تظهر أن النظام السياسي ينظر إلى الصحافة نظرة سلبية، وهدفه السيطرة ومراقبة الإعلام ، إذ تبين نصوص مختلف القوانين أنها لم تواكب تماما التطورات التي عرفتها التشريعات الإعلامية الحديثة بحيث يعكس قانون الإعلام الجزائري صورة النظام الحاكم إذ جدت العديد من القوانين ا من أجل إضافة المزيد من القوة للحكومات في تحديد القيود المفروضة على حرية الصحافة. فالصحافة تحت دائرة هذه القوانين تعد المسئولة الوحيدة عن طبيعة المادة المنشورة، وتصبح هذه القوانين مقيدة عندما يتم تفسير بعض محتويات الصحف على أنها "محرضة ضد النظام" أو أنها نوع من القذف أو لا أخلاقية كما يلاحظ في الجزائر أن رغم النصوص والمواد الواردة في الدساتير التي وجهت لدعم حرية التعبير التي تدخل ضمنها حرية الإعلام إلا أن مسألة التمتع بها بقيت نسبية بحكم العراقيل التي تحول دون ذلك كما تتميز العديد من التشريعات الجزائرية في مجملها بكثير من الغموض وتعد سمة اللبس هي الغالبة في تقييدها لحرية الإعلام حيث تنعدم فيها التعريفات الواضحة للمصطلحات ، ويغيب تحديدها ، تلك التي وضعها المشرع الجزائري في شروط ممارسة هذه الحرية ، كاحترام الهوية الوطنية ، ومتطلبات أمن الدولة ، وبذلك فهي تمنح الفرصة للجهات المخول لها تطبيق القوانين من التفسير بل التأويل الواسع لهذه المصطلحات وفق نظرتها ، مما يقد يخول هذا الاستثناء إلى قاعدة عامة [1]

[1]- بوجليل فاتح : **حرية الصحافة في ظل المنظومة التشريعية الجزائرية 1962- 2012 –دراسة قانونية وصفية** – ،جامعة الجزائر 3 ، كلية علوم الاعلام والاتصال 2014، 2015 ، ص 128 ،129

الخلاصة :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن حرية الممارسة الإعلامية في مختلف النظم ذات طابع جدلي كما يذهب في ذلك الباحث محمد عبد الحميد ، و لم يسهم الفكر العربي في صياغة مفهوم واضح لحرية الممارسة الإعلامية وعناصرها بالنسبة للصحفيين ، إنما قام بتبني مجموعة المعالجات الشائعة في النظريات والتشريعات الغربية وليضعها في قوالب قانونية تقترب من أطروحات نظرية المسؤولي ة الاجتماعية وهذا ما انعكس على التشريعات الإعلامية الجزائرية ،كما ذهب في ذلك المشرع الذي طور القوانين الإعلامية من قوانين تهيمن بطريقة مباشرة على حرية الممارسة الإعلامية في عهد الأحادية الإعلامية ، إلى تشريعات أكثر انفتاحا وتحررا منذ قانون الإعلام لسنة 1990 أو قانون سنة 2012 لكن هذه القوانين اصطدم ت بالظروف السياسية التي عاشتها الجزائر ما دفع بالمسؤولين الحكوميين إلى تمرير مراسيم وأوامر قانونية تحد وتؤثر على الحرية التي جاء بها القوانين ، إضافة إلى تأثير ضغوط السياسية الخارجية و الداخلية ، والضغوط المهنية والاجتماعية على الحرية الإعلامية.

الفصل الثاني:

وضعية الصحفي الأجنبي في الجزائر

الفصل الثاني : وضعية الصحفي الأجنبي في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الإطار القانوني المنضم لنشاط الصحفي الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: المتغيرات المتعلقة بالصحفي الأجنبي في الجزائر وعلاقتها بحرية الممارسة الإعلامية

خلاصة

تمهيد:

يتطرّق هذا الفصل إلى الحديث عن الصحفي الأجنبي في الجزائر وذلك من خلال تتبّع تعريفاته و الأساس القانوني المنظم لنشاطه كما وضعها ال مشرع الجزائري، وسنحاول أيضا دراسة المتغيرات المتعلقة به والمؤثرة على حرية ممارسته الإعلامية.

المبحث الأول: الأساس القانوني الضابط للممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب بالجزائر:

حاول المشرع الجزائري تنظيم مهنة نشاط وحرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب من خلال وضع تعريفات له وشروط قانونية تتيح له ممارسة مهنته بتبيان الحقوق المهنية والواجبات والحدود القانونية التي نجدها في مختلف القوانين والمراسيم التي وضعها بداية من الاستقلال حتى يومنا هذا وسنعرضها في ما يلي :

1-تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر غداة الاستقلال 1962-1968:

استطاعت السلطة الحكومية في الجزائر عند الاستقلال الهيمنة على الصحافة الأجنبية باتخاذ قرارات مبنية على الاتهامات والأوامر الفوقية [1] رغم أن القانون الساري المفعول آنذاك هو قانون 1881 الفرنسي الليبرالي الذي يتيح للصحفيين الأجانب ممارسة نشاطهم الإعلامي بحرية تامة ، و تتدخل في تلك المرحلة وزارة الداخلية في شؤون المراسلين الأجانب لخضوع هؤلاء لتنظيم العام و الخاص بوضعية الأجانب في الجزائر حسب الأمر رقم 66-211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 و بالتالي كان بإمكان الداخلية أن تقضي بطرد و إبعاد أي صحفي أجنبي يمس بمقالاته و أفعاله السيادة الوطنية أو الأمن العام[2].

2-تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر من قانون الصحفي المهني حتى قانون الإعلام 1968-1982:

وقد تضمن قانون الصحفي المهني لسنة 1968 الذي يوجب على الصحفيين من كل فئاتهم الحصول على بطاقة مهنية لمزاولة نشاطهم وخص في مادته 33 ما يؤكد على أن ممارسة النشاط الإعلامي للصحفيين الأجانب يشترط فيها تقديم الطلب من أجنبي حيث يبدي وزير الداخلية رأيه

[1] زهير احدان : مرجع سابق ص 98

[2] فتيحة بو روينة **: مراسلون أجانب أجانب أو مشاريع جواسيس**، سارة للنشر ، دراراية الجزائر ،2016 ص 52

في الملف بمبادرة من لجنة الهوية الوطنية ليؤكد في المادة 34 أن حصولهم على البطاقة يتيح لهم العمل في كل الظروف والتنقل بحرية بكل حرية في القطر الوطني "[1]

في مرحلة ثانية كانت العودة إلى اللامركزية لإعادة تنظيم قطاع الإعلام بموجب مرسوم 22 جانفي 1975 القاضي بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار و الثقافية [2] وقاد هذا التنظيم إلى تقسيم مديرة الأخبار في المادة 4 من المرسوم إلى 3 مديريات فرعية : المديرية الفرعية للصحافة الأجنبية و المديرة الفرعية للشؤون الدولية – تكلف بالأخبار في مجال السياسية الخارجية – و أخيرا المديرية الفرعية للشؤون الوطنية ، وتمثلت مهام المديرية الفرعية للصحافة الأجنبية:

– تسليم بطاقة الاعتماد الدورية أو المؤقتة للصحفيين الأجانب الموجودين في الجزائر.

– رقابة كل صحافة أجنبية.

– منح الصحافة الأجنبية التأشيرات السابقة لكل نشر باستثناء المجلات و النشرات ذات الطابع السياسي التي تستوردها السفارات. [3]

و تعتبر المديرية الفرعية للصحافة الأجنبية صاحبة الصلاحيات في منح تراخيص استيراد و توزيع عنوان إعلامي جديد و يعود السبب الرئيسي في هذا هو السماح للصحافة الوطنية بأن لا تخضع كثيرا للمنافسة الصحافة الأجنبية ، أما الهديرية الفرعية لشؤون الدولية مهمتان مهمة متمثلة في متابعة و رصد الأخبار في مجال السياسية الخارجية و مهمة تنظيم تنقلات ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية التي يقوم بها المسؤول بها المسئولون السياسيون داخل الجزائر أو خارجها وقد طرأت في تلك الفترة تعديلات على مهام المديرية الفرعية للصحافية الأجنبية و هذا بموجب مرسوم جديد يحمل

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75 :الأمر رقم 65 – 525 المؤرخ في 16 جمادى الثاني الموافق ل 9 سبتمبر سنة 1968 يتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين ، ص5 .
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12 : المرسوم رقم 75 -31 المؤرخ في 22 يناير 1975 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار و الثقافة، ص 182
[3] فتيحة بورونية مرجع سابق ص 51

رقم 57 –55 المؤرخ في 17 أفريل 1975 [1] ، يعدل مادة الرابعة (الفرقة الأولى الثانية) من المرسوم رقم 75–31 المؤرخ في 22 يناير جانفي 1975 و المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار و الثقافة حيث اقتصر دور المديرية الفرعية للصحافة الأجنبية على دراسة ورقابة كل صحافة أجنبية (يومية أو دورية) في ما لم يحدد المرسوم الجديد [2] الجهات التي أسندت لها صلاحية منح الإعتمادات و تنظيم تنقلات ممثلي الصحافة الأجنبية و ربط الاتصال مع الملحقين الصحفيين العاملين في السفارات حيث ظّل الغموض يلف تدابير هذا المرسوم.

3- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في قانون الإعلام 1982 حتى 1990:

وقد خص قانون الإعلام الجزائري لسنة 1982 فصلا كاملا لتنظيم مهنة الصحفي الأجنبي بحيث فرق بين المراسل الصحفي والمبعوث الخاص حيث عرف في مادته 53عرفت المراسل الصحفي بأنه المراسل الصحفي الذي يوظفه جهاز من أجهزة الصحف الأجنبية المكتوبة أو الناطقة أو المصورة ويخصص نشاطه في تراب الجمهورية لجمع الأخبار الصحافية أو استغلالها ليعيد نشرها ويجعل من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنظمة التي يتلقى عليها أجرا ، في حين عرف المبعوث الخاص في المادة 54 بأنه مبعوث لجهاز من أجهزة الصحف الأجنبية المكتوبة أو الناطقة أو المصورة والذي يعتمد اعتمادا قانونيا ويقوم داخل التراب الوطني بمهمة إعلامية مؤقتة قصد النشر أو تغطية حدث من أحداث الساعة ، وقد أكد هذا القانون في مادته 55 استفادة المبعوثون الخاصون ومراسلو الصحف الأجنبية من حق الحصول على إعلام ضمن احترام السيادة الوطنية وأخلاق المهنة والقوانين والتنظيم الجاري بها العمل بحيث يجب عليهم أن يحترسوا من إدخال أو نشر أخبار خاطئة أو غير ثابتة .

[1] الجردية الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34 مؤرخ في 29 أفريل 1975 ص 468
[2] فتيحة بورورينة : مرجع سابق ، ص 53

و قد أوجب المشرع الجزائري وجوب الحصول على الاعتماد لممارسة المهنة الصحفية لوسيلة إعلامية أجنبية حيث نقرأ في المادة 56 أنه :لا يمكن الأشخاص المنصوص عليهم في المادتين 53و54 أعلاه أن يستفيدوا من صفة مراسلي الصحف الأجنبية ويتمتعوا بالحقوق المرتبطة بهذه الوظيفة ما لم يكونوا حاصلين على بطاقة اعتماد من وزارة الإعلام ،وأن عدم امتلاك هذه البطاقة لمباشرة الوظائف المراسل الأجنبي يعرض المخالف لإجراءات الطرد بسبب القيام بنشاط متستر في حين أشارت المادة 58 من القانون نفسه أنه يمكن أن يسحب الاعتماد من أي مبعوث خاص أو مراسل صحفي أجنبي اذا ما ارتكب مخالفة للواجبات المنصوص عليها في المادة 55 .[1]

4- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في قانون الإعلام 1990 حتى 2004 :

أما في قانون الإعلام لسنة 1990 فان المادة 31 منه أكدت على أن الإدارة المختصة "تسلم الاعتماد كما يمكنها أن تسحبه حسب الكيفية نفسها" و تضيف المادة أن حصول المراسلين الأجانب على الاعتماد "يخول لهم جميع الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الصحفيون المحترفون من نفس الفئة منها الحق في الوصول الى مصادر الخبر" و أن كيفية اعتماد الصحفيين عن طريق التنظيم بناء على اقتراح المجلس الأعلى للإعلام" كبديل للوزارة و مجلس أخلاقيات المهنة.

وتضمن قانون 1990 في المادة 26 المتعلقة بالصحافة الأجنبية والتي حددت جملة من المخالفات التي تكون سببا في حجز الدوريات و المجلات أو منع دخولها و مصادرتها إذ نقرأ : "يجب ألا تشمل النشرية و الدورية المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها و مقصدها،

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 6 ، قانون رقم 82-01 مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق ل 6 فبراير سنة 1982 يتضمن قانون الإعلام ، 57 ص248

على كل ما يخالف الخلق الإسلامي و القيم الوطنية، و حقوق الإنسان، أو ما يدعو إلى العنصرية و التعصب و الخيانة، سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا".[1]

5- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في المرسوم التنفيذي التنفيذي رقم 04-211 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي 2004 – إلى يومنا هذا :

وينظم حاليا نشاط الصحفيين الأجانب في الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 04-211 المؤرخ في 10 جمادى الثانية الموافق 28 يوليو سنة 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي وهو القانون الذي تحيل له المادة 81 من قانون الإعلام 05-2012 والتي تشترط على الصحفيين المحترفين الذين يعملون لحساب جهاز يخض للقانون الأجنبي ، الحصول على اعتماد ، تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق هذا التنظيم [2]

والذي يؤكد في مادته 3 على وجوب خضوع نشاطات الصحفيين الأجانب الذين يمارسون المهنة بالجزائر إلى اعتماد تسلمه الوزارة المكلفة بالاتصال ، بعد أخذ رأي السلطات المعنية .[3]

لِيسلم الاعتماد للصحفيين ذو الجنسية الأجنبية بناء على تقديم ملف يحتوي على الوثائق التالية:

- استمارة يملأها المعني تسلمها الممثليات الدبلوماسية
- طلب صادر عن الهيئة المستخدمة للصحفي .
- صورة من البطاقة المهنية للصحفي

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 14 ،قانون رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق ل3 ابريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام ، ص 462

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 2، القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 مؤرخ 18 صفر عام 1433 الموافق ل ي 12 يناير 2012 ، ص 29.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 47 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-211 المؤرخ في 10 جمادى الثانية الموافق 28 يوليو سنة 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي ، ص 12.

ويودع طلب الاعتماد لدى الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية الجزائرية في البلد الذي يوجد به مقر الهيئة المستخدمة ، في حين يخضع اعتماد الصحفيين بصفة مراسلين دائمين للشروط الآتية :

- الإقامة بالجزائر زيادة على الشرط المذكور في المادة 3 إلى :
- توفر مكتب يمثل الجهاز الإعلامي الأجنبي الذي يطلب الحصول على الاعتماد لحسابه .

أما بالنسبة للصحفيين الأجانب من جنسية جزائرية فان اعتمادهم بصفة مراسليِن دائمين بصفة مراسلين دائمين أو محققين لنشرية أو دورية أو وكالة أنباء أو مصلحة اتصال سمعية بصرية خاضعة لقانون أجنبي للشروط الآتية :

- الإقامة بصفة دائمة في الجزائر
- ألا يكون موظفا في الدولة
- الحصول على موافقة من الهيئة المستخدمة بالنسبة للصحفيين الذين يمارسون المهنة في أجهزة إعلامية عمومية .
- أن لا يكون قد تعرض إلى عقوبة جنائية بسبب جريمة أو جنحة تمس بأمن الدولة.

ويسلم الاعتماد للصحفيين ذوي الجنسية الجزائرية الذين يمارسون المهنة لحساب أجهزة إعلامية خاضعة لقانون أجنبي بناء على تقديم ملف يحتوي الوثائق التالية:

- شهادة الجنسية الجزائرية
- استمارة يملؤها المعني تسلمها مصالح الوزارة المكلفة بالاتصال
- طلب من الهيئة المستخدمة للصحفي[1]

[1]نفس المرجع السابق .

وقد حددت يسلم الاعتماد للصحفيين الذين يمارسون المهنة بصفة مراسلين دائمين لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد، في حين يسلم الاعتماد للصحفيين الذين يمارسون المهنة بصفة مبعوثين خاصين لمدة 7 أيام قابلة للتجديد.

و يخول الاعتماد الحق في ممارسة النشاط بصفة مبعوثين خاصين في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما ،كما لا يمكن أي صحفي العمل لأكثر من جهاز أجنبي [1] إذ يمكن سحب الاعتماد في أي وقت بسبب خرق القوانين والتنظيمات المعمول بها والتي تم تحديدها في الفصل الأول المتعلق بتنظيم الممارسة الإعلامية في الجزائر.[2]

و الملاحظ للقوانين السابقة الذكر أن التشريع الجزائري يوجب على الصحفي الأجنبي الحصول على اعتماد للممارسة النشاط الإعلامي في الجزائر،كما أن القانون المتعلق بتنظيم الممارسة الإعلامية لا يفرق بين الصحفي المحلي والصحفي الأجنبي على مستوى الممارسة والاستفادة من امتيازات والمنافع المرتبطة بالوظيفة فلئن عدنا إلى النصوص والقوانين والتشريعات التي تضبط الممارسة الصحفية منذ أول قانون للإعلام إلى اليوم وحدها نؤكد أن هذا الفرق لا وجود له في التشريع .

و ينظم حاليا منح الاعتماد للصحفيين الأجانب في الجزائر جهتان رسميتان هما وزارة الاتصال و وزارة الخارجية و نجد على مستوى وزارة الاتصال ما يطلق عليه مديرية وسائل الإعلام ومن بين المهام التي تتكفل بها في ما يخص الصحفيين الأجانب دراسة طلبات اعتماد الصحفيين اللذين يمارسون عملهم لحساب الهيئات السمعية البصرية و الصحافة المكتوبة ، التي تخضع لقانون أجنبي طبقا للتنظيم المعمول به ، في حين يتمثل دور وزارة الخارجية التي توجد بها المديرية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 47 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-211 المؤرخ في 10 جمادى الثانية الموافق 28 يوليو سنة 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي ، ص13

[2] نفس المرجع السابق .

الفرعية للعلاقات مع وسائل الإعلام والتي يوجد على مستواها مكتب اعتماد الصحافة الأجنبية و تتوقف مهم ته في استلام طلبات الاعتماد المتأتية من سفارات الجزائر في الخارج و مكاتبها لصحفيين أجانب يريدون التنقل إلى الجزائر لإنجاز ريبورتاجات أو ملفات و هذا لفترة زمنية محددة لا تتجاوز 10 أيام ،و ترسل ملفات طلب الاعتماد إلى وزارة الاتصال التي لها وحدها صلاحية دراسة طلبات الاعتماد و الرد عليها إما بالإيجاب أو السلب بحيث تكلف فقط بإرسال رد وزارة الاتصال إلى التمثيليات الدبلوماسية التي أرسلتها [1]

[1] فتيحة بورونية ، مرجع سابق ، ص 57

المبحث الثاني: المتغيرات المتعلقة بالصحفي الأجنبي في الجزائر وعلاقتها بحرية الممارسة الإعلامية

تتحكم في حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين ا لأجانب في الجزائر العديد من المتغيرات المتمثلة في طبيعية علاقتهم بالسلطة الحكومية و الاعتماد الممنوح لهم من طرف السلطات الجزائرية، وكذا حسب معيار جنسية الصحفي وهي كالتالي:

1-علاقة السلطة الحكومية بالصحفيين الأجانب في الجزائر

يمكن وصف العلاقة بين السلطة السياسية والصحفيين الأجانب بالجزائر بأنها علاقة تتحكم بها العديد من المتغيرات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والممارسات الإعلامية للمؤسسات التي يمثلها الصحفيون الأجانب بحيث تكون إما في شكل عدائي أو في شكل تعاوني حيث كما حددها الباحث ديفيد ساكسمان .[1] ولا يمكن لنا فهم هذه العلاقة إلا بالرجوع لما تناوله الباحثون في هذا الإطار .

1-1علاقة السلطة بالصحفيين الأجانب في ظل الأحادية الحزبية :

استفادت الجزائر كثيرا من وسائل الإعلام الأجنبية وصحفييها خلال الثورة الجزائرية ، لإسماع صوت القضية الجزائرية في العالم ، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نذكر الدور الذي لعبته الكتلة الشرقية وإعلامها في مساعدة الثورة الجزائرية، مثل يوغسلافيا وألبانيا والمجر وكوبا ولعل من أبرز الأسماء هو المصور ستيفان لابودوفيك stevan laboudovic *مصور الثورة الجزائرية والذي تم تكريمه من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة خمسينية الاستقلال .[2]

وفي هذه الفترة كان ينظم نشاط الصحفيين الأجانب القانون الفرنسي ، قانون جويلية 1881 والخاص بحرية الصحافة والذي كان جد لبرالي يتحدث عن الحرية المطلقة للنشاط الصحفي

---

[1]-حميد بوشوشة : **حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية** ،جامعة منتوري قسنطينة ، ص 1

* واحد من أبناء يوغزلافيا التي كانت عام 1959 ، وهي أول بلد أروبي يعترف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية واستنكر اعلامه بشدة التجارب النووية التي أجرتها فرنسا عام 1960 في الصحراء الجزائرية .

[2] فتيحة بوروينة : مرجع سابق، ص 19 ، 20

والملكية الخاصة مطبقا بموجب اتفاقيات افيان التي تنص في الباب الثاني من إعلان المبادئ المتعلق بالتعاون الثقافي في المادة 9 على أنه على البلدين تسهيل دخول وتنقل ونشر على المستوى الوطني كل وسائل التعبير الآتية من الطرف الأخر ، لكن السلطات الحكومية في الجزائر تمكنت من أن تفرض هيمنتها على الصحافة الأجنبية حسب الباحث الجزائري زهير احد اد ن بمنع استيراد وتوزيع الجرائد الأجنبية وخاصة الفرنسية فالحكومة الجزائرية منعت توزيع أسبوعيتين Paris Match– سنة 1963 وأخذت تحجز أعدادا معينة حيث قامت باتخاذ تدابير ضد استيراد ما يفوق عن مائة صحيفة ما بين يومية وأسبوعية ومجلات ثقافية أو سياسية مختصة .[1]

ويوضح الدكتور بالقاسم حسن جاب الله المدير السابق لوكالة الأنباء الجزائرية أن الفترة ما بين 1962و 1965 كان يسودها لبس وتوتر في موقف السلطة من الصحفيين الأجانب و أنه ابتداءا من العام 1965 تاريخ وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة تم التعاطي بحذر مع الصحفيين الأجانب وكان ذلك ضمن سياسة خارجية شاملة استجابت لنزعة وطنية انعكست في صفحات وسائل إعلام محلية مثلما كان الحال بالنسبة لمجلة الجيش التي هاجمت جزء كبير من الصحف الأجنبية المنتشرة في الجزائر بالأخص التي كانت صورة للنظام الرأس مالي في وقت كانت البلاد تتبنى نهجا اشتراكيا ولا يمكن فصل التعاطي الحذر للسلطة من الإعلام الأجنبي آنذاك عن السياق السياسي لتلك الفترة المتصل بالصراع على السلطة و أبرز مظاهره الانقلاب العسكري الذي أطاح ببن بلة وقاد هواري بومدين إلى الحكم في 19 جوان 1965 والتي كانت من ورائها عدد من قرارات المنع من النشاط مثل ما تعرضت له وكالة الأنباء الكوبية prensa latina بعد بثها خطابا للرئيس فيدال كاسترو يستنكر فيه الانقلاب العسكري وينتقد مجلس الثورة المنبثق عن انقلاب 19 جوان ، وقامت الحكومة الجزائرية المؤقتة في أوت 1962 بطرد بعض صحفيي وسائل إعلام

[1] زهير احدادن : مرجع سابق ، ص 98

أجنبية ، بحيث أصدرت الجزائر منذ الاستقلال 1962 أصدرت الوزارة الوصية 10 قرارات طرد في حق الصحفيين الأجانب بسبب نشر معلومات كاذبة بشأن تغييرات سياسية بعد أحداث 19 جوان 1965.[1]

وقد عرضت من جهتها صحيفة لوموند le monde قائمة باسم 21 صحفيا فرنسيا ممنوعون من دخول الجزائر لوقوفهم وراء حملة ضد حقوق العرب في فلسطين مشيرة إلى أن هؤلاء متهمين في الجزائر بتسخير أقلامهم في خدمة دولة إسرائيل المزعومة [2].

1-2علاقة السلطة بالصحفيين الأجانب في ظل التعددية الحزبية:

لم تختلف فترة التعددية من حيث تعاطي السلطة مع الصحفيين الأجانب إذ ظلت العلاقة متوترة تسودها رغبة السلطة في توجيه الإعلام الأجنبي، إلا أن الجدير بالذكر هو أن هذه الفترة عرفت ممارسات لا أخلاقية من الصحفيين الأجانب من منظور السلطة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الإعلام الأجنبي منذ بداية العمليات الإرهابية ضخم صورة الإرهاب في الجزائر بحيث وصفت بالحرب الأهلية وقد كان هذا الوصف مهددا لمكانة الدولة الجزائرية أمام بقية الدول التي كانت لا تؤمن على رعاياها في الجزائر وتحذر مواطنيها من السفر للجزائر وذلك ما أضر بالاقتصاد الوطني لا استثمار ولا سياحة حتى بالنسبة للجزائريين المهاجرين أصبح عددهم كل سنة يقل متخوفين من عمليات القتل والذبح التي تصورها وسائل الإعلام كل يوم مكررة نفس الصور مرات لتأثر على النفوس والعقول ، وتصوير دولة على أنها غير قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار هو الأمر الذي يمثل أكثر خطورة على هيبة الدولة و تواصلت عجلة التهديدات الإعلامية طيلة العشرية السوداء رغم محاولات إدارة العنف السياسي في الجزائر، إلا أن الإعلام الأجنبي كثيرا ما كان وينتقد بشدة الحلول المقدمة لتجاوز الأزمة سواء –ما تعلق بسياسة الحوار أو

[1] Belkacem ahcen djabellah , OP , cit ,p 198
[2]Ipid ,p 199

سياسة التضييق – بحيث تواصلت الانتقادات مع سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية .ولقد استعملت وسائل الإعلام الأجنبية طرق التشكيك بطرحها سؤال من يقتل من ؟ وجملة التحليلات والمناقشات كانت تزيد الجزائريين فرقة وتكون عاملا قويا في اهتزاز مكانة دولة لم تستطع معرفة المتهم في تلك المجازر الرهيبة ، فقد أضحى التضخيم الإعلامي للأحداث سمة المعالجة الإعلامية الأجنبية لما يحدث في الجزائر فقد ساهمت بعض التقارير للترويج لفكرة مفادها أن الجزائر مركز لنشاط الإرهابيين في شمال وجنوب إفريقيا هي اتهام خطير موجه للدولة الجزائرية [1]، وأساس هذا نشر الأخبار الأمنية التي لا أساس لها من الصحة التي ساهمت في زرع الرعب وسط المواطنين فقد نشرت وكالة الأنباء الفرنسية خبرا يتحدث عن مقتل 13 شخصا و في اعتداءين إرهابيين ببومرداس في حين كان عدد القتلى حسب أنباء رسمية صدرت عن وزارة الدفاع والداخلية قتيلين اثنين 2 ، ونشرت وكالة رويترز نبأ آخر مفاده انفجار وقع في محطة المسافرين بولاية البويرة وأودى بحياة 20 شخصا في ما تبين لاحقا أن الخبر لا أساس له من الصحة وما زاد من خطورة الوضع تناقل الإعلام الأجنبي للخبر ، وكان هذا سببا في تعرض صحفيي وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة رويترز إلى سحب الاعتماد سنة 2008 وتبع سحب الاعتماد غلق مكتبي الوكالتين [2] وكانت الجزائر مستهدفة سنة 2009 لما عرضت وسائل إعلام أجنبية عن محاولة الجزائر إجراء محاولات نووية وهذا ما قد يهدد الجزائر مستقبلا بطلب التفتيش والتدخل الدولي [3]وهذه الممارسات انعكست على خطاب السلطة تجاه وسائل الإعلام الأجنبية لتستمر علاقة التوتر بين السلطة الجزائرية التي دعت الصحفيين الأجانب إلى الانخراط في أجندة السلطة الذي أكد أن للدولة الجزائرية الحق في عدم تجديد اعتماد أي مراسل لقناة أو صحيفة أجنبية قام بالشتم أو القذف أو

[1] نبيلة بن يوسف : التهديدات الإعلامية والاتصالية لمكانة الدولة وهيبتها ، **مجلة المعيار** ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطنة ، العدد21 ،2001 ، ص 252

[2] فتيحة بورويبة : مرجع سابق ، ص 82 ،83.

[3] نبيلة بن يوسف : مرجع سابق،ص 253

العنف اللفظي أو الكتابي[1] و اتخذت السلطة الحكومية بالموازاة إجراءات تقضي بمنع منح الاعتماد للعديد من الصحفيين الأجانب ففي تقارير لمنظمة مراسلين بلا حدود فان السلطات الجزائرية رفضت في عام 2016 طلبات فيزا لعدد من الصحفيين الأجانب ، دون إبداء رأي في سبب المنع و اتخذت الجزائر إجراءات مشددة و جد صارمة لدخول الصحفيين العرب و الأجانب إلى الجزائر وحتى اعتماد الصحفيين من جنسية جزائرية، منذ حادثة الصحفي الإسرائيلي "جدعون كوتس" الذي يعمل لصالح صحيفة "معاريف" الإسرائيلية و الذي تمكن،في غفلة من السلطات الجزائرية،من دخول الجزائر ضمن الوفد الفرنسي بقيادة الوزير الأول مانويل فالس، في أفريل 2016 ، حيث لم يلتزم الصحفي بالموضوع الذي اعتمد من أجله، ومارس نشاطًا صحفيًا غير مرخص به من قبل وزارة الخارجية، من خلال تعاطيه مع قضايا لا صلة لها مع زيارة الوزير الفرنسي، ونشر موضوعات في صحف غير التي اعتمد من أجلها. [2].

وتعتبر هاجر سيموني المسؤولة السابقة بمنظمة مراسلون بلا حدود لمنطقة المغرب العربي ومسؤولة سابقة بقسم الأبحاث في مركز الدوحة لحرية الإعلام في تقاريرها حول الجزائر بشأن علاقة السلطة في الجزائر بالصحفيين الأجانب بأنه بداية من سنة 2007- 2008 فانه بدأ تظهر مؤشرات عداوة حيث استقبلت العديد من الشكاوي التي تتعلق برفض السلطات منح الاعتماد لهم أو المتعلقة بتعرضهم لعراقيل ميدانية.[3]

---

[1] جزايرس : **قرين يهدّد الصحافة الأجنبية بالجزائر** : https://www.djazairess.com/elkhabar/4521 ، اطلع عليه يوم 12 ماي 2018 ، 15 سا .

[2] عمّـــار قـــردود : العلاقة بين الصحافة الأجنبية و السلطة الجزائرية .. عداء أو سوء تفاهم ، **الجزائرية للأخبار** : ، 27 ماي 2018 ، 20:05سا http://dzayerinfo.com/ar/14975

[3] فتيحة بورويبة : مرجع سابق ، ص 100 .

والملاحظ أن علاقة الصحفيين الأجانب بالسلطة الحكومية في الجزائر أنها علاقة اتسمت بالتوتر والصراع بسبب الممارسات اللامهنية لبعض الصحفيين الأجانب ورغبة السلطة الجزائرية في السيطرة والهيمنة على خطاب الصحفيين الأجانب في الجزائر.

2-تأثير جنسية الصحفي على حرية ممارسته الإعلامية :

تؤثر جنسية الصحفي على ممارسته الإعلامية ، إذ يرى ممثلوا وسائل الإعلام الأجنبية أنهم يعملون على تقديم الأخبار من وجهة نظر دول العالم الثالث لأن قدرا كبيرا من أخبار تلك الدول يجمعها ليس الصحفيون من دول أجنبية ولكنهم مواطنوا تلك الدول وعلى هذا الأساس تعالج وسائل الإعلام الأجنبية الأخبار من وجهة نظر العالم الثالث وبكل حرية، عكس ما كان يحدث في السابق حيث كانت وسائل الإعلام الأجنبية ترفض الاستعانة بالصحفيين المحليين في توفير الأخبار عن دولهم لكن الوضع تغير فوسائل الإعلام الأجنبية ترى أنه من الأفضل من الناحية الاقتصادية الاعتماد على صحفيين محليين مؤهليين وتحصل على تغطية أفضل لمعرفتهم العميقة بلغة الدول وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية والسياسية .[1]

لكن د جيهان أحمد رشتي يذهب إلى أنه لا يمكن توقع أن تعيين عدد من المراسلين من الدول النامية وسائل الإعلام العالمية إلى تغيير له معنى على نوع الأنباء التي توزعها الوسائل الإعلامية العالمية ،ودليله أن في مهنة الصحافة فان المراسل الصحفي يتعلم بسرعة كبيرة السياسة التحريرية لصحيفته أو وكالة الأعمال التي يعمل فيها والأخبار التي تفضلها كما يتعرف بشكل غير مباشر على اهتمامات محرره وعلى هذا الأساس يكيف نفسه ويخضع ما يكتبه لسياسية الوكالة أو الوسيلة الإعلامية ويؤدي هذا إلى التحريف ومعالجة الأنباء وفقا لنمط معين ، ويضيف الباحث أن الوكالات الإعلامية تدعي أنه ليس لديها سياسيات تحريرية وأنها لا تصدر أي توجيهات خاصة بالسياسة لمحرريها، ولكن سجلات أو بيانات

[1]- د جيهان أحمد رشتي : **الإعلام الدولي** ،دار الفكر العربي ،مصر ، 1968،ص406

الاستخدام اليومي للأخبار في وكالات الأنباء التي ترسل إلى مكاتبها في جميع أنحاء العالم ، تجعل المراسلين يعملون بشكل يحقق سياستها التحريرية ، كذاك تدرب وسائل الإعلام الأجنبية في الدول النامية على العمل وفقا للمعايير التي تضعها الوسائل الإعلامية الأجنبية حتى يعملون وكأنهم غربيون .[1]

وهذا ما أكدته دراسات علمية تناولت موضوع تأثير سياسة المؤسسة الإعلامية على الصحفيين بحيث قام التحليل على فرض أن الصحفيون لا يملكون أي اختيار سوى الامتثال لسياسية الجريدة ، وهكذا استثنت هذه النظرة إمكانية المراقبة المتبادلة والصراع ضمن سلك الموظفين من جهة وبين المنظومة الإعلامية من جهة أخرى .[2]

لكن العديد من الباحثين حاولوا إعادة النظر في نتائج هذه الدراسات بحيث يرون بأن الصحفي لا يمتثل للسياسة الإعلامية للمؤسسة بحيث لاحظ باحثون أن غرفة الأخبار قد تحمل في طياتها جوا مشحونا بالمرارة والتوتر والتغريب وذلك في سياق صراع حاد ومفتوح مع المنظومة الصحفية ويرى ' جونسون ' أن التوتر ينبعث من الصراع بين احتياجات المنظومة " تقييد عملياتها " واحتياجات المحترفين الأفراد " الاستقلالية وصوت في اتخاذ القرارات " أصبح حادا في الصحافة . بناءا على دراسات توصلت للنتائج التالية :

- يتعامل الصحفي مع الخبر وفقا لأرائه الذاتية وأن أراء رئيس التحرير تعتبر ثانوية يستتبع هذا أن رئيس التحرير المسئول على تنفيذ سياسية المنظومة يملك مراقبة محدودة على المحرر.
- الصحفي يؤثر على طريقة تصور الناشر للحقيقة ولولا أن هذا لا يظهر دائما .

[1]- نفس المرجع ، ص 407
[2]- عبد الرحمن عزي ، سعيد بومعيزة : مرجع سابق ، ص177

وهذه الصراعات تأخذ أشكالا عدة والذي له علاقة بدراستنا هو صراع الدور إذ أوضح باحثون أن الصحفي الذي يتمتع بجنسيتين هو ملتزم بدرجة أقل أو أكثر بقيم وأهداف كل من مؤسسته ومهنته بحيث أن هذه الثنائية تطرح احتمالية صراع يتجدد كلما حدث توتر بين معايير المنظومة والمعايير المهنية .[1]

3-تأثير نوع الاعتماد على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي:

يميز القانون الجزائري بين الصحفي المعتمد الدائم و المبعوث الخاص، فالصحفي الدائم هو الذي يمثل الوسيلة الإعلامية الأجنبية في الجزائر ولمدة حددها القانون ب 12 شهرا قابلة للتجديد والصحفي الأجنبي بصفة المبعوث الخاص هو الذي تبعث به الصحيفة لتغطية حدث هام يقع في منطقة تخلو من مراسل مقيم للوسيلة الإعلامية حيث يقوم بتغطية الحدث والعودة إلى المقر الرئيسي وتتحدد مدة نشاطه في الجزائر ل7 أيام قابلة للتجديد .[2]

و من الناحية النظرية هناك اتجاهان متعارضان في الوسائل الإعلامية في النظر إلى أهمية كل من الصحفي الأجنبي الدائم والصحفي الأجنبي بصفة مبعوث خاص:

فللاتجاه الأول : يرى أن الوسيلة الإعلامية الناجحة هي التي تملك أكبر عدد من الصحفيين الدائمين في الخارج ، فمن مميزات الصحفي الدائم أنه يكتسب الإحساس بالبلد الذي يغطي أخباره ، ما يمكّنه من معالجة مشكلات البلد بعمق لمعرفته به ، والتي تفوق المعرفة النظرية أو المعرفة الخاطئة التي يحصل عليها المراسل المتجول الذي يغطي الحدث ويعود سريعا لمقر وسيلته الإعلامية .كذلك فالمراسل المقيم تتاح له الفرصة لإقامة شبكة من العلاقات مع كبار المسؤولين في البلد الذي يعمل به وهو الأمر الذي يساعده في الوصول إلى منابع الأحداث وإمكانية السبق الصحفي.

أما الاتجاه الثاني فانه يفضل إعداد مجموعة من محرري الشؤون الخارجية المتخصصين الذين يقومون بمتابعة الحدث في مختلف مناطق العالم من مقر الوسيلة الإعلامية على أن يتم إيفادهم إلى الخارج حين

[1]- نفس المرجع ، ص 178 ، 179

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 ، مؤرخ في 8 يوليو 2004م المادة ، ص12

تقع أحداث هامة في المناطق التي يتخصصون فيها ، ويقوم هذا الاتجاه على أساس الاعتقاد بأن الاحتفاظ بمراسل مقيم في الخارج يكلف الصحيفة نفقات باهظة ، فضلا عن بقاء المراسل في منطقة واحدة لفترة طويلة ، يفقده الإحساس باهتمامات المتلقي [1]

[1]- د فاروق أبو زيد : **الصحافة المتخصصة** ، عالم الكتب، القاهرة مصر ، ط 1 ،1986 ، ص 17 ، 18

الخلاصة:

نستخلص مما سبق أن الصحفي الأجنبي في الجزائر يخضع لمجموعة من القوانين التي صاغها المشرع الجزائري منذ الاستقلال حتى يومنا هذا والتي اشتركت في وجوب حصول الصحفي على اعتماد صالح لمدة زمنية محددة تقدمه له السلطات المعنية لممارسة نشاطه الإعلامي بحرية ، كما ساوى المشرع الجزائري في مختلف القوانين بين الصحفي الأجنبي والصحفي الوطني في الحقوق المهنية المتعلقة بحرية ممارسته ووصوله للمعلومات ، لكن هذه الحرية تتأثر بمجموعة من العوامل المتعلقة بطبيعة العلاقة– علاقة متوترة – بين الصحفيين الأجانب والسلطات الحكومية التي تنظر إلى الصحفي الأجنبي كصحفي عميل يخدم مصالح بلدان المؤسسات الإعلامية ، كما توصلنا أن نوع الاعتماد وجنسية الصحفي سواء كانت جزائرية أو أجنبية تؤثر على ممارسته الإعلامية من جوانب معرفته بالجزائر .

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث

عرض وتحليل النتائج

الفصل الثالث: عرض وتحليل النتائج

تمهيد

المبحث الأول: تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر

المبحث الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب .

نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد :

نهدف في هذا الإطار إلى معالجة البيانات المتحصل عليها عن طريقة استمارة الاستبيان الموزعة معالجة كمية وكيفية لكشف وتحليل الظاهرة المدروسة – حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر– بالاعتماد على قراءة الجداول البسيطة والمركبة للوصول لنتائج تم مناقشتها في ضوء نظرية حارس البوابة وعلى ضوء الدراسات السابقة .

المبحث الأول: تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية.

نحاول في هذا المحور الوصول الكشف عن تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية .

الجدول رقم 3 يبين معنى حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر:

الإجابة / العبارات	نعم		لا		المجموع
	ت	%	ت	%	
1-1 عدم تدخل الدولة في حركة تدفق المعلومات بين البلدان	7	33.8%	15	68,2%	22 % 100
1-2 غياب الرقابة على الصحفيين الأجانب بكل أشكالها	11	%50	11	%50	22 % 100
1-3 المشاركة في اختيار ومعالجة المواضيع الإعلامية	19	% 86.4	3	%13.6	22 % 100
1-4 لالتزام بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة	19	% 86.4	3	%13.6	22 % 100
1-5 شرط الاعتماد مساس بحرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب	8	% 36.4	14	%63.6	22 % 100
1-6 الدولة تهتم بالإجراءات التنظيمية الواجب على الصحفي الأجنبي احترامها	16	%72.7	6	%27.3	22 % 100
1-7 حق انتقاد الصحفي للسلطة الحاكمة	20	%90.9	2	%9.1	22 % 100
1-8 إحترام نقل الحقيقة مهما كانت عواقبها لان الجمهور له الحق بمعرفتها	19	%86.4	3	%13.6	22 % 100
1-9 يحق لكل شخص أن يعمل كصحفي لوسيلة إعلامية أجنبية	9	%40.9	13	% 59.1	22 % 100
1-10 حق الوصول إلى مصدر المعلومة	22	% 100	00.00		22 % 100

العبارة رقم (1-1):

توضح العبارة (1-1) في الجدول التكراري أعلاه على أن نسبة من العينة المدروسة 33.8% يرون بأن الحرية الإعلامية تعني عدم تدخل الدولة في حركة المعلومات بين البلدان في حين أن 68.2 % يرون بأن تدخل الدولة في حركة المعلومات لا يمس بالحرية الإعلامية، والملاحظ أن أغلب المبحوثين لا يتفقون مع المبدأ الاتصالي الذي نادت به الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في مبدأ التدفق الحر للمعلومات بين البلدان دون تدخل للدول في ذلك وهو المبدأ الذي كان محل نقاش عميق من طرف الباحثين كهربت شيلر الذي رأى في المبدأ أنه ذريعة للولايات المتحدة لفرض اديولجيتها وهيمنتها دون خوف من العراقيل الدولية[1]

العبارة رقم (1-2):

توضح العبارة (1-2) في الجدول التكراري أعلاه على أن نسب المبحوثين متساوية في تصورهم لمعنى حرية الممارسة الإعلامية بأنه غياب الرقابة على الصحفيين الأجانب بكل أشكالها بحيث تبين قراءة الجدول أعلاه أن نسبة **50%** من المبحوثين تعني لهم الحرية الإعلامية غياب الرقابة على الصحفيين الأجانب بكل أشكالها في حين أن 50% من المبحوثين لا تعني لهم حرية الممارسة الإعلامية غياب الرقابة على الصحفيين الأجانب بكل أشكالها، والملاحظ أن هناك اختلاف في تصور الصحفيين الأجانب في الجزائر لمعنى حرية الممارسة الإعلامية بأنها انتفاء كل أشكال من الرقابة عليهم وهذا يرجع من الناحية النظرية لاختلاف وجهات النظر حسب النظريات الإعلامية التي درست الرقابة ففي إطار نظرية الحرية الليبرالية فان الصحفي لا يجب أن يخضع لأي رقابة إذ تذهب إلى إعطاء الصحفي الحق في نشر ما يريد من آراء حتى لو كان هذا النشر ذا تأثير سلبي على اهتمامات

[1] خليفة بوراس : مرجع سابق ،ص 51

الدولة ، بحيث لا تجيز أي نوع من الرقابة السابقة للنشر ذلك أنه تنتهك الحق الطبيعي للإنسان في حق القول وتجعل من الدولة عدوا للحرية بدلا من أن تكون حامية لها[2] .

العبارة رقم (1-3):

توضح قراءة البيانات الإحصائية للعبارة (1-3) في الجدول التكراري أعلاه على أن نسبة **86.4 %** من العينة المدروسة توافق على أن الحرية الإعلامية تعني حق المشاركة في اختيار ومعالجة المواضيع الإعلامية في حين أن 13,6% من العينة ترى بأن الحرية الإعلامية لا تعني مشاركة الصحفي في اختيار ومعالجة المواضيع الإعلامية .

وعليه يمكن الاستنتاج أن النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب بالجزائر تعني لهم حرية الممارسة الإعلامية اختيارهم لمواضيعهم الإعلامية وطريقة معالجتها.

العبارة رقم (1-4):

توضح العبارة (4-1) في الجدول التكراري أعلاه على أن نسبة 86.4 % من العينة المدروسة ترى بأن حرية الممارسة الإعلامية تعني ا لالتزام بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة في حين ترى نسبة 13.6 % من المبحوثين أن حرية الممارسة الإعلامية لا تعني للصحفي بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة ، وهو ما تذهب إليه نظرية المسؤولية الاجتماعية الذي ينظر إلى الحرية الإعلامية على أنها حرية تمنح من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع ، والجدول التالي يوضح إجابات المبحوثين عن العبارة حسب متغير الجنسية :

[2]-محمد يوسف السماسري : مرجع سابق ،ص424 ،425

الجدول رقم 4 يبين أراء المبحوثين حول معنى حرية الممارسة الإعلامية بأنها الالتزام بالمسؤولية اتجاه المجتمع والدولة حسب متغير الجنسية

الالتزام بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة			الإجابة		المجموع
			نعم	لا	
الجنسية	جزائرية	التكرار	17	3	20
		النسبة	89,5%	100,0%	90,9%
	غير جزائرية	التكرار	1	0	1
		النسبة	5,3%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية	التكرار	1	0	1
		النسبة	5,3%	0,0%	4,5%
المجموع		التكرار	19	3	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%

يبين الجدول السابق أن المبحوثين من جنسيات غير جزائرية ومتعددي الجنسية يرون بنسبة 100% مع مبدأ أن حرية الممارسة الإعلامية يعني التزام الصحفي بالمسؤوليات تجاه المجتمع والدولة وهذا ما يتفق ما تذهب إليه مواثيق أخلاقيات الصحافة الدولية كما وضعتها منظمة اليونسكو التي ترى بأن على الصحفي الدولي – وفي دراستنا الأجنبي – احترام مصالح المجتمع ومؤسساته وأخلاقياته واحترام تنوع الثقافات كما توجب أيضا على الصحفيين في حال تعارض المصالح الشخصية ، فانه لا يقبل للصحفي تغليب أي مصلحته . [3] سواء كانت على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو القومية أو الاجتماعية.

العبارة رقم (1–5):

توضح قراء بيانات العبارة 1–5 في الجدول البياني رقم 3 أن نسبة 63.6% من المبحوثين تعتقد بأن شرط الاعتماد مساس بالحرية الإعلامية في حين ترى نسبة 36.4 % من المبحوثين أن شرط

[3] فاروق خالد : مرجع سابق ، ص 105، 106 ،117

الاعتماد لا يمس بحرية الممارسة الإعلامية ، وهذا يتفق مع دراسة سابقة دراسة فتيحة بوروينة والتي توصلت لأن الاعتماد في الجزائر كان ولا يزال وسيلة ضغط على الصحفيين الأجانب في الجزائِر.[4]

العبارة رقم(1-6):

توضح قراءة بيانات العبارة 1-6 في الجدول البياني رقم 3 أن نسبة **72.7%** من المبحوثين حرية الممارسة الإعلامية لا تتعارض مع مبدأ تفويض الدولة بالاهتمام بالإجراءات التنظيمية الواجب على الصحفي الأجنبي احترامها في حين ترى نسبية **27.3%** من المبحوثين أن حرية الممارسة الإعلامية تتعارض مع مبدأ تفويض الدولة في الاهتمام بالإجراءات التنظيمية التي توجب على الصحفي الأجنبي احترامها .

العبارة رقم (1-7):

توضح قراءة بيانات العبارة 1-7 في الجدول البياني رقم 3 أن نسبة 90.9% من المبحوثين تعني لهم حرية الممارسة الإعلامية حق الصحفي في انتقاد ا لسلطة الحاكمة في حين ترى نسبة 9.1% من الصحفيين الأجانب في الجزائر أن حرية الممارسة الإعلامية لا تعني حق الصحفي انتقاد السلطة الحاكمة، وهذا ما يتفق مع مبادئ نظرية الحرية الإعلامية التي ترى بأن على الصحافة مراقبة وانتقاد السلطات.[5]

العبارة رقم (1-8):

توضح قراءة بيانات العبارة 1-8 في الجدول رقم 3أن نسبة 86.4% من المبحوثين ترى بأن حرية الممارسة الإعلامية تعني إحترام نقل الحقيقة مهما كانت عواقبها لان الجمهور له الحق بمعرفتها في

[4] فتيحة بوروينة : مرجع سابق ، ص 95

[5] فواز منصور الحكيم : **سوسيولوجيا الاعلام الجماهيري** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ،2011 ،ص 140

حين ترى نسبة 13.6% أن حرية الممارسة الإعلامية تتطلب دراسة العواقب قبل نقل الحقائق للجمهور.

العبارة رقم (1-9):

تبين قراءة بيانات العبارة 1-9 في الجدول البياني رقم 3 أن نسبة 59.1 % من المبحوثين ترى بأنه لا يحق لكل شخص أن يعمل كصحفي لوسيلة إعلامية أجنبية، في حين ترى نسبة 40.9% أن لكل شخص الحق في أن يعمل كصحفي لوسيلة إعلام أجنبية ، ونلاحظ أن الأغلبية تتفق مع مبدأ النظرية الليبرالية التي تذهب لفتح مجال تداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع .[6]

العبارة رقم (1-10):

تبين قراءة بيانات العبارة 1-10 من الجدول البياني رقم 3 أن نسبة 100 % من المبحوثين ترى حرية الممارسة الإعلامية حق الوصول إلى مصدر المعلومة.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن حرية الممارسة الإعلامية تعني حق الوصول إلى مصدر المعلومة من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.

أشار مبحوثين إلى أن حرية الممارسة الإعلامية تعني حق الوصول إلى جميع مصادر المعلومة بدون تمييز بين المؤسسات الإعلامية مهما كانت توجهاتها وأن لا ينظر إلى الصحفي أنه شريك أو عدو ولا آلة دعائية لأي جهة كانت إنما صاحب مهنة لها ضوابطها.

[6] فواز منصور الحكيم : مرجع سابق ، ص140

تفسير الصحفيين الأجانب لكون أغلب وسائل الإعلام الأجنبية التي تمنح حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر " المعتمدة " هي وسائل إعلام عمومية :

يفسر عدد من الصحفيين واقع أن أغلب المؤسسات الإعلامية الأجنبية في الجزائر وسائل إعلام عمومية يرجع إلى أن الحصول على الاعتماد عادة ما تتدخل فيه الشخصيات السياسية إذ للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين و السفارات تدافع عن إعلامها العمومي ، فبحسب أحد المبحوثين فان المبدأ الدبلوماسي المعاملة بالمثل يقضي بمنح الاعتماد للإعلام العمومي للدول الأجنبية التي تنشط فيها وكالة الأنباء الجزائرية . كما أرجع آخرون ذلك لقدرة الدولة على التحكم بممارساته عن طريق العلاقات الدبلوماسية لخضوعه لوصاية الدولة التي لها علاقة بالجزائر

في حين أرجع مبحوثون آخرون ذلك لطبيعة الطرح الإعلامي فالإعلام الخاص أكثرة حرية في طرح القضايا الإعلامية التي قد تزعج السلطة كما يعود ذلك لخوف السلطة من ارتباط وسائل الإعلام الخاصة بجهات لا تكون محل رضاها ، في حين أجع ذلك مبحوثون آخرون ذلك إلى قلة طلبات اعتماد وسائل الإعلام الخاصة فللأمر يعود للوسيلة الإعلامية في اعتماد مراسل من عدمه فهناك وسائل إعلام أجنبية خاصة معتمدة في الجزائر إذ يرون بأنه لا وجود لعلاقة بين منح الاعتماد وملكية الوسيلة الإعلامية بقدر اهتمام المؤسسات الإعلامية بالبلد حيث التغطية. كما يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك من المبحوثين من لم يجب عن السؤال.

تفسير الصحفيين الأجانب لكون أغلب تمنح لهم حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر " المعتمدين " من جنسية جزائرية:

فسر أغلب المبحوثين غلبة الصحفيين الأجانب المعتمدين من جنسية جزائرية بسياسة وسائل الإعلام الأجنبية التي تلجأ إلى تعيين مراسلين دائمين من بلد العمل لأن الأجنبي الجنسية عادة ما يجد صعوبة في التأقلم و فهم أسرار وخبايا المجتمع الذي يعمل فيه فوسائل الإعلام الأجنبية تفضل استخدام المراسلين من جنسية جزائرية لمعرفتهم بشؤون الجزائر كما أرجع مبحوثون آخرون ذلك إلى

اعتبارات مادية بحيث أن الصحفي من جنسية جزائرية يكلف المؤسسة أقل من الصحفي الموفد ، **في** حين أرجع مبحوثون ذلك إلى أن له علاقة مباشرة بحرية الممارسة الإعلامية فـفي حالة كون المراسل الصحفي الأجنبي من جنسية جزائرية فإن السلطة تعرف جدا اتجاهاته كما أن انتمائه الجزائر يمنعه في كثير من الأحيان من المساس بصورته بتجنب المواضيع التي من شأنها التسبب في ذالك فللجزائري أدرى بالمسموح والمحضور ولسهولة احتواء ممارسته الإعلامية – خاضع كليا للقانون الجزائري– كما أشار أحد المبحوثين ذلك إلى أن شرط وجوب الإقامة الدائمة للصحفي الأجنبي المعتمد الدائم يحول دون رغبة الصحفيين من جنسيات أخرى في العمل في الجزائر بصفة دائمة . كما يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك من المبحوثين من لم يجب عن السؤال.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور ا لصحفيين الأجانب في الجزائر.

نحاول في هذا المبحث كشف العوامل المؤثرة على حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر

الجدول رقم (5): يبين طبيعة العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر

العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر	التكرار	النسبة المئوية
عادية نمطية	9	%40,9
توتر و صراع	9	%40,9
أخرى	4	%18,2
المجموع	22	%100,0

يبين لنا الجدول السابق أن الجدول السابق أن نسبة 40,9%من عينة البحث وصفت العلاقة بين الصحفيين الأجانب و السلطات العمومية في الجزائر بالعلاقة العادية النمطية تقابلها نسبة 40,9 **%** من المبحوثين الذين وصفوا العلاقة بأنها توتر وصراع في حين أن 18،2**%** من العينة المدروسة وصفت العلاقة بأنها علاقة تحكمها الريبة والشك والجدول التالي يبين طبيعة هذه العلاقة حسب متغير بلد منشأ القناة وقد قمنا بتصنيف البلدان في فئتين عربية وغربية لاختلاف الممارسات الإعلامية لكل بلد وأيضا تجنبنا تصنيفهم في فئات لحماية سرية المبحوثين :

الجدول رقم 6 يبين طبيعة العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر حسب متغير بلد الوسيلة الإعلامية

العلاقة بين السلطة الحكومية في الجزائر والصحفيين الأجانب		الإجابة		
		عملية نمطية	توتر و صراع	أخرى
البلد	عربي التكرار	5	2	1
	النسبة	55,6%	22,2%	25,0%
	غربي التكرار	4	7	3
	النسبة	44,4%	77,8%	75,0%
المجموع	التكرار	9	9	4
	النسبة	100,0%	100,0%	100,0%

يبين الجدول السابق أن نسبة 77,8 من المبحوثين العاملين لقنوات أجنبية غربية يصفون العلاقة بينهم وبين السلطة الحكومية بأنها علاقة توتر وصراع على عكس المبحوثين العاملين لقنوات عربية والذي وصفت نسبة 55,6% منهم على أن العلاقة عادية نمطية بينهم وبين السلطة الحكومية في الجزائر ويرجع المبحوثون الذين أجابوا بأن العلاقة يحكمها التوتر والصراع ذلك إلى أن الصحافة الأجنبية قد تدفع بالجمهور لمعارضة السلطة في حين أجاب آخرون بأنها إلى أن ذلك يعود إلى الممارسات اللامسؤولة مهنيا من طرق بعض المبعوثين الأجانب من جنسيات غير جزائرية .

الجدول رقم 7: تأثير العلاقات بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسية الإعلامية

تأثير العلاقات بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسة الإعلامية	التكرار	النسبة
نعم	15	%68,2
لا	7	%31,8
المجموع	22	%100,0

من خلال نتائج التحليل الإحصائي كما هي موضحة في الجدول تبين لنا إجابات الصحفيين الأجانب أن نسبة 68,2% من عينة البحث تقر بتدخل العلاقة بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على

السياسة الإعلامية للمؤسسة في حين أن نسبة 31,8% تجد بأن طبيعة العلاقة بين البلدين لا تؤثر على سياسة الوسيلة الإعلامية ونستنتج أن معظم الصحفيين الأجانب المدروسين يرون بأن العلاقات ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر يؤثر على السياسة الإعلامية للمؤسسة .

ومنه نلاحظ أنه فيه توافق ذو دلالة إحصائية على تأثير العلاقات ما بين البلدين على السياسة الإعلامية للمؤسسة الصحفية بحيث تؤثر على موضوعية الوسيلة الإعلامية واتجاه المواد الإعلامية المنجزة كما تشير نسبة من المبحوثين، ففي حالة كانت العلاقات سيئة ومتوترة فان الوسيلة الإعلامية الأجنبية ترفع الضغوطات على الصحفي من ناحية اختيار المواضيع و طريقة معالجتها بحيث يتم تجاهل المواضيع التي لا تتوافق مع سياسة القناة و توجهها من كما تضغط عليه من ناحية اختيار المصطلحات التي تعبر عن الموقف السياسي لبلد المؤسسة والتي تتعارض مع سياسة الجزائر (مثل صحراء غربية و صحراء مغربية حسب أحد المبحوثين) و أيضا التركيز على عمل تقارير ذات زوايا تناول سلبية عن الجزائر . في حين يشير مبحوث أخر إلى أن علاقة التوتر بين البلدين تصل حد سحب الاعتماد من الصحفي .

أما في حالة كانت العلاقة جيدة ومستقرة فان العلاقة تتدخل بتجاهل القضايا الإعلامية التي لا ترغب الدولة الجزائرية بطرحها وتجنب مواضيع السياسة الخارجية محل الخلاف بين البلدين ، كما أشار أحد المبحوثين أن العلاقة تتدخل عن طريق الملاحظات الصارمة للملحق الإعلامي بسفارة بلد الوسيلة الإعلامية الذي يوجهه بعدم الاقتراب وتغطية نشاطات المعارضة في الجزائر.

الجدول رقم8: تأثير العلاقات ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسة الإعلامية حسب متغير الملكية:

العلاقة ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسة الإعلامية			الإجابة		
			نعم	لا	المجموع
ملكية الوسيلة الاعلامية	خاصة	التكرار	7	4	11
		النسبة	46,7%	57,1%	50,0%
	عمومية	التكرار	8	3	11
		النسبة	53,3%	42,9%	50,0%
المجموع		التكرار	15	7	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%

توضح قراءة الجدول السابق أن 57,1% من المبحوثين العاملين لوسائل إعلامية صحفيي خاصة يرون بأن العلاقات ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر لا تؤثر على السياسة الإعلامية

للمؤسسة الإعلامية في حين ترى نسبة 46,7% أن العلاقات تتدخل، كما يوضح نفس الجدول أن53,3% من المبحوثين أن العلاقة ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر تؤثر على السياسة الإعلامية في حين نفى 42,9% من المبحوثين تأثير العلاقة .

الجدول رقم 9: يوضح أراء المبحوثين حول إذا ما كانت السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح للصحفيين الأجانب بانتقادها

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	%27,3
لا	3	%13,6
نوعا ما	13	%59,1
المجموع	22	%100,0

من خلال تصفح المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 59,1% من المبحوثين ترى بأن السلطة الحاكمة تسمح نوعا ما للصحفيين الأجانب بحرية انتقادها في حين ترى نسبة 27,3% بن السلطة تسمح بانتقادها في حين أن نسبة 13,6% من العينة ترى بأن السلطة الحاكمة في الجزائر لا تسمح للصحفيين الأجانب بحرية نقدها ومنه يمكن الاستنتاج بأن السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح نوعا ما للصحفيين الأجانب بحرية نقدها .

الجدول رقم 10: يبين تعرض الصحفيين الأجانب بالجزائر لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية

تعرض الصحفيين الأجانب لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	%18,2
لا	18	%81,8
المجموع	22	%100,0

من خلال تصفح المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 81,8% من المبحوثين ترى بأنها لا تتعرض لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية في حين أن نسبة 18,2% أجابت بتعرضها لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية وأرجع المبحوثين الذين لم يتعرضوا حسبهم لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية لأن اختيار المواضيع الإعلامية يكون بين المؤسسة الإعلامية والصحفي في حين أجاب المبحوثين الذين تعرضوا لمضايقات في اختيار المواضيع التي قد تشوه صورة الجزائر من منظور السلطة مثل مناقشة موضوع البيوت القصديرية حسب السلطة .

جدول رقم 11: يبين مواجهة الصحفيين الأجانب لعراقيل ميدانية من طرف السلطات الرسمية

تعرض الصحفيين الأجانب لعراقيل ميداينية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%54,5
لا	10	%45,5
المجموع	22	%100,0

من خلال قراءة الجدول الباني أعلاه نلاحظ أن نسبة 54,5% من المبحوثين تتعرض لعراقيل ميدانية أثناء ممارستها الإعلامية في حين أن نسبة 45,5% من العينة تفيد بأنها لا تتعرض لعراقيل من السلطات الرسمية،والجدول التالي يوضح طبيعة العراقيل التي تعرض لها الصحفيون الأجانب في الجزائر.

الجدول رقم:12 طبيعة العراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأجانب بالجزائر

طبيعة العراقيل الميدانية	الإجابات		النسبة من الملاحظات
	التكرار	النسبة	
المنع من التصوير	11	44,0%	91,7%
المنع من التنقل	5	20,0%	41,7%
المنع من الوصول للمعلومة	9	36,0%	75,0%
المجموع	25	100,0%	208,3%

يبين الجدول السابق أن نسبة 44,0% من المبحوثين الذين تعرضوا لعراقيل تمثلت في منعهم من التصوير في حين تعرضت نسبة 36,0% من الم بحوثين الذين يتعرضون لعراقيل في خرجاتهم الميدانية إلى عراقيل تتمثل في منعهم من الوصول للمعلومة في جين تتعرض 20,0% من العينة لعراقيل تمثلت في منعهم من التنقل .وأرجع المبحوثين الذين أجابوا بتعرضهم لعراقيل ميدانية أن أسبابها تعود لرغبة السلطات في بعدم السماح للمؤسسات الإعلامية للتعرض لبعض المواضيع ذات الطابع الحقوقي التي عادة ما تحرج السلطة ومحاولة الضغط على الصحافة و توجيهها إلى عدم نشر كل ما تريد السلطة التستر عنه في حين وصف مبحوثون آخرون الأسباب بأنها فردية تتمثل في تخوف مسؤولي القطاع العام وخاصة المسؤولين المحليين من التعامل مع الصحفيين الأجانب وجهلهم بالإطار القانوني المنظم لعمل الصحفي الأجنبي في الولايات الأخرى غير الجزائر العاصمة كما أشار مبحوثين للهواجس الأمنية و عدم أهلية رجال الأمن بسبب جهلهم بالإطار القانوني المنظم لعمل الصحفيين الأجانب للتعامل معهم.

في حين أرجع مبحوثين أن أسبابها بيروقراطية تتمثل في الإجراءات الإدارية المعقدة المتمثلة في نظام التراخيص رغم حصول الصحفي على اعتماد ساري المفعول .

الجدول رقم13 أبرز التهديدات لحرية الصحفي الأجنبي في الجزائر

تهديدات حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي في الجزائر	الإجابات		النسبة من الملاحظات
	التكرار	النسبة	
سحب الاعتماد	19	67,9%	86,4%
الرقابة القبلية على الصحفي	3	10,7%	13,6%
استدعاء الصحفي من الأجهزة الأمنية	6	21,4%	27,3%
المجموع	28	100%	127, 3%

يبين الجدول البياني أعلاه أن نسبة 67,9% من المبحوثين ترى بأن سحب الاعتماد هو المهدد الأول لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر في حين ترى نسبة 21,4% أن استدعاء الصحفي من الأجهزة يهدد حرية الممارسة الإعلامية في حين ترى نسبة 10,7% من المبحوثين أن الرقابة القبلية تهدد حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر ، في حين يرى مبحوثون آخرون أن عدم تجديد الاعتماد و تأخر الوزارة الوصية في تسليمه بعد انتهاء صلاحية الاعتماد السنوي بحوالي ثلاث أشهر يمثل من منظورهم تهديدا لحرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي في الجزائر .

وعليه نلاحظ بأنه من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فان أبرز تهديد لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر هو سحب الاعتماد أو تأخر تسليمه أو عدم تجديده . وبدرجة ثانية فان استدعاء الصحفي من الأجهزة الأمنية يمثل ثاني تهديد لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر.

الجدول رقم 14:يبين أراء الصحفيين الأجانب حول تجسيد المساواة الحقوق المهنية بين الصحفيين الأجانب والصحفيون الوطنيون التي أقرها القانون الجزائري

التمييز في الحقوق المهنية بين الصحفيين الأجانب والصحفيون العاملون في الصحافة الوطنية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	%27,3
لا	16	%72,7
المجموع	22	100,0

من خلال قراءة الجدول البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة 72,7% أجابت بأنه لا توجد مساواة مجسدة في الواقع في الحقوق المهنية بين الصحفيين رغم إقرارها في قانون الإعلام الجزائري بين الصحفيين الأجانب والصحفيون الوطنيون ذلك أن الصحفيون الأجانب من جنسية جزائرية العاملين لقنوات أجنبية محرومون من وجهة نظرهم من الحقوق الاجتماعية أهمها بطاقة الصحفي المحترف كما تعمل السلطة على اختيار القنوات و الوسائل الإعلامية لتغطية الأحداث المهمة و عادة ما يتم استثناء ومنع الإعلام الأجنبي من المؤتمرات الصحفية ومثال ذلك – أويحي ، ماكرون – لأن الصحفيين الأجانب في الجزا ئر يعتبرون أيادي أجنبية من شانه ا زعزعة أمن و استقرار الجزائر كما يتصور الصحفيون الأجانب أن الوصول إلى مصدر المعلومة بالنسبة للصحفيين الأجانب صعب عكس الصحفيين العاملين لوسائل إعلامية وطنية .في حين أن نسبة 27,3% ترى بأن هذه المساواة مجسدة في الواقع بحيث أن الاعتماد يخول للصحفي الأجنبي التواجد في مواقع الأحداث حيث لم يتعرضوا على مستوى حرية الممارسة الإعلامية على عراقيل تدل على التمييز.

الجدول رقم 15 : يبين تأثير النظام الاجتماعي في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي

تأثير النظام الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%45,5
لا	12	%54,5
المجموع	22	%100,0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن 54,5% من المبحوثين لا يعتقدون بأن النظام الاجتماعي في الجزائر يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية في حين أن نسبة 45,5% تجد بأن النظام الاجتماعي يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية بحيث أن هناك حذر شديد في التعامل مع الإعلام الأجنبي لدى العامة من الناس والسبب تاريخي يرجع للاستعمار و ترسخ لدى الرأي العام أن المراسل أو وسائل الإعلام الأجنبية هي قنوات للجوسسة كما أن المجتمع الجزائري يتحفظ و يتجنب الحديث في مواضيع يعتقد أنها تهدد شخصيته أو أنها من الطابوهات كما يتجنب الجزائريون الإدلاء بآرائهم في بعض القضايا خوفا من السلطة كما أشار بعض المبحوثين إلى أنهم تعرضون لعراقيل أثناء التصوير في الأماكن العامة من طرف بعض فئات المجتمع.

الجدول رقم 16 يبين تأثير النظام الاجتماعي في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي حسب متغير الجنسية

تأثير النظام الاجتماعي في في الجزار على حرية الممارسة الإعلامي		الإجابة		المجموع
		نعم	لا	
الجنسية	جزائرية التكرار	9	11	20
	النسبة	81,8%	91,7%	91%
	غير جزائرية التكرار	1	0	1
	النسبة	9,1%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية التكرار	1	0	1
	النسبة	9,1%	0,0%	4,5%
المجموع	التكرار	11	11	22
	النسبة	100,0%	100,0%	100,0%

يبين الجدول السابق أن نسبة 100 % من المبحوثين من جنسية غير جزائرية يرون بأن النظام الاجتماعي في الجزائر

الجدول رقم 17 تفادي طرح الصحفيين الأجانب لمواضيع لم يتم طرحها في الإعلام الوطني الجزائري

تفادي طرح مواضيع لم يتناولها الإعلام الوطني	التكرار	النسبة المئوية
نعم	3	%13,6
لا	19	%86,4
المجموع	22	%100,0

من خلال قراءة الجدول البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة 86,4% من الصحفيين الأجانب بالجزائر لا يتفادون طرح مواضيع لم تطرحها وسائل الإعلام الوطنية الجزائرية في حين ترى نسبة 13,6% من

المبحوثين تتفادى المواضيع التي لم يطرحها الإعلام الوطني ذلك أن أدوارهم الإعلامية تتمثل بنقل ما تناوله الإعلام الرسمي.

الجدول رقم 18: أراء المبحوثين حول صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%86,4
لا	3	%13,6
المجموع	22	%100,0

من خلال قراءة الجدول البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة 86,4% من المبحوثين يجدون صعوبة في الوصول لمصادر المعلومات.في حين لا تجد نسبة 13,6% من المبحوثين صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات . ويرجع هذا من منظورهم إلى نظام العمل بالتراخيص و غياب ثقافة الاتصال عند المكلفين بالإعلام في المؤسسات العمومية الجزائرية وخوفهم من تقديم معلومات للصحفي الأجنبي.

الجدول رقم 19: أراء الصحفيين الأجانب حول تخوف بعض الجهات من التعامل مع الصحفيين الأجانب

تخوف بعض الجهات من التعامل مع الصحفيين الأجانب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	%95,5
لا	1	%4,5
المجموع	22	%100,0

تبين قراء الجدول التكراري أن نسبة 95,5% من المبحوثين ترى بأن هناك جهات تتخوف من التعامل مع الصحفيين الأجانب في حين يرى 4,5% من المبحوثين أنه لا توجد جهات في الجزائر تتخوف من التعامل مع الصحفيين الأجانب ، وذلك لأنه ينظر إلى الإعلام الأجنبي أنه إعلام معادي ويمثل ويخدم مصالح جهات أجنبية وبأن الصحفيون عملاء لهذه الجهات كما تمنع العديد من الجهات التعامل معهم لخوف هذه الجهات من المتابعة من طرف السلطة أو الأمن .

الجدول رقم20: فورية استجابة المؤسسات العمومية في ما يتعلق بطلب الصحفيين الأجانب في الجزائر للمعلومات

فورية استجابة المؤسسات العمومية لطلبات الصحفيين للمعلومات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	1	%4,5
لا	21	%95,5
المجموع	22	%100,0

من خلال معطيات الجدول البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة 95,5% من المبحوثين ترى بأن المؤسسات العمومية في الجزائر لا تقدم المعلومات التي يقدمها الصحفيين الأجانب فوريا وهو ما يؤثر

مباشرة على ممارستهم الإعلامية حسبهم في حين ترى نسبة 4,5% أن المؤسسات العمومية فورية الاستجابة في ما يتعلق بطلبات الصحفيين الأجانب للمعلومات .

وذلك لأن الوصول إلى مصدر المعلومة يخضع إلى إجراءات بيروقراطية كما يرجعه الصحفيين الأجانب و التعامل الحذر الذي مرجعه تعليمات فوقية تستوجب دراسة أثار نشر المعلومات المطلوبة من طرف الصحفي

الجدول رقم 21 أراء الصحفيين الأجانب حول وجود تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول إلى المعلومة

التمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول للمعلومة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%72,7
لا	6	%27,3
المجموع	22	%100,0

تشير قراءة بيانات الجدول البياني السابق إلى أن نسبة 72,7% من المبحوثين ترى بأنه هناك تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول للمعلومة في حين ترى نسبة 27,3% من المبحوثين أنه لا يوجد تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الجزائر ، بحيث تتحكم في الوصول للمعلومة عوامل العلاقات الشخصية للصحفيين الأجانب أنفسهم كما أشار المبحوثين ، كما أضافوا بأن عامل الجنسية مؤثر أيضا فالصحفيون الأجانب من جنسية غير جزائرية يحظون دوما بتسهيلات لا يحلم بها الصحفي الأجنبي ذو جنسية جزائرية رغم أنه أكثر حرصا على الحياد واستقرار الجزائر . كما أن التمييز يتم بالنضر إلى مكانة و قوّة البلد الذي تمثله القناة أو طبيعة العلاقة السياسية بين الجزائر و بلد الوسيلة الإعلامي

الجدول رقم 22: اضطرار الصحفي لممارسة رقابة ذاتية على نفسك أثناء تأدية مهامه

ممارسة الرقابة الذاتية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	%63,6
لا	8	%36,4
المجموع	22	%100,0

تفيد قراءة الجدول البياني أعلاه إلى أن نسبة 63,6% من المبحوثين تضطر لممارسة الرقابة ذاتية أثناء ممارستها المهنية في حين أن نسبة 36,4% من المبحوثين لا تمارس الرقابة الذاتية ، والجدول التالي يبين أسباب ممارسة الصحفي الأجنبي للرقابة الذاتية .

الجدول رقم23 : ترتيب المبحوثين الذين يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم لأسباب ذلك:

المبحوث / العبارة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المجموع	المعدل	ترتيبها
القيم الشخصية	3	3	3	1	6	1	1	1	4	23	2.55	1
السمعة الشخصية	5	5	4	6	4	3	2	2	5	36	4	6
قانون الإعلام	2	4	5	5	3	2	4	3	1	29	3.22	2
مراقبة المسؤولين الرسميين	6	1	2	2	1	5	5	6	6	34	3.77	4
ما تعرض له زملاؤك سابقا	4	2	1	3	5	6	6	5	3	35	3.88	5
السياسة الإعلامية للمؤسسة التي تعمل بها	1	6	6	4	2	4	3	4	2	32	3.55	3

تبين معطيات الجدول السابق أن أكثر ما يدفع المبحوثين الذين يضظرون إلى ممارسة رقابة ذاتية على نفسه يعود إلى " القيم الشخصية ، حيث وضح معدل إجابات المبحوثين ذو القيمة 2,55 وهي أقل قيمة للرتب ، كما يوضح الجدول قانون الإعلام هو ثاني سبب يدفع بالمبحوثين إلى ممارسة الرقابة الذاتية بمعدل 3,22 ، ويبين الجدول أن ثالث سبب يدفع بالصحفيين الأجانب لممارسة الرقابة الذتية هو السياسة الإعلامية للمؤسسة التي يعمل بها الصحفي الأجنبي بمعدل 3,44، كما أوضحت لنا قراء الجدول أن مراقبة المسؤولين الرسميين ، ما تعرض له الزملاء سابقا ، السمعة الشخصية تم اختيارها كرابع وخامس وسادس سبب دفع بالمبحوثين حسبهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية ، كما نشير إلى أن بعض المبحوثين الذين مارسوا مراقبة ذاتية على أنفسهم لم يرتبوا إجاباتهم .

الجدول رقمَ 24: يبين كيفية اختيار أغلب المواضيع التي يعالجها الصحفي الأجنبي في الجزائر

كيفية اختيار المواضيع الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
أنت من يقترحها	11	50,0%
بالتشاور بين الطرفين	11	50,0%
تفرض عليك	0	0
المجموع	22	100,0%

تبين قراءة الجدول البياني السابق أن 50,0% من المبحوثين فان أغلب مواضيعهم الإعلامية هم من يقترحونها في حين تعتمد النسبية نفسها على طريقة التشاور بين الطرفين في اختيار المواضيع الإعلامية التي يعالجونها في حين لا يرى المبحوثين أنه تفرض عليهم معالجة مواضيع إعلامية

الجدول رقم25: أراء الصحفيين الأجانب حول مشاركتهم في رسم السياسة التحريرية للمؤسسة التي يعمل بها

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%59,1
لا	9	%40,9
المجموع	22	%100,0

من خلال قراء الجدول البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة 59,1% من المبحوثين ترى بأنها تشارك في رسم السياسة التحريرية للمؤسسة التي يعمل بها في حين ترى نسبة 40,9% أنها لا تشارك في رسم السياسة التحريرية ذلك أن المؤسسة الإعلامية هي المسؤولة عن سياستها التحريرية فالصحفي يشتغل وفق تلك السياسة .

الجدول رقم26 : يبين كيفية تعامل المؤسسة الإعلامية مع المادة الخبرية بعد تسليمها

كيفية تعامل المؤسسة الإعلامية مع المادة المرسلة	التكرار	النسبة المئوية
تنشر كما هي	12	%54,5
إضافة تعديلات لها	10	%45,5
المجموع	22	%100,0

من خلال قراءة الجدول البياني أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة 54,5% من المبحوثين تفيد بأن المؤسسة الإعلام غالبا ما تنشر مادتها الإعلامية كما هي في حين أفادت نسبة 45.5% بأن المؤسسة تعدل مادتها الإعلامية. والجدول التالي يبين أثر التعديلات على توجيه المضامين الإعلامية.

الجدول رقم27: يبين أثر التعديلات على توجيه المضامين الإعلامية .

أثر التعديلات على توجيه المادة الإعلامية	التكرار	النسبة
نعم	**2**	**%20**
لا	**8**	**%80**
المجموع	**10**	**%100**

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 80% من المبحوثين أجابوا بأن التعديلات التي تضيفها المؤسسة الإعلامية على موادهم الإعلامية لا توجه مضمونها ذلك أنها تعديلات تقنية تتعلق بالمونتاج و ضبط وقت المادة الإعلامية في حين تجد أن نسبة 20% ترى بأن التعديلات التي تضيفها المؤسسات الإعلامية توجه مضمونها الإعلامي .

الجدول 28 يبين :القضايا التي يضطر الصحفي إلى أخذ إذن مؤسسته الإعلامية لتغطيتها إعلاميا

وجود قضايا يضطر الصحفي إلى أخذن إذن المؤسسة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%86,4
لا	3	%13,6
المجموع	22	%100,0

توضح قراء الجدول البياني أعلاه أن نسبة 86,4% تفيد بأنه توجد قضايا يضطر الصحفي إلى أخذ إذن مؤسسته لتغطيتها إعلاميا في حين تفيد نسبة 13,6% من المبحوثين على أنهم لا يضطرون لأخذ إذن المؤسسة لتغطية القضايا الذين يريدون تناولها.

ويضطرون إلى أخذن إذن مؤسساتهم في المواضيع ذات الطابع الدولي أو الإقليمي والتي تعالج المواقف السياسية بحيث يكون السؤال حول طريقة وزوايا معالجتها وخاصة القضايا التي تختلف حولها سياسة الجزائر مع توجه المؤسسة ، أو المواضيع التي لها علاقة بالمصالح الاقتصادية والسياسية لبلد انتماء المؤسسة . في حين يضطر الصحفيون الأجانب إلى استشارة المؤسسة في المواضيع التي تتطلب تمويلا خاصا لتغطيتها والتي تكون في أماكن جغرافية بعيدة عن مقر مكتب الصحفي في حين أشار مبحوثون إلى أن كل المواضيع الإعلامية تتطلب إذنا من المؤسسة لعملها .

الجدول رقم29 يبين تأثير طريقة الدفع على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي

تأثير طريقة الدفع على حرية ممارسة الصحفي الأجنبي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%50,0
لا	11	%50,0
المجموع	22	%100,0

تبين قراءة الجدول البياني السابق أن هناك اختلاف في تصور تأثير طريقة الدفع على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي بحيث تتساوى النسب حيث ترى نسبة 50,0% أن طريقة الدفع تؤثر بحيث الصحفي الذي يمتلك عقدا مع القناة المستخدمة يمتلك بذلك نوعا من سلطة القرار عكس الصحفي المتعاون الذي لا يستطيع التأثير على قرارات القناة كما أنه يدفع به لعدم مناقشة المؤسسة الإعلامية خوفا من تغييرها له في حين ترى نسبة 50,0% أن طريقة الدفع لا تؤثر على حرية الصحفي لأنه في كلتا الحالتين يمتلك حق اختيار المواد الإعلامية التي يعالجها كما أن أخلاقيات المهنة لا تتأثر بنمط الدفع .

المبحث الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.

نحاول في هذا المبحث الوصول كشف أراء الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب

الجدول رقم30 يمثل: أراء الصحفيين الأجانب حول تقييد نظام الاعتماد الحالي في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية

تأثير نظام الاعتماد على حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	50,0 %
لا	11	50,0%
المجموع	22	100,0%

تبين قراءة الجدول التكراري السابق أن النسب متساوية في إجابات المبحوثين بحيث ترى نسبة 50,0% من العينة أن نظام الاعتماد الحالي مقيد لحرية الممارسة الإعلامية ذلك أن الاعتماد يعتبر أداة ضغط على الصحفي لمنعه من الخوض في المواضيع الغير مرغوبة بالنسبة للسلطة ، كما أضاف مبحوثون أن الاعتماد لسنة واحدة فقط يؤثر على حريتهم ، إذ يرون بأنه من الأفضل تقديم اعتماد لمدة تتماشى مع مدة استخدام الصحفي مع سحبه في حالة إخلاله للقانون في حين ترى نسبةٍ 50,0% أن الاعتماد ضروري لتنظيم عمل الصحفيين الأجانب.

الجدول رقم 31 يبين أراء الصحفيين الأجانب حول مضمون المادة 42 2 من القانون العضوي رقم 05 – 2012 التي تحكم حرية الممارسة الإعلامية

العبارات / الإجابات	منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية	المجموع
	ت %	ت %	ت %	
30–1 يمارس نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الدين الإسلامي وباقي الأديان السماوية	14 %63.6	8 %36.4	00	22 % 100
30–2الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع	12 %54.5	8 %36.4	2 %9.1	22 % 100
30–3السيادة والوحدة الوطنية	13 %59.1	8 % 36.4	1 % 4.5	22 % 100
30–4 متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني	8 % 36.4	11 %50	3 %13.6	22 % 100
30–5 متطلبات النظام العام	8 % 36.4	10 %45.5	4 %18.2	22 % 100
30–6 المصالح الاقتصادية للبلاد	7 % 31.8	12 %54.5	3 %13.6	22 % 100
30–7سرية التحقيق القضائي	15 %68.2	6 %27.3	1 % 4.5	22 % 100
30–8كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية	17 %77.3	4 %18.2	1 %4.5	22 % 100

العبارة 30-1

توضح العبارة الأولى في الجدول التكراري أعلاه على أن نسبة 63.6%من العينة المدروسة ترى بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الدين الإسلامي وباقي الأديان السماوية التي تضمنتها المادة 2 من قانون الإعلام الجزائري العضوي رقم 05 – 2012 ينظم حرية الممارسة الإعلامية في حين ترى نسبة 36.4% أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية في الجزائر في حين لم يعتبرها أي صحفي من العينة في أنها تحد الممارسة الإعلامية.وعليه يمكن القول مبدأ احترام الديانة الإسلامية وباقي الديانات السماوية مبدأ منظم لحرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب وبالتالي لا تؤثر سلبا على حرية الممارسة الإعلامية لأغلب الصحفيين الأجانب في الجزائر.

العبارة 30-2

توضح قراءة العبارة الثانية في الجدول التكراري أعلاه أن نسبة 54.5% من العينة المدروسة ترى بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع منظمة لحرية الممارسة الإعلامية في حين تراها نسبة 36.4% غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية، وأوضح الجدول أن نسبة 9.1% تجد بأنها تحد حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية لكن الأغلبية تراها منظمة لحرية الممارسة الإعلامية، والجدول التالي يبين إجابة المبحوثين عن العبارة حسب متغير الجنسية

الجدول رقم :32 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع

الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع			الإجابة			المجموع
			منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة و لا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية	
الجنسية	جزائرية	التكرار	12	6	2	20
		النسبة	100,0%	75,0%	100,0%	90,9%
	غير جزائرية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	12,5%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	12,5%	0,0%	4,5%
المجموع		التكرار	12	8	2	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

توضح قراءة الجدول 32 أن نسبة 100% من المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع عبارة غامضة ولا توضح لهم حدود الممارسة الإعلامية .

العبارة 30-3:

تبين قراءة نسب إجابات العبارة الثالثة في الجدول رقم 30 أن نسبة 59.1% ترى بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام السيادة والوحدة الوطنية منظم لحرية الممارسة الإعلامية في حين ترى نسبة 36.4 % أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية وأوضح الجدول أن نسبة 4.5 % ترى بأنها تحد من حرية الممارسة الإعلامية . وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام السيادة والوحدة الوطنية لكن الأغلبية تتصورها منظمة لحرية الممارسة الإعلامية وبالتالي لا تؤثر سلبا على حرية الممارسة الإعلامية لأغلب الصحفيين الأجانب في الجزائر

العبارة 30-4:

تبين قراءة نسب إجابات العبارة الرابعة في الجدول رقم 30 أن نسبة 36.4 % تجد بأن ممارسة حرية الإعلام بحرية في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني في حين تجد نسبة 50% أن المادة غامضة ولا توضح حدود حرية الممارسة الإعلامية وأوضح الجدول أن نسبة 13.6% تجدها تحد حرية الممارسة الإعلامية. وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني بحيث تراها الأغلبية غامضة ولا تنظم حرية الممارسة الإعلامية ، والجدول التالي يبين أجوبة المبحوثين حسب متغير الجنسية

الجدول رقم 33 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني

متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني			الإجابة			المجموع
			منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة و لا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية	
الجنسية	جزائرية	التكرار	8	9	3	20
		النسبة	100,0%	81,8%	100,0%	90,9%
	غير جزائرية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	9,1%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	9,1%	0,0%	4,5%
المجموع		التكرار	8	11	3	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

توضح قراءة الجدول 33 أن نسبة 100% من المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني عبارة قانونية غامضة لا توضح حدود الممارسة الإعلامية

العبارة 30-5 :

تبين قراءة نسب إجابات العبارة الخامسة في الجدول 30 أن نسبة 36.4 % تجد بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام متطلبات النظام العام منظمة لحرية الممارسة الإعلامية في حين تجدها نسبة 45.5% غامضة ولا توضح حدود حرية الممارسة الإعلامية، وأوضح الجدول أن نسبة 18.2% من العينة المدروسة تجدها تحد لحرية الممارسة الإعلامية، وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام متطلبات النظام العام منظمة لحرية الممارسة الإعلامية حيث تجدها الأغلبية غامضة ولا تنظم حرية الممارسة الإعلامية ، والجدول التالي يبين إجابات المبحوثين حسب متغير الجنسية :

الجدول رقم 34 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات النظام العام

متطلبات النظام العام			الإجابة			المجموع
			منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة و لا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية	
الجنسية	جزائرية	التكرار	8	8	4	20
		النسبة	100,0%	80,0%	100,0%	90,9%
	غير جزائرية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	10,0%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	10,0%	0,0%	4,5%
المجموع		التكرار	8	10	4	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

توضح قراءة الجدول 34 أن نسبة 100% من المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات النظام العام غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية .

العبارة 30-6:

تبين قراءة نسب إجابات العبارة السادسة في الجدول 30 أن نسبة 31.8 % ترى بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام المصالح الاقتصادية للبلاد منظمة لحرية الممارسة الإعلامية في حين تجد

نسبة 54.5% أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية، وأوضح الجدول أن نسبة 13.6% ترى بأنها تحد حرية الممارسة الإعلامية . وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام المصالح الاقتصادية للبلاد حيث تراها الأغلبية غامضة ولا تنظم حرية الممارسة الإعلامية.

الجدول رقم 35 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام المصالح الاقتصادية للبلاد

المصالح الاقتصادية للبلاد			المصالح الاقتصادية للبلاد			المجموع
			منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة و لا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية	
الجنسية	جزائرية	التكرار	7	10	3	20
		النسبة	100,0%	83,3%	100,0%	90,9%
	غير جزائرية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	8,3%	0,0%	4,5%
	متعدد الجنسية	التكرار	0	1	0	1
		النسبة	0,0%	8,3%	0,0%	4,5%
المجموع		التكرار	7	12	3	22
		النسبة	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

توضح قراءة الجدول 34 أن نسبة 100% من المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام **المصالح الاقتصادية للبلاد** غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية .

العبارة30-7:

تبين قراءة نسب إجابات العبارة في الجدول 30 أن نسبة 68.2% ترى بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام سرية التحقيق القضائي منظمة لحرية الممارسة الإعلامية في حين تجد نسبة 27.3% أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية ، وأوضح الجدول أن نسبة 4.5 % ترى بأنها تحد حرية

الممارسة الإعلامية . وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام سرية التحقيق القضائي لكن الأغلبية تتصورها منظمة لحرية الممارسة الإعلامية وبالتالي لا تؤثر سلبا على حرية الممارسة الإعلامية لأغلب الصحفيين الأجانب في الجزائر

العبارة 30-8 :

تبين قراءة نسب إجابات العبارة في الجدول 30 أن نسبة 77.3% ترى بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية منظمة لحرية الممارسة الإعلامية في حين تجد نسبة 18.2% أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية، وأوضح الجدول أن نسبة 4.5 % ترى بأنها تحد حرية الممارسة الإعلامية . وعليه يمكن القول بأنه هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية من منظور الصحفيين الأجانب لمبدأ احترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية القضائي لكن الأغلبية تتصورها منظمة لحرية الممارسة الإعلامية وبالتالي لا تؤثر سلبا على حرية الممارسة الإعلامية لأغلب الصحفيين الأجانب في الجزائر

الجدول رقم36 أراء المبحوثين حول المادة 84 من نفس القانون المتعلقة بوصول الصحفي إلى مصدر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية

منع الصحفي من الوصول لمصادر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية	التكرار	النسبة
منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	10	%45,5
غامضة و لا توضح حدود الممارسة الإعلامية	9	%40,9
تحد من حرية الممارسة الإعلامية	3	%13,6
المجموع	22	%100,0

توضح قراءة الجدول التكراري أعلاه على أن نسبة 45,5 %من العينة المدروسة ترى مضمون المادة 84 من قانون الإعلام الجزائري العضوي رقم 05 – 2012 الذي يمنع الوصول إلى مصدر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية ينظم حرية الممارسة الإعلامية في حين ترى نسبة 40,9% أنها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية في الجزائر في حين اعتبرتها نسبة 13,6% من العينة في أنها تحد الممارسة الإعلامية.

الجدول رقم 37: يمثل أراء المبحوثين حول صعوبة التمييز بين الحدود الفاصلة بين الممنوع والمسموح في طرح المواضيع الإعلامية.

صعوبة التمييز بين الممنوع والمسموح	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%50,0
لا	11	%50,0
المجموع	22	%100,0

تبين قراءة الجدول البياني أعلاه أن النسب متساوية من منظور المبحوثين حيث ترى بنسبة 50% أن هناك صعوبة في التمييز بين الحدود الفاصلة بين المسموح والممنوع في طرح المواضيع الإعلامية

في حين ترى النسبة نفسها العكس صحيحا . وبالتالي يمكن القول بأن هناك صعوبة في التمييز بين بين المسموح والممنوع من منظور الصحفيين الأجانب

الجدول رقم 38 يبين أراء المبحوثين حول التشريعات التي تقيد حرية الممارسة الإعلامية

وجود تشريعات أخرى تقيد حرية الممارسة الإعلامية	التكرار	النسبة
نعم	9	%40,9
لا	13	%59,1
المجموع	22	%100,0

توضح قراءة الجدول البياني أعلاه أن نسبة 59,1% من المبحوثين ترى بأنه ليس هناك قوانين أخرى مقيدة لحرية الممارسة الإعلامية في حين ترى نسبة 40,9% من المبحوثين أن هناك تشريعات جزائرية أخرى تقيد حرية الممارسة الإعلامية وتتمثل في التراخيص الإضافية للتصوير رغم الاعتماد والقوانين المتعلقة بنشر أخبار المؤسسات الأمنية فيما أشار مبحوثون إلى التعليمات الفردية التي لا أساس لها في التشريع .

النتائج العامة

النتائج العامة للدراسة الميدانية :

نتائج المحور الأول : تصورات الصحفيين الأجانب لحرية الممارسة الإعلامية بالجزائر :

تمثلت نتائج المحور الأول في ما يلي :

- ترى النسبة الأكبر من الصحفيين الأجانب بالجزائر بأن تدخل الدولة في حركة المعلومات يتعارض مع حرية الممارسة الإعلامية.
- يختلف الصحفيين الأجانب في الجزائر في تصورهم لمعنى حرية الممارسة الإعلامية بأنها انتفاء كل أشكال من الرقابة عليهم.
- تعني لهم حرية الممارسة الإعلامية للنسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب بالجزائر حرية اختيارهم لمواضيعهم الإعلامية وطريقة معالجتها
- أظهرت النتائج أن النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب بالجزائر تعني لهم حرية الممارسة الإعلامية الالتزام بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة .
- لا يعتبر أغلب الصحفيون الأجانب في الجزائر شرط الاعتماد مساس بحرية الممارسة الإعلامية للصحفي
- ترى النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب في الجزائر أن حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب يجب أن تنظم عن طريق الدولة
- تعني حرية الممارسة الإعلامية حق الصحفي في انتقاد السلطة الحاكمة من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.
- ترى النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب في الجزائر بأن حرية الممارسة الإعلامية تعني احترام نقل الحقيقة مهما كانت عواقبها من منظور الصفيين الأجانب في الجزائر.

– تعني حرية الممارسة الإعلامية حق الوصول إلى مصدر المعلومة من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر

– تعني حرية الممارسة الإعلامية حق الوصول إلى جميع مصادر المعلومة بدون تمييز بين المؤسسات الإعلامية مهما كانت توجهاتها وأن لا ينظر إلى الصحفي أنه شريك أو عدو ولا آلة دعائية لأي جهة كانت إنما صاحب مهنة لها ضوابطها.

– تتأثر حرية الممارسة الإعلامية بملكية المؤسسة الإعلامية الأجنبية من منظور الصحفيين الأجانب.

– تؤثر ملكية الوسيلة الإعلامية في إمكانية الحصول على الاعتماد للممارسة الإعلام في الجزائر إذ يسهل الحصول على الاعتماد للقنوات العمومية بدل الخاصة لخضوعها للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

– يتمتع الإعلام الخاص بحرية أكبر في طرح وتناول المواضيع مقارنة بالإعلام العمومي الأجنبي.

– تؤثر جنسية الصحفي على حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فالصحفي من جنسية البلد الذي يعمل به يتعرض لضغوط أكبر من طرف السلطة .

– يمثل العامل الاقتصادي أحد الضغوط على المؤسسات الإعلامية الأجنبية في توظيف صحفيون من جنسيات أجنبية في الجزائر

– تفضل وسائل الإعلام الأجنبية توظيف صحفيين من جنسية جزائرية لمعرفتهم بشؤون وقضايا الجزائر.

نتائج المحور الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب

- لا يوجد توافق في تصور العلاقة بين السلطات العمومية والصحفيين الأجانب من منظورهم بحيث تصف جهة من الصحفيين العلاقة بأنها علاقة توتر وصراع وشك وريبة في حين ترى جهة أخرى أن العلاقة عادية نمطية. في حين استنتجنا انطلاقا من قراء النتائج التفصيلية كما أوردناها أن غالبية الصحفيين الأجانب العاملين لوسائل إعلام أجنبية غربية وصفوا العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر بأنها علاقة صراع وتوتر.
- هناك توافق ذو دلالة إحصائية على تأثير العلاقات ما بين البلدين على السياسة الإعلامية للمؤسسة الصحفية بحيث تؤثر على موضوعية الوسيلة الإعلامية واتجاه المواد الإعلامية المنجزة كما تشير نسبة من المبحوثين،
- ترفع الضغوطات على الصحفي من ناحية اختيار المواضيع و طريقة معالجتها ففي حالة كانت العلاقات سيئة ومتوترة بين الجزائر وبلد الوسيلة الإعلامية الأجنبية .
- تتتجاهل المواضيع التي لا تتوافق مع سياسة القناة و توجهها من كما
- تضغط الوسيلة الإعلامية الأجنبية على الصحفي من ناحية اختيار المصطلحات التي تعبر عن الموقف السياسي لبلد المؤسسة
- تؤثر العلاقة بين الجزائر وبلد منشأ الوسيلة الإعلامية في منح وسحب الاعتماد للصحفي الأجنبي. – تؤثر العلاقات الحسنة بين الجزائر وبلد الوسيلة الإعلامية على السياسة الإعلامية للمؤسسة الأجنبية بتجاهل القضايا الإعلامية التي لا ترغب الدولة الجزائرية بطرحها و تجنب مواضيع السياسة الخارجية محل الخلاف بين البلدين.

- تتدخل العلاقات بين الجزائر وبلد الوسيلة الإعلامية عن طريق الملاحظات الصارمة للملحق الإعلامي بسفارة بلد الوسيلة الإعلامية الذي يوجهه بعدم الاقتراب وتغطية نشاطات المعارضة في الجزائر.
- هناك توافق ذو دلالة إحصائية على أنه من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فان السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح نوعا ما للصحفيين الأجانب بحرية نقدها.
- لا تتدخل السلطة الحكومية تدخلا مباشرا على اختيار الصحفيين الأجانب لمواضيعهم الإعلامية منظور أغلب الباحثين
- يتعرض أغلب الصحفيين لعراقيل ميدانية تمثلت في منعهم من التصوير وتعود أسبابها حسب المبحوثين تعود لرغبة السلطات في بعدم السماح للمؤسسات الإعلامية للتعرض لبعض المواضيع ذات الطابع الحقوقي التي عادة ما تحرج السلطة
- يفسر الصحفيون الأجانب أسباب العراقيل الميدانية بأنها أسباب فردية تتمثل في تخوف مسؤولي القطاع العام وخاصة المسؤولين المحليين من التعامل مع الصحفيين الأجانب
- يفسر الصحفيون الأجانب أسباب العراقيل الميدانية بأنها تعود لجهل المسؤولين المحيلين بالإطار القانوني المنظم لعمل الصحفي الأجنبي في الولايات الأخرى غير الجزائر العاصمة
- يرجع الصحفيون الأجانب أسباب العراقيل الميدانية مبحوثين للبيروقراطية تتمثل في الإجراءات الإدارية المعقدة المتمثلة في نظام التراخيص رغم حصول الصحفي على اعتماد ساري المفعول.
- أبرز تهديد لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فان هو سحب الاعتماد أو تأخر تسليمه أو عدم تجديده.
- يمثل استدعاء الصحفي من الأجهزة الأمنية ثاني تهديد لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر.

- نسبة 72,7% أجابت بأنه لا توجد مساواة مجسدة في الواقع في الحقوق المهنية بين الصحفيين رغم إقرارها في قانون الإعلام الجزائري بين الصحفيين الأجانب والصحفيون الوطنيون
- يتم استثناء ومنع الإعلام الأجنبي من المؤتمرات الصحفية لبعض المسؤولين الحكوميين
- هناك اختلاف في تصور الصحفيين الأجانب في الجزائر لتأثير النظام الاجتماعي في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية
- لا يعتقد 54,5% من المبحوثين بأن النظام الاجتماعي في الجزائر يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية
- تجد نسبة 45,5% تجد بأن النظام الاجتماعي يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية بحيث أن هناك حذر شديد في التعامل مع الإعلام الأجنبي لدى العامة من الناس والسبب تاريخي يرجع للاستعمار وترسخ لدى الرأي العام أن المراسل أو وسائل الإعلام الأجنبية هي قنوات للجوسسة.
- يتجنب الجزائريون الإدلاء بآرائهم في بعض القضايا خوفا من السلطة كما أشار بعض
- تعرض بعض الصحفيين الأجانب لعراقيل أثناء التصوير في الأماكن العامة من طرف بعض فئات المجتمع.
- نلاحظ أن نسبة 86,4% من الصحفيين الأجانب بالجزائر لا يتفادون طرح مواضيع لم تطرحها وسائل الإعلام الوطنية الجزائرية في حين ترى أن أدوارهم الإعلامية تتمثل بنقل ما تناوله الإعلام الرسمي.
- يواجه الصحفيون الأجانب في الجزائر صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات ترجع من منظورهم إلى نظام العمل بالتراخيص وغياب ثقافة الاتصال عند المكلفين بالإعلام في المؤسسات العمومية الجزائرية وخوفهم من تقديم معلومات للصحفي الأجنبي.

- تتخوف العديد من الجهات من التعامل مع الصحفيين الأجانب ذلك أنه ينظر إلى الإعلام الأجنبي أنه إعلام معادي ويمثل ويخدم مصالح جهات أجنبية وبأن الصحفيون عملاء لهذه الجهات كما تمنع العديد من الجهات التعامل معهم لخوف هذه الجهات من المتابعة من طرف السلطة أو الأمن من منظور الصحفيين الأجانب.
- لا تستجيب المؤسسات العمومية في الجزائر فوريا لطلبات الصحفيين الأجانب للمعلومات ذلك أن الوصول إلى مصدر المعلومة يخضع إلى إجراءات بيروقراطية كما يرجعه الصحفيين الأجانب و التعامل الحذر الذي مرجعه تعليمات فوقية تستوجب دراسة أثار نشر المعلومات المطلوبة من طرف الصحفي من منظور الصحفيين الأجانب
- يوجد تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول للمعلومة بحيث تتحكم في الوصول للمعلومة
- يتحكم في الوصول لمصادر المعلومات العلاقات الشخصية للصحفيين الأجانب أنفسهم من منظور الصحفيين الأجانب
- يتحكم في الوصول لمصادر المعلومات عامل الجنسية فالصحفيون الأجانب من جنسية غير جزائرية يحظون دوما بتسهيلات لا يحلم بها الصحفي الأجنبي ذو جنسية جزائرية رغم أنه أكثر حرصا على الحياد واستقرار الجزائر.
- يتم التمييز بين الصحفيين الأجانب في الوصول للمعلومة بالنظر إلى مكانة و قوّة البلد الذي تمثله القناة أو طبيعة العلاقة السياسية بين الجزائر و بلد الوسيلة الإعلامي.
- هناك دلالة إحصائية على أن أغلب الصحفيون الأجانب في الجزائر يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم

- أكثر ما يدفع المبحوثين الذين يضظرون إلى ممارسة رقابة ذاتية على نفسه يعود إلى " القيم الشخصية
- يتم اختيار المواضيع الإعلامية المعالجة عن طريق المقترحات أو بالتشاور بين الصحفي الأجنبي والمؤسسة الإعلامية.
- هناك دلالة إحصائية على أن الصحفيون الأجانب في الجزائر يشاركون في رسم سياسة المؤسسة التحريرية .
- تنشر أغلب وسائل الإعلامية الأجنبية تنشر المواد الإعلامية للصحفي كما يرسلها .
- تضطر نسبة 86,4% يضطرون إلى أخذن إذن مؤسساتهم في المواضيع ذات الطابع الدولي أو الإقليمي والتي تعالج المواقف السياسية بحيث يكون السؤال حول طريقة وزوايا معالجتها وخاصة القضايا التي تختلف حولها سياسة الجزائر مع توجه المؤسسة ، أو المواضيع التي لها علاقة بالمصالح الاقتصادية والسياسية لبلد انتماء المؤسسة .
- يضطر الصحفيون الأجانب إلى استشارة المؤسسة في المواضيع التي تتطلب تمويلا خاصا لتغطيتها والتي تكون في أماكن جغرافية بعيدة عن مقر مكتب الصحفي .
- هناك اختلاف في تصور تأثير طريقة الدفع سواء بالقطعة أو الراتب القار على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي

نتائج المحور الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.

- يعتبر الاعتماد أداة ضغط على الصحفي لمنعه من الخوض في المواضيع الغير مرغوبة بالنسبة للسلطة .
- تؤثر مدة الاعتماد لسنة واحدة فقط يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر.
- كشفت الدراسة أن نسبةٍ 50,0% من المبحوثين ترى أن الاعتماد ضروري لتنظيم عمل الصحفيين الأجانب.
- كشفت الدراسة أن النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب ترى بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الدين الإسلامي وباقي الأديان السماوية منظم لحرية الممارسة الإعلامية .
- كشفت الدراسة أن نسبة نترى بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع منظمة لحرية الممارسة الإعلامية
- كشفت الدراسة أن كل المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع عبارة غامضة ولا توضح لهم حدود الممارسة الإعلامية .

- شفت الدراسة أن نسبة أغلبية الصحفيين الأجانب يرون بأن مبدأ ممارسة نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام السيادة والوحدة الوطنية منظم لحرية الممارسة الإعلامية.

-كشفت الدراسة أن نسبة 50,0% من الصحفيين الأجانب في الجزائر يرون بأن ممارسة حرية الإعلام بحرية في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني أن المادة غامضة ولا توضح حدود حرية الممارسة الإعلامية.

-كشفت النتائج التفصيلية كل المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرون أن ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني عبارة قانونية غامضة لا توضح حدود الممارسة الإعلامية

- كشفت الدراسة أن أغلب الصحفيين الأجانب يرون بأن ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات النظام العام غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية في حين تجدها نسبة

- كشفت الدراسة أن كل المبحوثين من جنسيات غير جزائرية و متعددي الجنسية يرونها غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية

- كشفت الدراسة أن أغلب الصحفيين الأجانب يجدون بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام المصالح الاقتصادية عبارة غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية.

- ترى النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام سرية التحقيق القضائي منظمة لحرية الممارسة الإعلامية.

- ترى نسبة النسبة الراجحة من الصحفيين الأجانب بأن ممارسة حرية الإعلام في ظل احترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية منظمة لحرية الممارسة الإعلامية

- كشفت الدراسة أن أغلب الصحفيين الأجانب يرون بأن المبدأ الذي يمنع الوصول لمصدر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية منظم لحرية الممارسة الإعلامية .

- كشفت الدراسة أن نسبة 40,9% من الصحفيين الأجانب يرون بأن أن هناك تشريعات جزائرية أخرى تقيد حرية الممارسة الإعلامية وتتمثل في وجوب الحصول على التراخيص الإضافية للتصوير رغم الاعتماد والقوانين المتعلقة بنشر أخبار المؤسسات الأمنية فيما أشار مبحوثون إلى التعليمات الفردية التي لا أساس لها في التشريع .
- يعتبر شرط الإقامة الدائمة للصحفيين الأجانب في الجزائر عامل ضغط على الصحفيين الأجانب من جنسيات جزائرية بحيث يدفعهم لتجنب العمل كصحفيين دائمين في الجزائر
- ترى نسبة 50% أن هناك صعوبة في التمييز بين الحدود الفاصلة بين المسموح والممنوع في طرح المواضيع الإعلامية في حين ترى النسبة نفسها العكس صحيحا .

مناقشة النتائج في ضوء نظرية حارس البوابة :

تقوم نظرية حارس البوابة على فرض أن حركة المعلومات تمر في حلقات في سلسلة من الحلقات التي يقف في كل منها أشخاص يتمتعون بالقدرة بحكم مناصبهم على السماح لها أو حجبها أو تعديلها زيادة أو نقصانا وهؤلاء الأشخاص هم حراس لنظم سياسية واجتماعية وثقافية وباعتبار الصحفي الأجنبي في الجزائر حارس للبوابة فانه يتأثر بالعوامل التي أوردناها في شرحنا للمقاربة النظرية و سنناقش تلك العوامل انطلاقا من نتائج دراستنا :

عوامل البيئة الخارجية :

1 **تأثير الظروف السياسية السائدة :** أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن الظروف السياسية تؤثر على القائم بالاتصال بحيث :

- تؤثر العلاقات السياسية على موضوعية الوسيلة الإعلامية واتجاه المواد الإعلامية المنجزة وتعتبر عامل ضغط على الصحفي الأجنبي في الجزائر كما تؤثر على منح وسحب الاعتماد .
- لا تتدخل السلطة الحكومية الحالية تدخلا مباشرا على اختيار الصحفيين الأجانب لمواضيعهم الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب لكنهم يتعرضون للكثير من العراقيل الميدانية وبدرجة أكبر منعهم التصوير لرغبة السلطات في بعدم السماح للمؤسسات الإعلامية للتعرض لبعض المواضيع ذات الطابع الحقوقي التي عادة ما تحرج السلطة ومحاولة الضغط على الصحافة و توجيهها إلى عدم نشر كل ما تريد السلطة التستر عنه

2 **تأثير القوانين السائدة:** أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن القوانين تؤثر على القائم بالاتصال حسب ما تذهب إليه النظرية بحيث أن :

- يعتبر الاعتماد أداة ضغط على الصحفي لمنعه من الخوض في المواضيع الغير مرغوبة بالنسبة للسلطة ، كما أن الاعتماد لسنة واحدة فقط يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب الذين اتفقوا على أن سحبه أو تأخر تسليمه أو عدم تجديده يمثل أكبر تهديد على حرية ممارستهم الإعلامية ، رغم تبريرات الصحفيين لضرورة ومشروعية نظام الاعتماد لتنظيم عمل الصحفيين الأجانب حسب نتائج المحور الأول بحيث اتفقوا على أن مبدأ الاعتماد لا يمس بحرية الممارسة .
- تصعب الإجراءات الإدارية المعقدة المتمثلة في نظام التراخيص للوصول لمصادر المعلومات
- يعتبر جهل مسؤولي القطاع العام وخاصة المسؤولين المحليين وحتى الأمن في الولايات الداخلية للحقوق المهنية للصحفي الأجنبي وممارساتهم الفردية عامل ضغط على حرية الصحفي الأجنبي في الجزائر.
- عدم تجسيد المساواة في الحقوق المهنية بين الصحفيين الأجانب أنفسهم أو الصحفيون العاملين لوسائل إعلام وطنية رغم إقرارها في قانون الإعلام الجزائري .
- يمثل شرط الإقامة الدائمة للصحفيين الأجانب في الجزائر عامل ضغط على الصحفيين الأجانب من جنسيات جزائرية بحيث يدفعهم لتجنب العمل كصحفيين دائمين في الجزائر

3 **درجة الحريات المتاحة :** أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة الحرية تؤثر على القائم بالاتصال بحيث أن:

- الحرية المتاحة لا تتوافق مع تصورات الصحفيين الأجانب لحرية ممارستهم الإعلامية فقد نتائج المحور الأول أن حرية الممارسة الإعلامية تعني للصحفيين الأجانب حرية تقد السلطة الحاكمة إلا أنه من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فان السلطة الحاكمة تسمح نوعا ما للصحفيين الأجانب بحرية نقدها .

4 تأثير النظام الاجتماعي : تفترض نظرية حارس البوابة أن النظام الاجتماعي في الجزائر وسنناقش هذا الفرض على على ثلاث مستويات :

- المستوى الأول بالنسبة للصحفيين الأجانب من جنسيات غير جزائرية :

فان نتائج الدراسة أكدت أن النظام الاجتماعي في الجزائر يؤثر عليهم ذلك أنه ينظر إليهم كجواسيس وهذا ما يؤكد فرض النظرية

- المستوى الثاني بالنسبة للصحفيين الأجانب من جنسية جزائرية:

فقد بينت النتائج وجود اختلافات ليست كبيرة حول تأثير النظام الاجتماعي من منظورهم حيث ترى الأغلبية أن النظام الاجتماعي لا يؤثر عليهم وتفسير هذا حسب رأينا هو أنهم جزء من هذا النظام ولا يستطيعون رؤيته من منظور مستقل عن هذا النظام

- المستوى الثالث: كيفية تأثير النظام الاجتماعي

- ينظر للصحفيين الأجانب في الجزائر على أنهم أيادي أجنبية من شانها زعزعة أمن و استقرار الجزائر كما يتصور الصحفيون الأجانب

- هناك حذر شديد في التعامل مع الإعلام الأجنبي لدى العامة من الناس والسبب تاريخي يرجع للاستعمار وترسخ لدى الرأي العام أن المراسل أو وسائل الإعلام الأجنبية هي قنوات للجوسسة

- يتحفظ المجتمع الجزائري و يتجنب الحديث في مواضيع يعتقد أنها تهدد شخصيته أو أنها من الطابوهات كما يتجنب الجزائريون الإدلاء بآرائهم في بعض القضايا خوفا من السلطة كما أشار بعض المبحوثين إلى أنهم تعرضون لعراقيل أثناء التصوير في الأماكن العامة من طرف بعض فئات المجتمع.

5 تأثير مصادر الأخبار : تفترض النظرية أن مصادر الأخبار تؤثر على القائم بالاتصال وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية حيث يواجه الصحفيين الأجانب في الجزائر صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات ترجع من منظورهم غياب ثقافة الاتصال عند المكلفين بالإعلام في المؤسسات العمومية الجزائرية وخوفهم من تقديم معلومات للصحفي الأجنبي ،كما المؤسسات العمومية في الجزائر لا تسجيب فوريا لطلبات الصحفيين الأجانب للمعلومات ذلك أن الوصول إلى مصدر المعلومة يخضع إلى إجراءات بيروقراطية كما يرجعه الصحفيين الأجانب و التعامل الحذر الذي مرجعه تعليمات فوقية تستوجب دراسة أثار نشر المعلومات المطلوبة من طرف الصحفي الوصول إلى مصدر المعلومة بالنسبة للصحفيين الأجانب صعب عكس الصحفيين العاملين لوسائل إعلامية وطنية كما يوجد من منظور الصحفيين الأجانب تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول للمعلومة بحيث تتحكم في الوصول للمعلومة عوامل العلاقات الشخصية للصحفيين الأجانب أنفسهم كما أشار المبحوثين ، كما أضافوا بأن عامل الجنسية مؤثر أيضا فالصحفيون الأجانب من جنسية غير جزائرية يحظون دوما بتسهيلات لا يحلم بها الصحفي الأجنبي ذو جنسية جزائرية رغم أنه أكثر حرصا على الحياد واستقرار الجزائر . كما أن التمييز يتم بالنضر إلى مكانة و قوّة البلد الذي تمثله القناة أو طبيعة العلاقة السياسية بين الجزائر و بلد الوسيلة الإعلامي

عوامل المؤسسة الصحفية :

1 -**تأثير ملكية الوسيلة الإعلامية :**

أكدت نتائج الدراسة فرض نظرية حارس البوابة المتمثل في أن نوع المؤسسة الصحفية يؤثر على حارس البوابة – الصحفي الأجنبي في دراستنا – بحيث تؤثر ملكية الوسيلة الإعلامية في إمكانية الحصول على الاعتماد للممارسة الإعلام في الجزائر إذ يسهل الحصول على الاعتماد للقنوات العمومية بدل الخاصة لخضوعها للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أن الإعلام الخاص أكثر حرية في طرح وتناول المواضيع مقارنة بالإعلام العمومي الأجنبي.

2 -تأثير العامل الاقتصادي:

– يمثل العامل الاقتصادي أحد الضغوط على المؤسسات الإعلامية الأجنبية في توظيف صحفيون من جنسيات أجنبية في الجزائر وهو

– يمثل شرط الإقامة الدائمة للصحفيين الأجانب في الجزائر عامل ضغط على الصحفيين الأجانب من جنسيات جزائرية بحيث يدفعهم لتجنب العمل كصحفيين دائمين في الجزائر

– يضطر الصحفيون الأجانب إلى استشارة المؤسسة في المواضيع التي تتطلب تمويلا خاصا لتغطيتها والتي تكون في أماكن جغرافية بعيدة عن مقر مكتب الصحفي.

– طريقة الدفع تؤثر بحيث الصحفي الذي يمتلك عقدا مع القناة المستخدمة يمتلك بذلك نوعا من سلطة القرار عكس الصحفي المتعاون الذي لا يستطيع التأثير على قرارات القناة كما أنه يدفع نفسه به لعدم مناقشة المؤسسة الإعلامية حتى تقبل مقترحاته للحصول على عائد مادي

3 -**تأثير السياسة التحريرية:** أكدت نتائج الدراسة أن السياسة التحريرية تؤثر عن الصحف الأجنبي حسب ما تذهب إليه نظرية حارس البوابة بحيث :

- تتدخل السياسة التحريرية في الصحفي في حرية الصحفي الأجنبي في الجزائر في ما يتعلق بالمواضيع ذات الطابع الدولي أو الإقليمي والتي تعالج المواقف السياسية بحيث يكون السؤال حول طريقة وزوايا معالجتها وخاصة القضايا التي تختلف حولها سياسة الجزائر مع توجه المؤسسة ، أو المواضيع التي لها علاقة بالمصالح الاقتصادية والسياسية لبلد انتماء المؤسسة
- ترى نسبة 40,9% أنها لا تشارك في رسم السياسة التحريرية ذلك أن المؤسسة الإعلامية هي المسؤولة عن سياستها التحريرية فالصحفي يشتغل وفق تلك السياسة

4 **تأثير المؤسسات الإعلامية الأخرى :** تفترض النظرية أن الوسائل الإعلامية تؤثر على بعضها البعض من حيث المضامين لكن الدراسة الميدانية وضحت أن السلطة تعمل على اختيار القنوات والوسائل الإعلامية الأجنبية الكبرى لتغطية الأحداث حسب علاقتها بالوسيلة الإعلامية ،

- لا يتفادى الصحفيين الأجانب بالجزائر طرح مواضيع لم تطرحها وسائل الإعلام الوطنية الجزائرية
- تؤثر وسائل الإعلام الرسمية الجزائرية على بعض وسائل الإعلام الأجنبية العمومية التي تتمثل أدوارهم الإعلامية في نقل ما تناوله الإعلام الرسمي.

العوامل الشخصية :

1 **تأثير الرقابة الذاتية :** أكدت نتائج الدراسة الميدانية فرض نظرية حارس البوابة القائل بأن القائم بالاتصال يمارس رقابة ذاتية على نفسه إذ أكدت الدراسة أن أغلب الصحفيون الأجانب في الجزائر يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم ويعود ذلك بدرجة أولى إلى القيم الشخصية ، وبدرجة ثانية إلى قانون الإعلام ، وبدرجة ثالثة السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية ، وبدرجة أقل مراقبة المسؤولين الرسميين وماتعرض له زملاؤه سابقا والسمعة الشخصية للصحفي

2 تأثير جنسية الصحفي :

– تؤثر جنسية الصحفي على حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فالصحفي من جنسية البلد الذي يعمل به يتعرض لضغوط أكبر من طرف السلطة .

وسائل الإعلام الأجنبية تفضل توظيف صحفيين من جنسية جزائرية لمعرفتهم بشؤون وقضايا الجزائر

– تؤثر جنسية الصحفي في فهم الصحفي الأجنبي للقوانين المنظمة لحرية ممارسته الإعلامية وخاصة المتعلقة بقيم المجتمع ومتطلبات النظام العام

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة :

1 مناقشة النتائج في ضوء دراسة بلقاسم أحسن جاب الله – الإعلام الأجنبي في الجزائر – :

– تختلف نتائج دراستنا مع النتائج التي توصل إليها بلقاسم أحسن جاب الله في دراسته في ما يخص أن أغلب الصحفيين الأجانب في الجزائر هم صحفيون عاملون لوسائل إعلامية فرنسية فدراستنا بينت أن دراستنا بينت تراجع هذا الاحتكار في فترة دراستنا بحيث اعتمدت سنة 2017 4 وسائل إعلام أجنبية فرنسية من أصل 35 وسيلة

– تتفق نتائج دراستنا مع نتائج دراسة بلقاسم جاب الله في أن السلطة السياسة تحظر على الصحفيين الأجانب تناول المواضيع التي لا تتفق مع سياستها الخارجية .

– تتفق دراستنا مع دراسة بلقاسم جاب الله من حيث أن السلطة الحكومية لا تتيح للصحفيين الأجانب حرية نقدها .

– تتفق نتائج دراستنا مع دراسة بلقاسم جاب الله في أن سحب الاعتماد كان وسيلة رقابة من وضغط في نفس الوقت على الصحفيين الأجانب في الجزائر .

العلاقة بين الصحافة الأجنبية والجزائر كانت علاقة صراع وتوتر

2 -مناقشة النتائج في ضوء دراسة سعيود محمد عبد الغاني – تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية-

_ تتفق دراستنا مع دراسة سعيد محمد عبد الغاني في ما يتعلق بحرية الممارسة الإعلامية بوجود صعوبات في الحصول على المعلومات من طرف غالبية الصحفيين ,على الرغم من أن القوانين تؤكد حق الصحفي في الحصول على المعلومات، لكن نفس هذه القوانين وضعت العديد من القيود أمام الصحفي للوصول إلى بعض المعلومات، كما أن طبيعة البيروقراطية الموجودة في المؤسسات خاصةمنها الحكومية لا تسمح للصحفي بالوصول إلى مصادر المعلومات، فهي غالبا ما تتكتم عن تقديم هذه المعلومات للصحفيين وتنظر للصحفي كأنه جاسوس يتجسس على هذه المؤسسات من أجل إبراز العيوب وفضح المستور.

– تتفق دراستنا مع دراسة سعيود عبد الغني في ما يتعلق باضطرار الغالبية من أفراد العينة إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم.

–تختلف نتائج دراستنا عن دراسة سعيود عبد الغني في ما يتعلق بحرية انتقاد السلطة الحاكمة وغالبيتهم من الصحف الحكومية حيث توصل إلى أن أغلب العينة ترى بأن السلطة تسمح بحرية نقدها في حين توصلت دراستنا إلى أن درجة الحرية لا تتوافق مع تصوارت الصحفيين لحرية نقد السلطة الحكومية.

3- مناقشة النتائج في ضوء دراسة فتيحة بوروينة – مراسلو وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر –دراسة سوسيو مهنية :

- تتفق دراستنا مع دراسة فتيحة بوروينة في ما يتعلق بصعوبة الوصول إلى مصادر الخبر بالنسبة لأغلب الصحفيين الأجانب

- بينت دراستنا أن علاقة الصحفيين الأجانب بهيئات الصحافة على مستوى السلطات الرسمية أنها علاقة تحكمها الريبة والشك بحيث بينت أن العلاقة علاقة توتر وصراع حسب الصحفيين الأجانب العاملين لوسائل إعلام غربية في حين وصف أغلب الصحفيين العاملين لوسائل إعلام أجنبية عربية أن العلاقة علاقة عادية نمطية وهذه النتائج تختلف عن دراسة فيتحة بوروينة التي وصفت العلاقة بين المراسلين وهيئات الصحافة على مستوى الحكومة بالعلاقة السيئة .
- تتفق نتائج دراستنا مع دراسة فتيحة بوروينة في ما يتعلق بوجود تمييز في المعاملة بين صحفيي وسائل الإعلام الأجنبية حيث يتم تفضيل وسائل إعلام على وسائل أخرى، ويعود ذلك حسب دراستها إلى مشكلة اللغة والثقافة والى عقدة المستعمر حيث تحضى وكالة الأنباء الفرنسية ووسائل إعلام فرنسية أخرى بمعاملة خاصة وحسنة مقارنة بوسائل إعلام أجنبية أخرى ، في حين بينت دراستنا أن هذه العلاقة تخضع إلى العلاقات الشخصية للصحفي والى أضافوا بأن عامل الجنسية مؤثر أيضا فالصحفيون الأجانب من جنسية غير جزائرية يحظون دوما بتسهيلات لا يحلم بها الصحفي الأجنبي ذو جنسية جزائرية رغم أنه أكثر حرصا على الحياد واستقرار الجزائر، كما أن التمييز يتم بالنضر إلى مكانة و قوّة البلد الذي تمثله القناة أو طبيعة العلاقة السياسية بين الجزائر و بلد الوسيلة الإعلامي
- تتفق دراستنا مع دراسة فتيحة بوروينة في ما يتعلق بتصور معظم المراسلين بأنه ينظر إليهم كجواسيس وعملاء .
- تختلف نتائج دراستنا بدراسة فتيحة بوروينة في ما يتعلق بحرية الصحفيين الأجانب في اختيار الموضوع والحدث حيث توصلت دراستنا أن الوسيلة الإعلامية تضغط على الصحفي في ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمصالح السياسة الخارجية والاقتصادية لملاكها وبلد منشئها .

- تتفق نتائج دراستنا مع دراسة فتيحة بوروينة في ما يتعلق لممارسة أغلب الصحفيين الأجانب لممارسة الرقابة الذاتية .

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن حرية الممارسة الإعلامية وعناصرها بالنسبة للصحفيين الأجانب في الجزائر تتمحور حول حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومة وحقه في اختيار ما ينشر من الحقائق والآراء حتى التي تنقد السلطة الحاكمة في الجزائر و ينظر لهذه الحقوق كحقوق ينالها الصحفي مقابل مسؤوليته تجاه الدولة والمجتمع ، فكما بينت الدراسة فانه من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر فان الدولة هي المفوضة في تدفق المعلومات بين البلدان بحيث تعمل على تقنين نشاط الصحفيين الأجانب بما يضمن حقوقه وواجباته .

ولقد أكدت الدراسة تأثير عوامل حارس البوابة – العوامل السياسية – العلاقات السياسية بين بلد الوسيلة والجزائر – العوامل الاجتماعية – العوامل الاقتصادية – مصادر الأخبار – الرقابة الذاتية – جنسية الصحفي –السياسة الإعلامية للمؤسسة –ملكية المؤسسة على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي.

كذلك بينت الدراسة وجود العديد من القوانين الجزائرية الغامضة التي لا توضح من منظور الصحفيين الأجانب حدود حرية الممارسة الإعلامية وبالأخص من جنسيات أخرى غير جزائرية.

المقترحات والتوصيات

المقترحات والتوصيات :

من خلال كل ما استخلصناه في هذه الدراسة حول حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر، خرجنا ببعض التوصيات والمقترحات من أجل تنظيم حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1 -تمديد فترة اعتماد الصحفي الأجنبي من سنة واحدة إلى اعتماد مفتوح بحسب عقد الصحفي الأجنبي مع القناة المستخدمة له .

2 -ترقية القوانين المنظمة لعمل الصحفي الأجنبي بتقديمها بصورة تتجنب العبارات الغامضة التي لا توضح حدود الممارسة الإعلامية

3 -تسهيل الإجراءات المتعلقة بوصول الصحفيين الأجانب لمصادر المعلومة

4 -تجسيد المساواة التي ينص عليها القانون في ما يخص الحقوق المهنية بين الصحفيين الأجانب والصحفيون الوطنيون بالجزائر

5 -زرع صورة ايجابية عن الصحفي الأجنبي على أنه صحفي مهني وليس عميل للوسيلة الإعلامية.

6 -تأهيل مسئولي السلطات المحلية في الجانب المتعلق بعمل الصحفي الأجنبي لتجنب العراقيل الفردية التي تتسبب بعراقيل ميدانية للصحفي الأجنبي .

7 -عمل دراسات معمقة عن تأثير الضغوط على حرية الصحفي على أداء وظائفه الإعلامية.

8 -عمل دراسات مقارنة تبحث في الاختلاف في تصورات الحرية الممارسة الإعلامية بين الصحفيون الأجانب والصحفيون الوطنيون .

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب بالعربية:

1. أبو خليل فارس جميل ، **وسائط الإعلام بين الكبت وحرّيّة التّعبير**، دار أسامة الأردن عمان – 2011 ، ط1
2. أبو زيد فاروق: **الصحافة المتخصصة** ، عالم الكتب، القاهرة مصر ، ط 1 ،1986
3. احدادن زهير : **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر، طبعة 2002
4. أحمد بن مرسلي : ، **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
5. بدر أحمد: **الإعلام الدولي ، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية** ، دار قباء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998، ط 4
6. بغدادي هالة إسماعيل ، **الصحافيون التلفزيونيون الاخباريون – القواعد والقيود – دراسة ميدانية مقارنة** – المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2011
7. ثابت سعيد بن علي: **الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام عن أحمد بدر :** الاتصال بالجماهير
8. خلدون عبد الله : **الاعلام وعلم النفس** ، دار أسامة للنشر والتوزيع – الأِدن – عمان ، 2010 ، ط 1
9. جيهان أحمد رشتي : **الاعلام الدولي** ،دار الفكر العربي

طلعت شاهيناز ، **وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية**، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003

10. السماسري محمود يوسف **:فلسفات الاعلام المعاصر في ضوء المنظور الاسلامي** ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية
11. الطيب عبد النبي عبد الله **: فلسفات ونظريات الاعلام** ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2014
12. عادل محمد العدل : **مناهج البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان، 2014
13. عامر فتحي حسين: **حرية الإعلام والقانون** ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2012

14. عبد الحميد محمد: **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** ، عالم الكتب ، مصر ، ط 2 ، 2000

15. عبد المالك أحمد: **قضايا إعلامية** ،دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط1 ، 1999

16. عزي عبد الرحمن ، سعيد بومعيزة: **الإعلام والمجتمع رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والاسلامية** ،الورسم للنشر والتوزيع الجزائر، 2010،

17. علي عبد الفتاح علي : **نظريات الاتصال والإعلام الحديثة** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015

18. فاروق خالد:**الإعلام الدولي والعولمة الجديدة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011

19. فتيحة بو روينة : **مراسلون أجانب أجانب أو مشاريع جواسيس**، سارة للنشر ، دراية الجزائر ،2016

20. فهمي خالد مصطفى: **حرية الرأي والتعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير**، الإسكندرية ،2009

21. قسايسية علي: التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة ، **المجلة الجزائرية للاتصال** ، العدد 14 ، ديسمبر 1996 ،معهد علوم الإعلام والاتصال –جامعة الجزائر ، دار الحكمة

22. قيراط محمد: حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر ، **مجلة جامعة دمشق– المجلد 19 العدد 3و4** ، 2003

23. لعياضي نصر الدين: **مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي** ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1994

24. مذكور مرعي : **الصحافة الاخبارية** ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002

25. المزاهرة منال هلال : **مناهج البحث الاعلامي ،دار المسيرة للنشر والتوزيع** ، عمان ط1، 2014

26. مصطفي محمد رجب : **الإعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة** ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

27. المصمودي مصطفى : **النظام الإعلامي العالمي الجديد ، عالم المعرفة** ، العدد 94 ، 1985

28. مكاوي حسن عماد :**أخلاقيات العمل الإعلامي دراسة مقارنة** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط2 ،2002

29. منصور الحكيم فواز: **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري** ، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن 2001 ط1

30. موريس أنجرس : **منهجية البحث في العلوم الانسانية : تدريبات علمية** ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون ، ط2 ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2006

31. يوسف تمار : **مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الاعلامية – الاتصالية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ط7 – 2017

الدراسات العربية

1. الأزرقي بن عبد الله: **حرية الصحافة والحدود الواردة عليها – دراسة مقارنة**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة وهران بالجزائر ، كلية الحقوق
2. خليفة بوراس : **إشكالية حرية الاعلام في العلاقات الدولية** ، رسالة دكتواره منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2006
3. سعيود محمد عبد الغاني : **تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012
4. فتيحة بورونية : **مراسلو وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر – دراسة سوسيو مهنية**، مذكرة ماستر 2، المدرسة الوطنية العليا للصحافة ، الجزائر العاصمة 2013
5. مصاب إبراهيم ، **وضعية الصحفيين في ظل القانون الدولي** ، مذكرة ماجستير فرع القانون الدولي ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ..

المجلات العربية

1. بن يوسف نبيلة: التهديدات الإعلامية والاتصالية لمكانة الدولة وهيبتها **، مجلة المعيار** ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطنة ، العدد21 ،2001
2. بوجليل فاتح : **حرية الصحافة في ظل المنظومة التشريعية الجزائرية 1962– 2012 –دراسة قانونية وصفية** – ،جامعة الجزائر 3 ، كلية علوم الاعلام والاتصال 2014

3. بوشوشة حميد: **حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الجزائرية** ،جامعة منتوري قسنطينة
4. جدوي سيدس محمد أمين : حرية الصحافة بين الضمانات القانونية والمسؤولية الجزائية في الجزائر ، **مجلة الدراسات القانونية والمسؤولية الجزائية في الجزائر – العدد 05- المجلد 02-** جانفي 2017.
5. الزويني حسين دبي: **حرية الإعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال دراسة ميدانية للعاملين في قناة المسار والرشيد** ،مجلة كلية الآداب ، العدد 99 ، جامعة بغداد
6. شابو وسيلة : النظام القانوني الدولي لاستعمال وسائل الإعلام ، **مجلة حوليات جامعة الجزائر** العدد 19
7. يسري صايشي ، بن زروق جمال : نظرية حارس البوابة بين الإعلام الجديد والإعلام التقليدي ، **مجلة الرواق العدد 5** ، مخبر الدراسات الاجتماعية والتفسية والأنتروبولوجية ، المركز الجامعي غليزان

التقارير والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 47 ، المرسوم التنفيذي رقم 04-211 المؤرخ في 10 جمادى الثانية الموافق 28 يوليو سنة 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12 : المرسوم رقم 75 -31 المؤرخ في 22 يناير 1975 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأخبار و الثقافة
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34 مؤرخ في 29 أفريل 1975
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد43، المؤرخة في 18 أكنوبر 1983
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 14 ،قانون رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق ل3 ابريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 2، القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 مؤرخ 18 صفر عام 1433 الموافق ل ي 12 يناير 2012
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 6 ، قانون رقم 82-01 مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق ل 6 فبراير سنة 1982 يتضمن قانون الإعلام

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75 :الأمر رقم 65 – 525 المؤرخ في 16 جمادى الثاني الموافق ل 9 سبتمبر سنة 1968 يتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Belkacem ahcen djabellah , l' information etrangére en algerie . thesse pour le doctorat de specialite 3éme sycle de l'information . paris 2 . le juin 1977

المصادر الالكترونية :

1. أحمد حمدي : **نظرات في قوانين الإعلام الجزائرية** ، http://www.**ahmedhamdi**.net/?p=156 اطلع عليه يوم 3مارس 2018
2. جزايرس : **قرين يهدّد الصحافة الأجنبية بالجزائر** : https://www.djazairess.com/elkhabar/4521 ، اطلع عليه يوم 12 ماي 2018 ، 15 سا .
3. عبد الرزاق الدليمي ، محمد صاحب سلطان : **حرية الاعلام و اشكالياتها –رؤية معاصرة** :
4. ، اطلع عليه يوم 12-04 -2018 https://platform.almanhal.com/Reader/2/63526
5. عمّار قردود : العلاقة بين الصحافة الأجنبية و السلطة الجزائرية .. عداء أو سوء تفاهم ، **الجزائرية للأخبار** : ، 27 ماي 2018 ، 20:05سا **http://dzayerinfo.com/ar/14975**
6. فرانس 24 : مراسلون بلا حدود تنشر التقرير السنوي لحرية الإعلام في العالم ،
7. http://www.france24.com/ar/20170426-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%88%D8%AF ، اطلع عليه يوم 26-12-2017
8. معجم المعاني: www.almaany.com، اطلع عليه يوم 12 فيفري 2018 الساعة 18:42

الملاحق

الملحق رقم 1 : قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في الجزائر لسنة 2017

Informations demandées pour le Master Boîte de réception

audiovisuel minister comm...
à moi
Masquer les détails
De : audiovisuel minister communication audiovisuelcom@hotmail.fr
À : amiine.hamdaouii23@gmail.com
Date : 4 avr. 2018 à 16:11
Afficher les informations relatives à la sécurité

Liste des organes de la presse étrangères accrédités au titre de l'année 2016

1. Agence de Presse Espagnole EFE
2. Agence France Presse AFP
3. Agence de presse Egyptienne Mena

Liste des organes de la presse étrangère accrédités au titre de l'année 2017

1. Agence France Presse AFP
2. Agence de presse Bloomberg
3. Agence Reuters
4. Agence de Presse Allemande DPA
5. Agence EPA
6. Agence de Presse Espagnole EFE
7. APTN
8. Agence AVI
9. Agence Chine Nouvelle Xinhua
10. Agence Nation Média Groupe Kenya
11. Agence SANA
12. Agence de presse Egyptienne Mena
13. New TR France
14. Agence GNS Press
15. Agence IRNA
16. CCTV
17. Al Hurra TV
18. ARD TV
19. TV MBC
20. Al Arabiya
21. TV Koweitienne
22. France 2
23. Al Alam
24. Cultural Channel

25. TV Al Ghad
26. BBC
27. Télévision Tunisienne
28. TV Al Ikhbaria
29. Al Mayadeen Channel
30. Radio et Site Internet BBC Afrique
31. TSA
32. Le Quotidien du Peuple
33. Journal Al Djazirah
34. Journal Oman News
35. Quotidien Neues Deutschland

Nombre de correspondants permanents accrédités : 66

الملحق رقم 2 : استمارة الاستبيان

جامعة آكلي محند أولحاج –البويرة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

تخصص: إتصال

إستمارة استبيان
حول موضوع

حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر

- دراسة استطلاعية على عينة من الصحفيين الأجانب المعتمدين في الجزائر لسنة2017 -

" بعد التحية والتقدير، هذه الاستمارة خاصة بدراسة علمية ميدانية لتحضيرشهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، فالرجاء منكم القراءة المتأنية للأسئلة والإجابة عنها حسب رأيكم الخاص . "

إعداد الطالب:
محمد أمين حمداوي

إشراف الأستاذة:
د سميرة بلعربي

ملاحظة:
ضع/ي العلامة (x) داخل المربع الذي يعبر عن إجابتك.

في حالة الأسئلة المتعلقة بترتيب الإجابات نبدأ من 01 حسب الأكثر أهمية

المعلومات المقدمة من طرفكم لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا جزيلا على تعاونك معنا

السنة الجامعية2018/2017

I. البيانات الشخصية :

أ – النوع : ذكر ☐ أنثى ☐

ب السن: من 20 إلى 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 40 سنة فما فوق ☐

ج – الجنسية: جنسية جزائرية ☐ جنسية غير جزائرية ☐ متعدد الجنسية ☐

إذا كانت الجنسية غير جزائرية أو متعددة، أذكرها:.....

د – الوظيفة، أذكرها:.....

هـ – الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

و – بلد منشأ الوسيلة الإعلامية:.....

ز – ملكية الوسيلة الإعلامية:

عمومية ☐ خاصة ☐

أخرى أذكرها :.....

ح – طبيعة الوسيلة الإعلامية :

صحافة مكتوبة ☐ قناة إذاعية ☐ قناة تلفزيونية ☐ وكالة أنباء ☐

صحافة الكترونية ☐

ط – لغة الوسيلة الإعلامية ، أذكرها :.....

II. المحور الأول : تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية.

1 – ماذا تعني حرية الممارسة الإعلامية بالنسبة لك ؟

ترتيب	العبارة	نعم	لا
1-1	عدم تدخل الدولة في حركة تدفق المعلومات بين البلدان		
1-2	غياب الرقابة على الصحفيين الأجانب بكل أشكالها		
1-3	المشاركة في اختيار ومعالجة المواضيع الإعلامية		
1-4	الالتزام بالمسؤوليات اتجاه المجتمع والدولة		
1-5	شرط الاعتماد مساس بحرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب		
1-6	الدولة تهتم بالإجراءات التنظيمية الواجب على الصحفي الأجنبي احترامها		
1-7	حق انتقاد الصحفي للسلطة الحاكمة		
1-8	إحترام نقل الحقيقة مهما كانت عواقبها لان الجمهور له الحق بمعرفتها		
1-9	يحق لكل شخص أن يعمل كصحفي لوسيلة إعلامية أجنبية		
1-10	حق الوصول إلى مصدر المعلومة		

في حالة وجود تصورات أخرى لحرية الممارسة الإعلامية أذكرها:.....

.....

.....

2 – كيف تفسر أن أغلب وسائل الإعلام الأجنبية التي تمنح حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر " المعتمدة " هي وسائل إعلام عمومية ؟.....

.....

.....

3 – كيف تفسر أن أغلب الصحفيين الأجانب الذين تمنح لهم حرية الممارسة الإعلامية في الجزائر " المعتمدين " من جنسية جزائرية؟.....

.....

.....

III. المحور الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.

4 - كيف تصف العلاقة بين الصحفيين الأجانب المعتمدين و السلطة الحكومية في الجزائر ؟

عادية نمطية ☐ توتر وصراع ☐

أخرى، تذكر:.....

5 – ما هي العوامل التي أفرزت هذا النوع من العلاقة ؟

.....

.....

6 – هل تؤثر العلاقات ما بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسة الإعلامية للمؤسسة التي تعمل بها ؟

نعم ☐ لا ☐

7 – في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك؟.....

.....

8 – في رأيك، هل يسمح للصحفيين الأجانب في الجزائر بحرية نقد السلطة الحكومية ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

9 – من خلال تجربتك الشخصية، هل سبق وأن تعرضت أنت أو مؤسستك الإعلامية لمضايقات في اختيارك لمواضيعك الإعلامية ؟

نعم ☐ لا ☐

10 –في حالة الإجابة بنعم ، ما هي أسباب ذلك؟.....

.....

.....

11 –هل تتعرض لعراقيل من السلطات الرسمية أثناء خرجاتك الميدانية في ممارستك الإعلامية ؟

نعم ☐ لا ☐

12 - في حالة الإجابة بنعم ما هي طبيعة العراقيل التي تتعرض لها :

المنع من التصوير ☐

المنع من التنقل ☐

المنع من الوصول إلى المعلومة ☐

في حالة وجود عراقيل أخرى ،تذكر:.....

13 – ما هي أسباب العراقيل الميدانية في رأيك؟.....

.....

.....

14 -حسب رأيك، ماهي أبرز التهديدات لحرية الصحفي الأجنبي في الجزائر ؟

سحب الاعتماد ☐

الرقابة القبلية على الصحفي ☐

استدعاء الصحفي من الأجهزة الأمنية ☐

أخرى تذكر:.....

.....

15 –يشير قانون الإعلام إلى أن حصول الصحفيين الأجانب على الاعتماد يخول لهم جميع الحقوق التي يتمتع بها الصحفيون المحترفون الجزائريون هل تعتقد أن هذه المساواة مجسدة في الواقع ؟

نعم ☐ لا ☐

16 - في كلتا الحالتين برر إجابتك :.....

.....

17 –هل تعتقد أن النظام الاجتماعي في الجزائر يؤثر على حرية ممارستك الإعلامية ؟

نعم ☐ لا ☐

18 -إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ذلك؟.....

.....

19 -هل تتفادى طرح مواضيع لم تطرحها وسائل الإعلام الجزائرية ؟

نعم ☐ لا ☐

20 -في حالة الإجابة بنعم، لماذا ؟.....

.....

21 -هل تجد صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐

22 -إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هي الأسباب برأيك؟.....

.....

23 - في رأيك، هل تتخوف بعض الجهات من التعامل مع الصحفيين الأجانب ؟

نعم ☐ لا ☐

24 - إذا كانت الإجابة بنعم، إلى ماذا يعود ذلك؟.....

.....

25 -هل استجابة المؤسسات فورية فيما يتعلق بطلب الصحفيين الأجانب في الجزائر للمعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐

26 - في حالة الإجابة بلا لماذا ؟.....

.....

27 -هل هناك تمييز بين الصحفيين الأجانب في الوصول إلى المعلومة ؟

نعم ☐ لا ☐

28 - في كلا الحالتين ، برر إجابتك :.....

.....

29 –هل تضطر إلى ممارسة رقابة ذاتية على نفسك أثناء تأدية مهامك ؟

نعم ☐ لا ☐

30 –إذا كانت إجابتك بنعم، فما سبب ذلك؟(رتبها حسب الأهمية باستخدام الأرقام من 1 الى6)

قيمك الشخصية ☐ 1- .....

سمعتك الشخصية ☐ 2-.....

قانون الإعلام ☐ 3-.....

مراقبة المسئولين الرسميين ☐ 4-.....

ما تعرض له زملاؤك سابقا ☐ 5-.....

السياسة الإعلامية للمؤسسة التي تعمل بها ☐ 6-.....

أخرى أذكرها:.....

.....

31 –بالنسبة للمواضيع التي تعالجها في غالب الأحيان:

أنت من يقترحها ☐ تفرض عليك من طرف مسؤوليك في المؤسسة ☐

بالتشاور بين الطرفين ☐

أخرى تذكر:.....

.....

32 –هل تعتقد أنك تشارك في رسم السياسة التحريرية للمؤسسة التي تعمل بها؟

نعم ☐ لا ☐

33 –في حالة الإجابة بلا لماذا؟.....

.....

34 –عادة، كيف يتم التعامل ما مادتك الخبرية بعد تسليمها ؟

تنشر كما هي ☐ إضافة تعديلات لها ☐

أخرى تذكر :.....

.....

35 – في حالة إضافة تعديلات ، هل ترى أنها تتوجه مضمونها الإعلامي؟ نعم ☐ لا ☐

36 –هل توجد قضايا تضطر إلى أخذ إذن مؤسستك الإعلامية لتغطيتها إعلاميا ؟

نعم ☐ لا ☐

37 –في حالة الإجابة بنعم ما هي طبيعة هذه القضايا ؟.....

.....

38 –هل تعتقد أن الدفع بالقطعة – عدد المواد الإعلامية المنجزة – بدل الراتب الشهري القار يؤثر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي ؟

نعم ☐ لا ☐

39 – في كلتا الحالتين كيف ذلك ؟.....

.....

IV. المحور الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب .

40 -هل تعتقد أن نظام الاعتماد للصحفيين والمؤسسات الإعلامية الأجنبية يقيد حرية الممارسة الإعلامية ؟ نعم ☐ لا ☐

41 في كلا الحالتين، لماذا؟.....

.....

42 -أمامك مضمون المادة 2 من القانون العضوي رقم 05 - 2012 ، والتي تحكم حسب القانون نفسه ممارسة الحق في الإعلام و حرية الصحافة، وما عليك إلا التعبير عن رأيك حول هذه المادة من خلال اختيار إحدى البدائل الثلاث المتوفرة وذلك بوضع علامة (x) أمام كل عبارة.

ترتيب	العبارة	منظمة لحرية الممارسة الإعلامية	غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية	تحد من حرية الممارسة الإعلامية
42-1	يمارس نشاط الإعلام بحرية في ظل احترام الدين وباقي الأديان السماوية			
42-2	الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع			
42-3	السيادة والوحدة الوطنية			
42-4	متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني			
42-5	متطلبات النظام العام			
42-6	المصالح الاقتصادية للبلاد			
42-7	سرية التحقيق القضائي			
42-8	كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية			

43 -تمنع المادة رقم المادة 84 من نفس القانون المتعلقة بوصول الصحفي إلى مصدر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية، فهل تعتقد أن هذه المادة:

منظمة لحرية الممارسة الإعلامية ☐ غامضة ولا توضح حدود الممارسة الإعلامية ☐

تحد من حرية الممارسة الإعلامية ☐

44 –هل تتفادى طرح العديد من المواضيع لصعوبة التمييز بين الحدود الفاصلة بين الممنوع والمسموح؟ نعم ☐ لا ☐

45 –هل ترى أن هناك تشريعات جزائرية أخرى تقيد حرية الممارسة الإعلامية؟

نعم ☐ لا ☐

46 –إذا كانت الإجابة بنعم،أذكرها :.....

.....

الملحق رقم 3 : استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

-Université akli mohaned oulhaj bouira
Faculté des sciences sociales et humaines

Section Histoire
Spécialité: Communication

Ce questionnaire entre dans le cadre d'un travail de recherche pour l'obtention d'un Master II en Sciences de l'Information et de la Communication intitulé.

- La liberté des pratiques médiatique en Algérie vue par les journalistes étrangers accrédités -

Je vous prie de bien vouloir répondre aux questions en mettant une crois (X) dans une case(s) qui correspond à votre réponse.

Merci de votre aide

Etudiant

Mohamed amine Hamdaoui

Directrice de recherche

Docteur Belarbi Samira

Année universitaire 2017/2018

I.Indicateurs généraux :

a) Sexe : homme ☐ femme ☐

b) Age: de 20 à 30 ans ☐ de 30 à 40 ans ☐ 40 ans et plus ☐

c) Nationalité :

Algérienne ☐

Nationalité non algérienne ☐

Multi-nationalité ☐

Si votre nationalité est autre que Algérienne, veuillez svp mentionner l'origine ……..

d) Veuillez indiquer votre fonction svp ? ……

e) Nombre d'années d'expérience ? Depuis combien de temps exercez-vous votre travail de journaliste ?

Moins de 5 ans ☐ de 5 à 10 ans ☐ plus de 10 ans ☐

f) Pays d'origine des médias :……

g) statut des médias

Public ☐ privé ☐

autre:.....

h) Type de média

Presse écrite ☐ Radio Channel ☐ Chaîne de télévision ☐

Agence de presse ☐ Presse électronique ☐

i) Langue d'usage des médias : ……

II.**RTIPAHCE :** Les perceptions des journalistes étrangers en Algérie à l'égard de la liberté de la pratique médiatique :

1- que signifie pour vous la pratique de la liberté d'information ?

ORDRE	**noisserpxe**	Oui	Non
1-1	Interférence de l'État dans la circulation de l'information entre les états		
1-2	Absence de censure des journalistes étrangers sous toutes leurs formes		
1-3	Participation à la sélection et l'éditiondes sujets médiatiques		
1-4	Engagement envers la société et l'Etat		
1-5	L'exigence d'accréditation viole la liberté des pratiques des médias		
1-6	L'Etat s'intéresse des procédures organisationnelle juridiques qui doivent être respectes par les journalistes étrangers		
1-7	Droit et pouvoir du journaliste à critiquer le pouvoir politique		
1-8	Respect de transmettre la vérité telle quelle soit ses conséquences car le public a le droit a l'information		
1-9	Tout le monde a le droit de travailler en tant que journaliste pour un média étranger		
1-10	seccal à la source d'information		

Avez-vous d'autres perceptions de la liberté de la pratique médiatique ?
Veuillez svp les indiquer ?
:……

2- Comment expliquez-vous que la plupart des médias étrangers accrédités et accordant la liberté de pratique des médias en Algérie sont des médias publics ?.....
.....

3- Comment expliquez-vous que la plupart des journalistes étrangers accrédités en Algérie sont de nationalité algérienne ?.....
.....

III.CHAPIRE II : Les facteurs qui affectent la liberté de la pratique des médias selon les journalistes étrangers accrédités en Algérie.

4- Comment décririez-vous les relations entre les journalistes étrangers accrédités et l' autorité gouvernementale en Algérie?

normale, ordinaires ☐ Tendue, conflictuelle ☐

Autre :.....

5- D'après vous, quelles sont les causes qui ont engendré ce type de relation ?
....
.....

6- Pensez-vous que les relations entre les pays d'origines et l'Algérie affectent la politique médiatique de part et d'autre ?

oui ☐ no ☐

7-. Si oui, comment? .....
.....

8- Selon vous, est-il permis au médias étrangers en Algérie de critiquer librement l'autorité au pouvoir politique ?

Oui ☐ no ☐ relativement ☐

9- Le long de votre expérience professionnelle, avez-vous vous-même ou votre organisme fait objet de pression ou d'harcèlement de la part des autorités officielles algériennes dans le choix de sujets médiatiques?

Oui ☐ Non ☐

10- D'après vous, quelles sont les raisons ?
.....
.....

11- Lors de vos sorties sur le terrain, auriez-vous rencontrez des obstacles de la part des autorités compétentes ?

Oui ☐ Non ☐

12- Si oui, quels sont les obstacles auxquels vous avez fait face ?
c'est privation de la photographie ☐
interdiction de deplacement ☐
c'est privation de l'accès à l'information. ☐
Autres:……
……

13- Quelles sont les causes des obstacles dans votre domaine?.....

……

14- Selon vous, quelles sont les principales menaces auxquelles s'exposent les journalistes étrangers en Algérie?
Retrait de l'accréditation ☐
Censure du journaliste ☐
Convocation des journalistes par les services de sécurité ☐
Autres:……..

15- La loi sur les médias indique que les journalistes étrangers accrédités bénéficient de tous les droits dont jouissent les journalistes professionnels algériens_,pensez-vous que cette égalité est effective ou réelle?
Oui ☐ Non ☐

16- . Dans les deux cas, justifiez votre réponse: ……..
.....

17- Pensez-vous que l'Organisation sociale algérien influence la liberté de votre pratique médiatique?
Oui ☐ Non ☐

18- Si oui, comment de quelle manière ?.....
……

19- . Evitez-vous d'aborder des sujets qui n'ont pas été présenté par les médias algériens?
Oui ☐ Non ☐

20- Si oui ,quelle est la raison ?.....
……

21- Trouvez-vous difficile l'accès aux sources d'information?
Oui ☐ Non ☐

22- Si oui, quelles sont d'après vous les raisons? ……..

.....

23- Pensez vous que certaines parties manifestent un méfiance pour traiter avec des journalistes étrangers?
Oui ☐ non ☐

24- Si oui, quelle est la raison ?.....
.....

25- Les institutions officielles répondent-elles rapidement à la demande de journalistes étrangers en Algérie pour l'accès information?
Oui ☐ Non ☐
26- Si non, pourquoi? .....
……
27- font –elles c'est les institutions preuve de discrimination entre les journalistes étrangers dans l'accès à l'information?
Oui ☐ Non ☐
28- Dans les deux cas, justifiez votre réponse: ……
.....

29- Devez-vous pratiquer l'autocensure dans l'exercice de vos fonctions?
Oui ☐ Non ☐

30- Si votre réponse est oui, pourquoi? (Classement par importance en utilisant les chiffres 1 à 6)

Vos valeurs personnelles ☐	1- .....
Votre réputation personnelle ☐	2 -.....
Loi algérienne sur les médias ☐	3 - .....
Surveillance des fonctionnaires officiels ☐	4-…….
Ce que vos collègues avaient déjà vécu ☐	5- …….
La politique médiatique de l'institution dans laquelle vous travaillez. ☐	6- …….

'autres:…….

31- Pour les sujets qu'ils traitent souvent:
Vous êtes celui qui propose le(s)sujet(s) ☐
Imposées imposes à vous par vos responsables ☐
En concertation entre les deux parties ☐
Autres:……
32- Pensez-vous être impliqué dans la politique éditoriale de votre organisation?
Oui ☐ Non ☐
33- Si non , quelle est la raison ?.....
……
34- Habituellement, Comment les éditeurs traitent-ils votre article après l'avoir envoyé?

Ils sont publiés en tant que ☐ ajout des modifications ☐
D'autres :…….
35- si la réponse est : ajout des modifications , Pensez-vous que les modifications dirige leur contenu médiatique?

Oui ☐ Non ☐

36- Y a-t-il des sujets sur lesquels vous devez demander la permission à votre organisme pour couvrir ?

Oui ☐ Non ☐

37- Si oui, quelle est la nature de ces sujets ?.....
.....

38- Pensez-vous que la procédure de paiement (pièce par pièce, par article, par reportage, par mission) au lieu du salaire mensuel impacte la liberté de la pratique des médias du journaliste étranger?

Oui ☐ Non ☐

39- Dans les deux cas, comment cela se passe-t-il?
.....

IV.chapitre III: Limites juridique de la liberté de pratique médiatique en Algérie du point de vue des journalistes étrangers

40- Croyez-vous que le système d'accréditation des journalistes et des organismes médiatiques étrangers restreint la liberté de la pratique des médiatique ? Oui ☐ Non ☐

41- Dans les deux réponses ,expliquez svp pourquoi ?
……..
.....

42- Vous avez le contenu de l'article 2 de la loi organique n ° 05-2012, qui régit l'exercice du droit aux médias et à la liberté de la presse. Vous devez seulement donner votre avis sur cet article en choisissant l'une des trois alternatives disponibles, en marquant (x) avant chaque déclaration.

Ordre	noisserpxe	Organise la liberté de pratique médiatiques	Vague et ne précise pas les limites de la pratique médiatiques	Limiter la liberté de la pratique médiatiques
40-1	L'activité médiatique est menée librement à la lumière du respect de la religion islamique et des autres religions			
40-2	Identité nationale et valeurs culturelles de la société			
40-3	Souveraineté et unité nationale			
40-4	Exigences de la sûreté de l'État et de la Défense nationale			
40-5	Exigences générales du système public			
40-6	Intérêts économiques du pays			
40-7	Confidentialité de l'enquête judiciaire			
40-8	Dignité humaine et libertés individuelles et collectives			

43- L'article 84 de la même loi relative à l'accès du journaliste à la source de l'information…. « lorsque l'article viole la politique étrangère est interdit Est-ce que vous croyez que cet article:

Organise la liberté de pratique médiatiques ☐

Vague et ne précise pas les limites de la pratique médiatiques ☐

Limiter la liberté de la pratique médiatiques ☐

44- En Algérie les frontières et les limites entre l'interdit et le permis sont relativement ambigües et mal interprétées dans certains domaines ; D'après vous, cela constitue-il un problème dans l'exercice de vos fonctions professionnelles ?

Oui ☐ Non ☐

45- Voyez vous qu'il ya d'autres législations algériennes qui restreint la liberté de la pratique médiatique?

Oui ☐ non ☐

46- Si oui, mentionnez: .....

University of Akli Mohand Oulhaj bouira
Faculty of Social and Humanities Sciences
Department of History
specialty: Communication

Questionnaire form

About

Freedom of media practice from the perspective of foreign journalists in Algeria

After the greeting, this form for a scientific study in the field of preparation of the master's degree in information and communication sciences. Please read carefully the questions and answer them according to your opinion. The information provided by you will be used only for the purposes of scientific research.

Prepared by the student: **Supervision by D**

mohamed amine hamdaoui **samira belarbi**

Note :

put the mark (x) inside the box that expresses your answer.

Thank you very much for your cooperation with us

University year 2017/2018

الملحق رقم 4 استمارة الاستبيان باللغة الانجليزية

I. Personal data:

1- Nationality: ☐

Algerian nationality ☐ Non-Algerian nationality ☐ Multiple Nationality ☐

If the nationality is not Algerian or a multi nationality, mention it .....

2. Function, mention it:…….

3. Professional experience:

Less than 5 years from ☐ 5 to 10 years ☐ more than 10 years ☐

4. The country to which the media belongs.....:

5. Media ownership:

public ☐ Private ☐

Other ,mention it :……

6. Type of media:

Written Press ☐ Radio Channel ☐ TV Channel ☐

Press News Agency ☐ Electronic Press ☐

The language of the media, mention it :……..

II. The perceptions of foreign journalists in Algerian about the freedom of media practice

1. What does free media practice mean for you?

yes non

order	Phrase	yes	no
1-1	Non-state interference in the flow of information between countries		
1-2	Absence of censorship of foreign journalists in all their forms		
1-3	Participation in the selection and treatment of media topics		
1-4	Commitment to responsibilities towards society and the state		
1-5	The requirement of accreditation violates the freedom of media practice of foreign journalists		
1-6	The State is committed to creat the legal frameworks that foreign journalists are obliged to respect		
1-7	The journalist's right to criticize the ruling authority		
1-8	Respect the truth whatever are the consequences because the public has the right to know it		
1-9	Everyone has the right to work as a journalist for a foreign media		
1-10	access to the source of information		

Do you think the freedom of media practice includes other meanings?

if yes,mentionit :……
……./

2- How do you explain that most of the foreign media accredited in Algeria are public media ?

……
……

3- How do you explain that most of the foreign journalists accredited in Algeria are of Algerian nationality ?

……
……..

III. Factors affecting the freedom of media practice from the perspective of foreign journalists in Algeria.

4-How do you describe the relationship between accredited foreign journalists and government authority in Algeria?

ordinary ☐ Tension and conflict relationship ☐

5- In your opinion, what factors have produced this type of relationship?

……

……..

6- Does the relationship between the country of origin of the media and Algeria affect the media policy of the institution in which it operates?

Yes ☐ No ☐

7- If yes, how ?

……
……

8- In your opinion, does the foreign press in Algeria be allowed to freely criticize the ruling authority?

yes ☐ no ☐ partly ☐

9- Through your personal experience, have you or your media organization ever been harassed in your choice of media topics?

yes ☐ no ☐

10- If yes, what are the reasons?

……

……

11- Do you face obstacles from official authorities during your media work?

yes ☐ no ☐

12. If yes, what are the reasons?

……

……

12- What kinds of obstacles do you face?

Prevention of photography ☐

Prevention of travel ☐

Prevention of access to information. ☐

If there are other obstacles, mention them: ……..

13- what are the reasons for thes obstacles ?

……

……..

14- In your opinion, what are the threats to the freedom of foreign journalists in Algeria?

Cancellation of accreditation ☐

Press censorship ☐

Convocation of journakists by the security services ☐

Others :…….

15- The media law indicates that the accreditation of foreign journalists entitles them to all the rights granted to Algerian professional journalists. Do you think that this equality is actually embodied?

yes ☐ no ☐

16- In both cases, why ?

……
……

17- Do you think that the social system in Algeria affects the freedom of your media practice?

yes ☐ no ☐

18- If yes, how ?

……

……

19- Do you avoid topics that were not presented by the Algerian media?

Yes ☐ no ☐

20-if yes , what is the reason ?

……
……

21-Do you find it difficult to access sources of information?

yes ☐ no ☐

22- if yes , what is the reason ?

……
……

23- In your opinion, are some parties afraid to deal with foreign journalists?

yes ☐ no ☐

24- If yes, what are the reasons?

……

……

25- Are the institutions responding promptly to the request of foreign journalists in Algeria for information?

Yes ☐ no ☐

26-if no , what are the reasons ?

……

……

27-Is there discrimination between foreign journalists in accessing information?

yes ☐ no ☐

28- In both cases, justify your answer :

……

……..

29-Do you practice Self-censorship while performing your duties?

yes ☐ no ☐

30- If your answer is yes, why? (order it by importance using numbers 1 to 6)

Your personal values ☐

Your personal reputation ☐

Media Law ☐

Supervision of official officials ☐

What your colleagues had previously experienced ☐

The media policy of the institution in which you work ☐

Others mention them: ……..

31- For the topics that you often treat :

You are the one who proposes it ☐

Imposed on you by your officers in the organization ☐

In consultation between the parties ☐

Others mention them : ……..

32- Do you think you are participating in editorial policy?

yas ☐ no ☐

33- if not , what is the reason ?

……
……

34- Typically, how is your news item handled after delivery?

Published as it is ☐

Add modifications ☐

35- Do you think that adding modifications to the media news change its content?

Yes ☐ No ☐

36- Are there any issues that require the permission of your media organization to be covered by the media?

Yes ☐ no ☐

37-If yes, what kind of these issues ?

……
……..

38- do you think that the procedure (piece by piece-by article – by reportage – by missim) instead of monthly salary impacts the freedom of the foreign journalist's media practice ?

Yes ☐ no ☐

39- In both cases, justify your answer ?

……

……..

IV. The Legal limits of freedom of media practice in Algeria from the perspective of foreign journalists

40- Do you think that accreditation system for journalists and foreign media organizatio,s restrict freedom of media practice ?

Yes ☐ No ☐

41- In both cases, justify your answer ?

……

……

42- you have the content of article 2 of media law number 05-2012 , which governs according to the same law the exercise of the reight to media and freedom of the press ,you should only express your opinion on this article by selecting one of the three available alternatives by ticking x in fro,t of each statement

order	statement	Organize freedom of media practice	Vague and does not explain the limits of media practice	Limit the freedom of media practice
42-1	The media activity is conducted freely in the light of respect for religion and other religions			
42-2	National identity and cultural values of society			
42-3	Sovereignty and national unity			
42-4	Requirements of State Security and National Defense			
42-5	General system requirements			
42-6	Economic interests of the country			
42-7	Confidentiality of judicial investigation			
42-8	Human dignity and individual and collective freedoms			

.43– article 84 prohibits the same law realting to the journalist's acces to the source of the news is prejudicial to foreign policy , so do you think this article is :

Organize freedom of media practice ☐
Vague and does not explain the limits of media practice ☐
Limit the freedom of media practice ☐

44- Do you avoid many issues because of the difficulty of distinguishing between the boundaries between prohibited and permitted?

Yes ☐ NO ☐

45- Do you think that other Algerian legislation restricts the freedom of information practice?

Yes ☐ no ☐

46-If yes ,mention it

……

……

الفهارس

فهرس الجدوال:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1 يبين قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في الجزائر	16-17
الجدول رقم 2 يبين خصائص عينة الدراسة	19-20
الجدول رقم 3 يبين معنى حرية الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر	78
الجدول رقم 4 يبين أراء المبحوثين حول معنى حرية الممارسة الإعلامية بأنها الالتزام بالمسؤولية اتجاه المجتمع والدولة	81
الجدول رقم 5 يبين طبيعة العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر	86
الجدول رقم6 يبين طبيعة العلاقة بين الصحفيين الأجانب والسلطة الحكومية في الجزائر حسب متغير بلد الوسيلة الإعلامية	87
الجدول رقم7 تأثير العلاقات بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسية الإعلامية	87
الجدول رقم8 تأثير العلاقات بين بلد منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسية الإعلامية حسب متغير الملكية	88
الجدول رقم 9: يوضح أراء المبحوثين حول إذا ما كانت السلطة الحاكمة في الجزائر تسمح للصحفيين الأجانب بانتقادها	89
الجدول رقم 10: يبين تعرض الصحفيين الأجانب بالجزائر لمضايقات في اختيار المواضيع الإعلامية	90
جدول رقم 11: يبين مواجهة الصحفيين الأجانب لعراقيل ميدانية من طرف السلطات الرسمية	90
الجدول رقم:12 طبيعة العراقيل التي يتعرض لها الصحفيون الأجانب بالجزائر	91
الجدول رقم13 أبرز التهديدات لحرية الصحفي الأجنبي في الجزائر	92
الجدول رقم 14:يبين أراء الصحفيين الأجانب حول تجسيد المساواة الحقوق المهنية بين الصحفيين الأجانب والصحفيون الوطنيون التي أقرها القانون الجزائري	93

الجدول رقم 15 : تأثير النظام الاجتماعي في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي	94
الجدول رقم 16 يبين تأثير النظام الاجتماعي في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي حسب متغير الجنسية	95
الجدول رقم 17تفادي طرح الصحفيين الأجانب لمواضيع لم يتم طرحها في الإعلام الوطني الجزائري	95
الجدول رقم 18: أراء المبحوثين حول صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر	96
الجدول رقم 19: أراء الصحفيين الأجانب حول تخوف بعض الجهات من التعامل مع الصحفيين الأجانب	97
الجدول رقم20: فورية استجابة المؤسسات العمومية في ما يتعلق بطلب الصحفيين الأجانب في الجزائر للمعلومات	98
الجدول رقم 21 أِراء الصحفيين الأجانب حول وجود تمييز بين الصحفيين الأجانب أنفسهم في الوصول إلى المعلومة	98
الجدول رقم 22: اضطرار الصحفي لممارسة رقابة ذاتية على نفسك أثناء تأدية مهامه	99
الجدول رقم23 : ترتيب المبحوثين الذين يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم لأسباب ذلك	99
الجدول رقمَ 24: يبين كيفية اختيار أغلب المواضيع التي يعالجها الصحفي الأجنبي في الجزائر	100
الجدول رقم25: أراء الصحفيين الأجانب حول مشاركتهم في رسم السياسة التحريرية للمؤسسة التي يعمل بها	100
الجدول رقم26 : يبين كيفية تعامل المؤسسة الإعلامية مع المادة الخبرية بعد تسليمها	101
الجدول رقم27: يبين أثر التعديلات على توجيه المضامين الإعلامية .	102

الجدول 28 يبين :القضايا التي يضطر الصحفي إلى أخذ إذن مؤسسته الإعلامية لتغطيتها إعلاميا	103
الجدول رقم29 يبين تأثير طريقة الدفع على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي	104
الجدول رقم 30 يمثل: أراء الصحفيين الأجانب حول تقييد نظام الاعتماد الحالي في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية	105
الجدول رقم 31 يبين أراء الصحفيين الأجانب حول مضمون المادة 42 2 من القانون العضوي رقم 05 – 2012 التي تحكم حرية الممارسة الإعلامية	106
الجدول رقم : 32 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع	107
الجدول رقم 33 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني	108
الجدول رقم 34 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام متطلبات النظام العام	109
الجدول رقم 35 يبين أراء المبحوثين حول ممارسة الإعلام في ظل احترام المصالح الاقتصادية للبلاد	110
الجدول رقم 36 أراء المبحوثين حول المادة 84 من نفس القانون المتعلقة بوصول الصحفي إلى مصدر الخبر عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية	112
الجدول رقم 37: يمثل أراء المبحوثين حول صعوبة التمييز بين الحدود الفاصلة بين الممنوع والمسموح في طرح المواضيع الإعلامية	112
الجدول رقم 38 يبين أراء المبحوثين حول التشريعات التي تقيد حرية الممارسة الإعلامية	113

فهرس المحتويات :

الموضوع	ص
مقدمة	1
الإطار المنهجي	
1-الاشكالية	5
2-التساؤلات	7
3-أسباب اختيار الموضوع :	7
4- أهمية الدراسة	8
5-أهداف الدراسة	8
6-المقاربة النظرية للدراسة	9
6-1 نظرية حارس البوابة	9
6-2 توظيف نظرية حارس البوابة في الدراسة	12
7- نوع الدراسة	12
8- منهج وأدوات الدراسة	13
8-1 منهج الدراسة	13
8-2 أدوات البحث	14
9- مجتمع وعينة الدراسة	15
9-1 مجتمع البحث	15
9-2 عينة الدراسة	17
10- حدود الدراسة	21
11- الدراسات السابقة	21
11-1 دراسة بلقاسم أحسن جاب الله	21
11-2 دراسة سعيود محمد عبد الغاني	22
11-3 دراسة فتيحة بوروينة	24

12- تحديد المفاهيم والمصطلحات	26
12-1 مفهوم الصحفي الأجنبي	26
12-2 حرية الاعلام	28
12-3 الممارسة الاعلامية	30
الاطار النظري	
الفصل الأول : إشكالية دراسة حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر	32
تمهيد	33
المبحث الأول: مفهوم حرية الإعلام وعناصرها بالنسبة للصحفي	34
1-الاتجاهات النظرية في تعريف حرية الإعلام	34
1 -1مفهوم الممارسة الإعلامية في فلسفة الإعلام الليبرالية :	34
1-2 حرّية الممارسة الإعلاميّة في فلسفة الإعلام الاشتراكي :	35
1-3 حرّية الممارسة الإعلاميّة في فلسفة المسؤوليّة الاجتماعيّة:	35
1-4 حرية الممارسة الإعلامية في فلسفة الإعلام التنموي :	36
1-5 حرية الممارسة الإعلامية في الفكر العربي :	36
2-عناصر حرية الإعلام بالنسبة للصحفي :	39
المبحث الثاني :البيئة التشريعية لحرية الإعلام بالجزائر:	42
1- حرية الإعلام في ظل الأحادية الحزبية في الجزائر :	42
1-1 الأساس القانوني المنظم لحرية الإعلام قبل قانون الإعلام 01-82 لسنة 1982 :	42
1-2- قانون الإعلام 01-82 لسنة 1982 :	44
2-حرية الإعلام في ظل التعددية الحزبية :	45
2-1-القانون العضوي للإعلام 07-90 المؤرخ في 1990 :	45
2-2 القانون العضوي للإعلام 2012 :	46
المبحث الثالث: مشكلات حرية الإعلام الأجنبي في الجزائر:	48
1- مشكلة الضغوط الخارجية:	48

2- مشكلات الضغوط السياسية المهنية	48
3-مشكلة الضغوط الاجتماعية :	50
4-مشكلات الضغوط القانونية:	51
الخلاصة	53
الفصل الثاني : وضعية الصحفي الأجنبي فيالجزائر	54
تمهيد:	56
المبحث الأول: الأساس القانوني الضابط للممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب بالجزائر:	57
1- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر غداة الاستقلال 1962-196	57
2-تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر من قانون الصحفي المهني حتى قانون الإعلام 1968-1982	57
3- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في قانون الإعلام 1982 حتى 1990.	59
تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في قانون الإعلام 1990 حتى 2004	60
5- تنظيم الممارسة الإعلامية للصحفيين الأجانب في الجزائر في المرسوم التنفيذي التنفيذي رقم 04-211 2004 والذي يحدد كيفية اعتماد الصحفيين الذين يمارسون المهنة لحساب هيئة تخضع لقانون أجنبي 2004 – إلى يومنا هذا	61
المبحث الثاني: المتغيرات المتعلقة بالصحفي الأجنبي في الجزائر وعلاقتها بحرية الممارسة الإعلامية	65
1-علاقة السلطة الحكومية بالصحفيين الأجانب في الجزائر	65
1-1علاقة السلطة بالصحفيين الأجانب في ظل الأحادية الحزبية :	65
1-2علاقة السلطة بالصحفيين الأجانب في ظل التعددية الحزبية:	67
2-تأثير جنسية الصحفي على حرية ممارسته الإعلامية :	70
3-تأثير نوع الاعتماد على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي:	72

الخلاصة:	74
الإطار التطبيقي	
الفصل الثالث عرض وتحليل النتائج	76
تمهيد	77
المبحث الأول: تصورات الصحفيين الأجانب في الجزائر لحرية الممارسة الإعلامية.	78
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر.	86
المبحث الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.	104
النتائج العامة للدراسة الميدانية :	115
نتائج المحور الأول : تصورات الصحفيين الأجانب لحرية الممارسة الإعلامية بالجزائر :	115
نتائج المحور الثاني: العوامل المؤثرة في حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب	117
نتائج المحور الثالث: الحدود القانونية لحرية الممارسة الإعلامية في الجزائر من منظور الصحفيين الأجانب.	122
مناقشة النتائج في ضوء نظرية حارس البوابة :	125
مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة :	131
الخاتمة	136
المقترحات والتوصيات	138
قائمة المراجع	140
الملاحق	
الملحق 1: قائمة وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة لسنة 2017	146
الملحق 2: استمارة استبيان الدراسة باللغة العربية	148
الملحق 3 : استمارة استبيان الدراسة باللغة الفرنسية	158
الملحق 4 : استمارة استبيان الدراسة باللغة الانجزيلية	167

فهرس المحتويات

الفهارس	
فهرس الجداول	179
فهرس المحتويات	182
ملخص الدراسة	

الملخص

ملخص الدراسة :

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعالجة إشكالية حرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب بالجزائر للكشف عن تصوراتهم عن حرية الإعلام والعوامل المؤثرة فيها وأرائهم حول الحدود القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيمها ، من خلال دراسة استطلاعية مست الدراسة 22 صحفيا أجنبيا معتمدا لسنة 2017 يمثلون 17 وسيلة إعلامية أجنبية من أصل 35 وسيلة واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

واستعرضت الدراسة في إطارها النظري مختلف التصورات النظرية لحرية الممارسة الإعلامية وعناصرها بالنسبة للصحفي كما حاولت استقراءها من خلال القوانين الإعلامية الجزائرية الضاغطة لها والضغوط المؤثرة عليها كما تناولت الوضعية القانونية الصحفي الأجنبي والمتغيرات المتعلقة به والمؤثرة عليه.

وقد توصلت الدراسة في إطارها التطبيقي لمجموعة النتئاج التالية :

- يتفق الصحفيون الأجانب في الجزائر على تفويض الدولة لتنظيم الممارسة الإعلامية في الجزائر كما يتفقون على أن حرية الممارسة الإعلامية تعني لهم حق الصحفي في اختيار المواضيع التي يعالجها، وأن الحرية الإعلامية تعني حرية نقد السلطة الحاكمة.
- تؤثر طبيعة العلاقات الدولية بين بلدان منشأ الوسيلة الإعلامية والجزائر على السياسة الإعلامية في اتجاه المضامين الإعلامية سواء بشكل سلبي أو ايجابي أو بتجاهل المواضيع محل الخلاف .
- يصف الصحفيون الأجانب بأن العلاقة بينهم وبين السلطة الحكومية علاقة صراع وتوتر، ينظر فيها للصحفي بأنه عميل بحيث تتخوف الجهات الرسمية من التعامل معهم ، كما يتعرضون للعديد من العراقيل الميدانية وبالأخص المنع من التصوير .
- يمثل سحب الاعتماد أكبر تهديد لحرية الممارسة الإعلامية من منظور الصحفيين الأجانب في الجزائر .
- أكدت نتائج الدراسة فرض نظرية حارس البوابة في تأثير العوامل السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والقوانين السائدة ومصادر الأخبار والرقابة الذاتية في الجزائر على حرية الممارسة الإعلامية للصحفي الأجنبي في الجزائر.

ملخص الدراسة :

- بينت الدراسة أن الصحفيين الأجانب من جنسيات غير جزائرية تجد القوانين الجزائرية المنظمة لحرية الممارسة الإعلامية غامضة ولا توضح حدودها.

ملخص الدراسة :

Abstract :

the aim of this study is to treat the problematic of freedom of the media practice From the perspective of foreign journalists in Algeria To reveal their perceptions about the freedom of the media and the factors influencing it , and their views on the legal limits laid down by the Algerian legislator to regulate them , Through a study surveyed 22 foreign journalists approved for 2017 representing 17 foreign media out of 35 means , The study relied on the questionnaire as a tool for collecting information , The study reviewed the different conceptual theories of the freedom of media practice and its elements for the journalist as it tried to extrapolate through the Algerian press laws and pressures exerted on them also addressed the legal status of the foreign journalist and the variables related to it and affecting it .

The study has reached in the framework to the following set of results:

-Foreign journalists in Algeria agree on the mandate of the state to regulate the media practice in Algeria and agree that the freedom of media practice means the right of the journalist to choose the subjects he addresses, and that media freedom means freedom of criticism of the ruling authority

- -The nature of the international relations between the countries of origin of the media and Algeria affects the media policy in the direction of the media contents, either negatively or positively or by ignoring the subjects in dispute
- -Foreign journalists describe the relationship between them and the government authority as a conflict and tension, which the journalist considers to be an agent so that the official authorities are afraid to deal with them. They are also exposed to many obstacles in the field, In particular prevention from photography
- . - The withdrawal of accreditation was the greatest threat to the freedom of media practice from the perspective of foreign journalists in Algeria
- The results of the study confirmed the hypothesis of gate guard in the impact of political, social and economic factors, prevailing laws, sources

of news and self-censorship in Algeria on the freedom of media practice of foreign journalists in Algeria

- The study found that foreign journalists from non-Algerian nationalities find Algerian laws regulating the freedom of media practice vague and do not clarify their limits.